وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

عنوان الموضوع:

الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومؤسسات مالية

إعداد الطالب:

مرزوقي محمد الطاهر

إشراف الدكتور:

- صاولي مراد.

السنة الجامعية2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ باسم ربك

تشكرات

بداية نتقدم بخالص الشكر لله تعالى العلي القدير ، و نحمده حمد الشاكرين حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه .

و بعد الحمد لله و الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم ، فلا بد لي أن أرد الفضل لأصحابه، لأتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل "صاولي مراد" لما أحاطتني به من توجيه وإرشاد و لما قدمه لي من عون صادق و علم غزير و نافع، كان له الأثر العظيم في خروج هذه المذكرة إلى النور .

جازاه الله عني وعن خدمة العلم خير الجزاء .

و إلى كل الأساتذة الذين سهرو علينا منذ كنا صغارا لنصل لما و صلنا إليه اليوم .

فجزاهم الله خيرا.

و إلى كل الزملاء الذين قدموا لي يد العون وخاصة عثمانية عبيدة وأومدور كريمة وبخوش سارة.

إلى كافة عمال مكتبة كلية العلوم الإقتصادية نخص بالذكر

"شميسة" و "فهيمة" .

محمـــــد الطاهـــر

الإهداء

نحمد الذي بفضله إكتمل الوجود نحمده على كل خير و على كل نعمة فسبحان ربي الودود.
سبحان من أنزل العلم و رفع من تعلم درجات أفلا بذكر الله تطمئن القلوب و لا راحة إلا بعد الصلاة على نبيه الكريم محمد عليه أفضل صلاة و سلام .

إلى من أوصى بهما الرحمن و ذكر بفضلهما في القرآن .

إلى من تعجز الكلمات عن وصفها ، فكل بحور الأحرف و العبارات لن تفي فضلها لك يا من رضاك مبتغاي و حبك يسكن القلب و يهز الكيان إلى التي تقر العين برؤياها و يحن القلب للقياها ، إلى أعز كلمة تقال و أجمل إحساس يثار عند سماع ذلك الإسم الجبار إليك " أمـــــــــــي ".

إلى من غمرني فضله إلى من غرس حبه في قلبي و علمني أن أكون قويا و أنا في قمة ضعفي إلى من كان شمعة تنير دربي إليك "أبـــــــــــــي"

إلى من كانوا عونا لي في هذه الحياة إلى "إخوتـــــــــــــــي"

إلى أقرب الناس إلي إلى رفقاء دربي "كوكا" ، "تقي الدين"، "رمزي"، "طارق"،"جلال"، "حمزة"، "PIDA"،"SIRPAN"،"DOMA"،"ياسين"،"ZIKO" وإلى زميلاتي "إيمان" ، "خولة" ، "مريم"،"هناء" و إلى كل طلبة الفوج (01) و كل طلبة العلوم الإقتصادية . و إلى كل من يعرفني.

محمد الطاهر

BOBOU

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

الفصل الأول
العولمة: ماهيتها ومؤسساتها

تمهيد..... 02
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 03
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 03
المطلب الثاني: دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 04
المطلب الثالث:مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 06
المبحث الثاني: التأصيل النظري للعولمة الاقتصادية..... 13
المطلب الأول: المفرقات التاريخية للعولمة و مفهومها 13
المطلب الثاني: تجليات العولمة..... 17
المطلب الثالث: عوامل بروز وانتشار ظاهرة العولمة..... 19
المبحث الثالث: مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد..... 22
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي..... 23
المطلب الثاني: البنك العالمي(البنك الدولي للتعمير والتنمية)..... 25
المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية 28
المطلب الرابع: الشركات متعددة الجنسيات (الشركات عابرة القارات) 32
ملخص الفصل الأول..... 34

الفصل الثاني
الشركات متعددة الجنسيات:تعريفها وخصائصها، نظريات أسباب نشوئها، تحالفتها الاستراتيجية

تمهيد 36
المبحث الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها 37
المطلب الأول : مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات و تنظيمها..... 37

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات و أنماطها..... 42
المطلب الثالث: دوافع نشوء الشركات المتعددة الجنسيات..... 46
المبحث الثاني: نظريات أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات..... 47
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات.... 47
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات 49
المبحث الثالث: التحالفات الاستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات..... 52
المطلب الأول: صيغ التحالف الاستراتيجي 52
المطلب الثاني: أمثلة على التحالفات الإستراتيجية..... 54
ملخص الفصل الثاني..... 57

الفصل الثالث

الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاديات العربية

تمهيد..... 59
المبحث الأول: واقع الاقتصاد العربي فى ظل العولمة الاقتصادية 60
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد العربي..... 60
المطلب الثاني: تطور القوة الإنتاجية العربية..... 63
المطلب الثالث: التجارة الخارجية العربية..... 68
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و البلدان العربية 73
المطلب الأول:دوافع تواجد الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان النامية وحجم أنشطتها الاستثمارية فى هذه البلدان..... 73
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة تعاملها مع البلدان العربية.... 76
المطلب الثالث: آفاق المستقبل الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد العربي..... 79
المبحث الثالث: استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لواجهة اكتساح العولمة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسيات 83
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي..... 83

المطلب الثاني: فوائد ومقومات وضرورة التكامل الاقتصادي..... 85
المطلب الثالث: منطقة التجارة العربية الحرة..... 91
ملخص الفصل الثالث..... 93
الخاتمة العامة 95
قائمة المراجع 99

المقدمة العامة

I. تقديم:

برزت العولمة على الساحة الدولية لتعبر عن ظاهرة عالمية زحفت على العالم متجاوزة كل الحواجز والقيم والتقاليد الوطنية للشعوب، وقد استقطبت هذه الظاهرة الكثير من الكتاب والمفكرين حيث شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم فيضًا من الدراسات تناولتها من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولقد طغى المفهوم الاقتصادي على العولمة إذ أصبح الحديث عن العولمة الاقتصادية الشغل الشاغل لأغلب الاقتصاديين.

إن هذه الظاهرة لم تكن لتصل إلى ما هي عليه الآن لولا وجود عوامل مساعدة وأخرى وفرت لها المناخ المناسب والملائم لتنمو وتتعاظم ومن بينها ظهور شركات احتكارية تجوب منتجاتها مختلف أرجاء المعمورة, هذه الشركات والمعروفة اصطلاحًا: الشركات متعددة الجنسيات تسعى جاهدة لتحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في جني أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الاستثمارات التي تديرها، مستفيدة من التفاوت الموجود في مستوى التطور الاقتصادي بين بلدان منشأ هذه الشركات أو إن صح التعبير 'البلدان الأم ' والبلدان المضيفة، وتتفاقم حالة التفاوت هذه بسب الطابع الاحتكاري لعمل هذه الشركات في الأسواق الوطنية للبلدان المضيفة، حيث أنها تمثل موقعًا مسيطرًا نتيجة لتفوقها في مزمار التكنولوجيا المتقدمة وتنوع منتجاتها ونشاطاتها المكثفة في مجال الإعلان.

وتتضح من ممارسة الشركات متعددة الجنسيات عملية تدويل الإنتاج ومن ثم السير قدما نحو عولمة اقتصادية كاملة، وهكذا عملت هذه الشركات منذ إنشائها ولا تزال تعمل على توحيد السوق العالمية في السلع والمال والتكنولوجيا متجاوزة الحدود الوطنية ومنافسة في ذلك الشركات المحلية والوطنية مستخدمة كل الوسائل التي أتيحت لها من رأسمال وتكنولوجيا وقدرات إدارية ومهارات تسويقية فائقة ومتقدمة، وليس من المبالغ فيه إذا قلنا إن إنتاج هذه الشركات أصبح يغطي أغلب بلدان العالم خصوصًا إذا علمنا أن هناك 500 شركة متعددة الجنسيات تنشط في العالم، وهي الأغنى والأقوى والأشرس وتسيطر عمليا على 70% من حركة التجارة العالمية وتستقل بإدارتها ومصالحها وسياستها عن سياسات الدول.

إن تصاعد وتنامي مكانة الشركات متعددة الجنسيات عالميا يستشف من توجيهها وتحريكها لمسارات الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل اتجاه بعض هذه الشركات إلى الاندماج والتكتل فيما بينها لخلق كيانات أكبر لتؤدي بذلك إلى عولمة الإنتاج والتسويق وإبراز مظهر جلي وواضح من مظاهر العولمة الاقتصادية.

والبلدان العربية شأنها شأن غيرها من البلدان النامية التي طالتها هذه الشركات العملاقة وأقامت على أراضيها فروع اقتصادية لتسويق منتجاتها وبالتالي أصبحت هذه البلدان تطبق فيها برامج واستراتيجيات الاستثمارات الدولية المباشرة، إذ أنه في بلدان الشرق الأوسط العربية تمثل الاستثمارات الأجنبية معدلات مرتفعة مقارنة مع نسب الاستثمارات المحققة في بلدان أخرى في آسيا وإفريقيا.

وكمحاولة منا لتسليط الضوء على واقع وطبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية جاءت هذه الدراسة المتواضعة والتي تحمل عنوان: " الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية "، حيث سنتتبع مختلف جوانب هذا الموضوع بالدراسة والتحليل.

ونود أن نشير هنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي الاصطلاح المستخدم في هذا البحث وذلك نظرًا للأسباب التالية:

1. شيوع الاستخدام وذلك سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.
2. أن لهذه الشركات خصائص تميزها عن غيرها من الشركات الدولية وحيدة الجنسية.
3. أن العديد من الآثار السلبية والإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية) ترتبط بهذا النوع من الشركات بدرجة كبيرة.
4. ارتباط هذا النوع من الشركات بالبلدان المتقدمة بدرجة أكبر من ذالك النوع الذي ظهر حديثًا أو نما في البلدان النامية.

II. الإشكالية:

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية:

مـا هـو واقـع وطبيعـة تعامـل الشـركات متعـددة الجنسـيات مـع البلـدان العربيـة فـي ظـل العولمة الاقتصادية ؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال سنقوم بطرح الأسئلة التالية:

- ماذا نعني بالعولمة الاقتصادية ؟
- ما المقصود بالشركات متعددة الجنسيات ؟
- ما هو واقع الاقتصاديات العربية فى ظل العولمة الاقتصادية؟
- ما هي نوعية وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي مارستها الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية؟
- ماهى الاستراتيجيات البديلة لمواجهة العولمة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسيات؟

III. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على الإشكال المطروح والمتمثل في معرفة واقع وطبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، وذالك من خلال عمليات الإنتاج والتسويق التي تقوم بها هذه الشركات في مختلف أرجاء العالم وما نتج عن ذلك من تدويل للإنتاج.

IV. دوافع وأهمية الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع " الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية " ينبع من اهتمامنا بالقضايا الاقتصادية العربية، وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر في الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تأثيرها عليه من مختلف الجوانب.

V. الدراسات السابقة للموضوع:

هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع, ولكن من زوايا أخرى حيث نشير إلى بعض رسائل الماجستير مثل:

- النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية.
- الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل في دول العالم الثالث.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر.
- الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية: علاقات, آثار, مواقف.

VI. منهج البحث:

و قصد الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات ، اعتمدنا في دراستنا على على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأنه بصدد جمع و تلخيص الحقائق ، و المنهج التاريخي عند دراسة تطور كل من النظام الإقتصادي الدولي ، العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات .

VII. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- لقد ارتبطت العولمة في وجهها الاقتصادي بعمل الشركات متعددة الجنسيات.
- تعتبر غزارة المواد الأولية ورخص اليد العاملة من أهم العوامل التي دفعت الشركات متعددة الجنسيات إلى التوجه إلى الدول النامية.
- أدى تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية إلى ارتباط وتبعية اقتصادياتها إلى العالم الغربي.
- لقد وجدت البلدان العربية نفسها في مواجهة ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها، والتي تهدد بتدمير سيادتها وهويتها وثقافتها، والتي تجلب مختلف أنماط الثقافة الغربية إليها وذلك للتأثير على قيمها و ثقافتها.

VIII. صعوبات البحث:

خلال قيامنا بانجاز هذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات والتي من أبرزها:

- ندرة الدراسات التي عالجت موضوع الشركات متعددة الجنسيات وخاصة الدراسات العربية.

- صعوبة الحصول على إحصائيات وتناقضها من مرجع لآخر وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بالبلدان العربية.

IX. خطة و هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة عامة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول: ونتناول فيه ماهية العولمة ومؤسساتها وخاصة من جانبها الاقتصادي, على أن نقدم في بداية الفصل نبذة عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذا مراحل تطوره.

الفصل الثاني: و نتطرق فيه إلي الشركات متعددة الجنسيات،حيث نتناول فيه تعريفاتها وكذا مراحل تطورها التنظيمي، وكذالك التحالفات الإستراتيجية التي أصبحت شائعة لدي هذه الشركات.

الفصل الثالث: وفيه يتم التعرض للشركات متعددة الجنسيات و البلدان العربية, حيث نتتبع بالدراسة والتحليل خلفية تواجد هذه الشركات العملاقة في هذه البلدان .

تمهيد:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة و العميقة في أثارها و توجهاتها المستقبلية فتحول العالم إلى قرية صغيرة متلاقية الإطراف، و نتج عن هذه التغيرات مفهوم يعرف بالعولمة، فأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية كما تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها على مختلف المستويات.

و نتيجة لهذه الظاهرة فان موازين القوى بين الدول قد انقلبت مما أدى إلى ظهور إختلالات عميقة فيما بينها، حيث أنها دعمت مواقف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي فرضت سيطرتها على العالم، و أمام كل هذه التغيرات وجدت الدول النامية نفسها في نطاق منحصر تتحكم فيه الدول المتقدمة، هذا ما أدى بها إلى رفع مطالبها إلى المؤسسات الدولية كمحاولة منها إلى إعادة الأمور إلى نصابها من خلال تطبيق مبدأ العدالة و المساواة في المعاملات الدولية و هو ما أدى إلى خلق نظام اقتصادي عالمي جديد.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

إنّ مفهوم مصطلح النظام الجديد يختلف من حيث الزمان وطريقة التحليل و سيتم التطرق إلى ذكر بعض التعاريف التي تناولت مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والدعائم التي قام عليها.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

إنّ مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد من المصطلحات التي ظهرت حديثا، حيث تناولته العديد من الدراسات والتي أعطت عدة تعريفات وتفسيرات مختلفة له. و من بين هذه التعريفات أنه:

"مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة "[1].

كما عرف بأنه: "مجموعة القواعد والقوانين المتناسقة والمترابطة والمتفاعلة في تشابكات علاقية ضمن أطر مؤسسية تنظم سلوك ونشاط وفعاليات تسيير البناء الاقتصادي وتحقق الأهداف المرجوة لمجتمع معين، في بعد زماني ومكاني وحضاري علمي محدد، وكذلك ضوابط إيديولوجية سائدة في بيئة لها محدداتها ومتغيراتها. وتتولى السلطة القائمة في المجتمع تنفيذ فعاليات هذه القواعد والقوانين، عن طريق عدة وسائل (أدوات) وأساليب

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر،الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة، مصر،2003، ص29.

في ضوء المتغيرات المحيطة محليا وإقليميا ودوليا، تتناسب مع فعالية حركية التطور عبر مختلف الأبعاد، وبمرونة تواكب مختلف المتغيرات الأساسية والعارضة والطارئة، وبما يحقق الرفاهية الاقتصادية للإنسان"[2].

فمصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد يطلق على مجموعة المطالب العادلة التي ترفعها البلاد النامية لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة،وهذه الفكرة هي ثمرة الأوضاع المختلة في العلاقات الاقتصادية الدولية ما أدى إلى أوضاع متدهورة في البلاد النامية ويقوم النظام على مبادئ المساواة واحترام سيادة الدول ضمن العلاقات الدولية،الاقتصادية والسياسية،وحق تقرير السيادة الوطنية التامة على موارد البلاد و الرقابة على ثرواتها و منح البلدان النامية الحق السياسي و الإداري و القانوني لفرض رقابتها التامة على النشاطات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها[3].

مما سبق نستنتج أنّ النظام الاقتصادي العلمي الجديد هو ذلك النظام المبني على الانصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة، ويسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية كضمان للتنمية الاقتصادية.

إن مفهوم النظام العالمي الجديد كان عبارة عن ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نسق يتضمن تحقيق نتائج بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي، سواء كانت مجموعة دول أو المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية أو الشركات متعددة الجنسيات.

ويمكن تعريف النظام بأنه: "مجموعة القواعد التي تحكم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية... "[1]

أما كلمة نظام في مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد تعني order أي ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة، وبالتالي يصبح مفهوما أن يقوم نظام عالمي world order يتكون من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة وفق آليات محددة.

وتشير كلمة "عالمي" إلى معنى الانتشار، والسمة الرئيسية التي تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتساهم في تشكيل وتحديد معالمه هي ظاهرة العولمة، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتطور وسائل النقل والمواصلات وسرعة تدفق المعلومات والثورة التكنولوجية الهائلة، والاتجاه نحو التكتلات الإقليمية واندماج الشركات العملاقة العابرة للقارات متخطية الحدود السياسية للدول...

أما كلمة "الجديد" فتعني أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو مفهوم حديث النشأة، وإن كانت ملامحه قد بدأت في الظهور مع بداية التسعينات، إلا أن معالمه النهائية لم تتحدد بعد، فمازال في طور التشكيل والتكوين، والمتغيرات المستقبلية على الساحة العالمية كفيلة بأن توضح جوانب الغموض في هذا المفهوم[2].

المطلب الثاني: دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إنّ النظام الاقتصادي العالمي الجديد بقدر ما كانت تؤثر فيه المجموعات التي تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية من دول وتنظيمات وتجمعات إقليمية وشركات متعددة الجنسيات، إلا أن المنظمات الاقتصادية الدولية بحكم تحكمها وضبطها للسياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم، لها الدور الأهم في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي فهي المكونات الأساسية له.

الفرع الأول :النظام النقدي الدولي[3]:

وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند

---

[2]- المشوخي حمد سليمان ، ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:أسس مدخلية للملامح المبلورة لنشأة وتطور فعاليات النظام،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،العدد 1 ،أسيوط ،مصر،1994، ص34.

[3]- خلف محمد الجراد، حقيقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1998، عن الموقع الإلكتروني: www.awu-dam-org /book/98/stady/213-h-j/book- k98-sd .003.htm، تاريخ الاطلاع : 2012/02/19.

[1]- المهذبي ميلود عبدالله، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة:النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية، مجلة المستقبل العربي،العدد 16، جويلية 1992، ص125.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 16-18.

[3]- عبد المالك بضياف ، النظام النقدي الدولي ، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر ،تخصص نقود و مؤسسات مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 08ماي 1945،قالمة ،2010.

وقوعه، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويعتبر صندوق النقد الدولي هو القائم على إدارة النظام النقدي الدولي، والذي أنشأ في 27 ديسمبر 1945 حين صودق على اتفاقية (بروتن وودز) بهدف تشجيع التعاون النقدي الدولي و توسيع التجارة الدولية و العمل على تثبيت و تنسيق نظم التعامل و التبادل بين الأعضاء ، ومنع التنافس على تخفيض قيمة العملات ، و المعاونة في إلغاء القيود على العملات الأجنبية و التي تعوق نمو التجارة الدولية، المساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها وذلك بجعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي [1].

الفرع الثاني:النظام المالي الدولي.

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة[2].

ويقوم على إدارة النظام المالي الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أنشأ بموجب ميثاق بريتون وودز عام 1944. وبدأ في ممارسة نشاطه رسميا في 25 جوان 1946، وقد حددت الاتفاقية المنشئة أهداف البنك الدولي[3]:

1- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك من خلال تقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية وتشجيع وتنمية التسهيلات الإنتاجية والموارد في الدول النامية.

2- تشجيع الاستمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجريها القطاع الخاص، وتكملة الاستثمارات الخاصة وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الإنتاجية، متى كانت الدولة تعاني من عدم توافر رؤوس الأموال الخاصة.

3- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، وبهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

4- تقديم القروض للدول الأعضاء مع ضرورة التنسيق بين ما تقدمه من قروض أو يضمنها مع القروض الدولية التي تأتي من مصادر أخرى، ويكون ذلك عن طريق تقديم القروض للمشروعات وفقا لأهميتها للدولة بصرف النظر عن حجم هذه المشروعات. وتتم المفاضلة بين الدول المختلفة في حدود مدى حاجتها للقروض.

5- يعمل البنك الدولي على تفعيل الاستثمارات الدولية وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة للتحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.

الفرع الثالث :النظام التجاري الدولي.

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي[1].

قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية النظام التجاري الدولي، إلى أن قامت المنظمة العالمية للتجارة على إثر جولة أورجواي، لتتولى إدارة هذا النظام ابتداء من أول جانفي1995وتسعى لتحقيق الأهداف التالية [2]:

---

[1]- حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ، مجلس النشر العلمي ،الكويت ،2002، ص45.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 38.

[3]- حلمي خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص ص 197-198.

[1]– حلمي خالد سعد زغلول ،مرجع سابق ، ص 197-189 .

[2] - راجع في هذا الخصوص :

- عادل أحمد حشيش وآخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر، 1998،ص ص 255-256.

- عبد الفتاح مراد ، شرح اتفاقيات الجات ،دار الكتب و الوثائق الرسمية ، القاهرة ، مصر ، 1996، ص 8.

- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية و زيادة الطلب عليها ،و الذي تؤكده عملية تحرير التجارة برفع القيود الجمركية و العقبات التجارية .
- زيادة حجم التجارة الدولية و تسهيل إمكانات النفاذ إلى الأسواق العالمية .
- تشجيع حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات .
- محاولة إشراك الدول الأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل .

المطلب الثالث:مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تفرض حتمية الحياة أن لكل شيء بداية، فيوجد ثم ينمو ويتطور، وله نهاية حيث يضعف بعدها ليتلاشى، وطبيعة النظم تسير وفق هذه الفرضية حيث تنمو وتقوى ثم تنهار وتندثر ليقام على أنقاضها نظم أخرى[3].

وفي هذا الصدد فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد قام وتطور نتيجة العيوب والتناقضات والأزمات التي عرفها النظام السابق، فلم يستطع مواكبة سرعة التحولات الاقتصادية الدولية فانهار، ليظهر على أعقابه النظام الجديد الذي مر بعدة مراحل في تطوره منذ بوادر الظهور الأولى له حتى أحداث 11 سبتمبر 2001.

المرحلة الأولى: تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973

في هذه المرحلة، بدأ التوجه واضحا من أجل قيام نظام اقتصادي عالمي ببروز دعائمه الأساسية، حيث أنشئ صندوق النقد الدولي كإطار رسمي يقوم على إدارة النظام النقدي، وأنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنظيم شؤون النظام المالي الدولي، أما سكرتارية الجات فكانت ترعى وتسير ما تعلق بالنظام التجاري الدولي والذي مازال في عملية التشكل في هذه المرحلة.

كما اتسمت هذه المرحلة باندلاع الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى معسكرين أو قطبين اقتصاديين، النظام الاشتراكي بزيادة الاتحاد السوفيتي مع الدول الموالية له، والنظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المنضوية تحته. وظهور ثنائية متباينة، العالم المتقدم مقابل العالم النامي، عالم الأغنياء والأثرياء مقابل عالم الفقراء، مع اتساع الفجوة بين الثري والفقير...

بعد أن خرجت أغلب الدول النامية من الحقبة الاستعمارية التي استنزفت فيها خيراتها وثرواتها دخلت في مرحلة جديدة من الاستغلال من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة لثرواتها والسيطرة على مقدراتها، حيث حصلت على المواد الأولية والخام من الدول النامية بأسعار رخيصة، بعيدة عن الأسعار الحقيقية لها، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي هو في جهة الدول الرأسمالية.

ويلاحظ استئثار الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من حصص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والسيطرة على هاتين المنظمتين انطلاقا من أن التمثيل الداخلي والوزن البيني يقوم على نصيب كل عضو من مجموع الحصص. ورفض الدول المتقدمة باستمرار للمطالب الخاصة بإعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء لكي يتسنى لها التحكم في قرارات الصندوق والبنك الدوليين [1]يلاحظ غياب دول المعسكر الاشتراكي عن التمثيل القوي في المنظمات الاقتصادية الدولية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية. فقد ضم صندوق النقد الدولي في عضويته رومانيا ويوغوسلافيا وبولندا، أما البنك الدولي فضم رومانيا ويوغوسلافيا والصين. فحدث خلل شديد في ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية في هذه المرحلة بغياب دول المعسكر الاشتراكي. وقد ظهرت آثار ذلك لاحقا[2].

ومن النتائج الأساسية الهامة في هذه المرحلة، تزايد حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتفاقم أزمة التنمية في العالم الثالث، مما أدى بهذه الدول إلى المطالبة بوضع عادل تسترجع فيه حقها المهضوم جراء الاستنزاف القديم والاستغلال المتواصل. فقد كان لهذه المطالبة آثارا ايجابية في المرحلة القادمة.

---

[3] - المشوخي حمد سليمان ، مرجع سابق ، ص ص 272-273.

[1]- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1992، ص ص 242-243.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص21.

المرحلة الثانية: من عام 1974 إلى عام 1990

إن من نتائج المرحلة السابقة هو فشل النظام الاقتصادي السابق وظهور الحاجة الملحة لنظام اقتصادي عالمي جديد، خاصة ما تعلق بالأشكال المختلفة لهيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية، وقد ظهرت في صور شتى منها:

- اعتبار العالم الثالث مصدر للثروة والمواد الأولية.
- فرض نوع التخصص في مجال الإنتاج على الدول النامية.
- تكريس العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة.
- دور الشركات الاحتكارية العملاقة في تكوين إطارات العالم الثالث التي كرست هيمنتها على ثروات هذه الدول خلال الحقبة الماضية[1].

وكان من الطبيعي على النظام السابق أن يراعي مصالح الدول المؤسسة له بالدرجة الأولى - وهي الدول المتطورة - ولا يضع في اعتباره مصالح الدول النامية، فقد حقق ارتفاعا كبيرا في مستوى المعيشة لشعوب الدول الصناعية المتقدمة، ولم يحقق الرخاء لشعوب الدول النامية، وظهر التفاوت الذي كانت تتسع فجوته بين الدول الأولى والثانية.

من جانب آخر تعزيز مركز الدول المصدرة للنفط، واتخذته منظمة الأوبك في تلك الظروف الاستثنائية كسلاح للمساومة عام 1973[2].

وبعد حرب أكتوبر اكتشفت الدول النامية أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، فقد نقلت السلطة الاقتصادية لأول مرة إلى العالم الثالث – ولو مؤقتا – بمناسبة سلعة واحدة[3].

كما اتضح أن استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية من خلال انتصار الشعب الفيتنامي.

ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الرابع في نيروبي بكينيا في ماي 1976 وطرحت في جدول أعماله قضيتين: قضية المواد الأولية وقضية المديونية الخارجية للدول النامية. ولم يكتب لهذا المؤتمر النجاح بسبب تعنت ورفض الدول المتقدمة لكثير من المقترحات التي طرحتها الدول النامية [4] ورغم ذلك فإن الدول النامية بقيت محافظة على تماسكها وقوتها التفاوضية وطالبت بمعالجة شاملة للمشكلات الراهنة، وهذا انطلاقا من رغبتها القوية لتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية التي كانت تسير في غير صالحها إلى اتجاه يحقق العدالة والمساواة بين الشعوب، ويؤمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول بشكل عادل. إن الوحدة التي شكلتها الدول النامية هي العامل الأساسي لتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم رغم العديد من المحاولات التي قامت بها الدول المتطورة لتفكيك هذا التماسك الذي سيجرها حتما إلى الدخول في مفاوضات مع الدول النامية حول هذا النظام.

لقد أفرزت هذه المرحلة عدة نتائج هامة، وأضافت متغيرات جديدة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مثلما شهدت بدايتها تحركات حثيثة ومطالبات عديدة داعية لرحيل النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومستشرفة نظاما جديدا يسوده السلام والعدالة والمساواة.

ومن نتائج هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية التي يتم تمويلها بموافقة من المنظمتين معا.

المرحلة الثالثة: من عام 1991 إلى نهاية القرن العشرين :

مع بداية هذه المرحلة بدأت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد في الظهور، فبعد أن كانت الدول النامية هي الداعية إلى ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد جراء التناقضات التي برزت في النظام السابق وما أظهره من نتائج كانت مخالفة لتطلعات شعوب الدول النامية التنموية وصبت في فلك الدول المتقدمة التي

---

[1]- قرم جورج ، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ،1980، ص37.

[2]- محمد الحبائي ،معركة البترول العربية ،ترجمة رشيد بن حدو،دار النشر المغربية،الدار البيضاء، المغرب ، 1977،ص ص 179 -280.

[3]- عبد الله إسماعيل صبري ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ،الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ، مصر ،1977، ص 16.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص ص25-26.

وضعت بنوده وقواعده. وجاءت الدعوة لقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذه المرحلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انفراد النظام الرأسمالي بالقمة على إثر تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي وانضمام دوله إلى المنظمات الاقتصادية العالمية.

وتزامنا مع ذلك، فإن ظاهرة العولمة قد انتشرت بحدة، كاتجاه جديد لصبغ الحياة الاقتصادية والثقافية بالصبغة العالمية، لأنها تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة، من منطق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع أن يعيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى[1].

وقد حولت العولمة العالم كله إلى ما يشبه القرية الصغيرة، حيث ساهمت ثورة الاتصالات والمعلوماتية في انهيار البعد المكاني بين الشعوب والبلدان، على اعتبار أن كل مكوناتها لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية. وعولمة الاقتصاد قد أدت إلى زيادة حجم التبادل والتعاملات التجارية بربط أسواق السلع والخدمات الدولية وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة وزيادة التنافس بينها.

تواجه مسألة تطور النظام الاقتصادي الدولي الراهن صعوبات كثيرة فرضتها عوامل عدة، منها التباين الحاد في اتجاهات أطراف هذا النظام، والتناقض الواسع في التراث الثقافي والحضاري بين الأطراف، ومستويات التقدم الاقتصادي [2]، وصحوة الدول النامية التي تأكد لها عدم صلاحية مبادئ وقواعد النظام الحالي في تحقيق تنميتها الاقتصادية، ذلك النظام الناتج عن عملية إعادة البناء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي يعتبر ترجمة حقيقية للسيطرة التي تمارسها الدول المتقدمة المنتصرة في هذه الحرب، مما جعل الدول النامية تثور على النظام الذي أصبح فيه الاستغلال هو العلامة المميزة. ولذلك بدأت هذه الدول تكافح من أجل إزالة تناقضات النظام الاقتصادي الدولي التقليدي، وتبحث في الوقت نفسه عن نموذج مناسب لنظام اقتصادي عالمي جديد [1]

وفكرة إنشاء هذا النظام يظهر رغبة الدول النامية في أن يكون لها دور فاعل لا أن تبقى على هامش العلاقات الاقتصادية الدولية كآلات تستغلها أقطاب الصراع المتنافسة. وقد تبلورت هذه الفكرة في قرار مجموعة دول عدم الانحياز في مؤتمر القمة الرابع الذي انعقد بالجزائر في شهر سبتمبر 1973، حيث أعلن المؤتمر عن ضرورة السعي لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة، ويكون قادرا على تحقيق التقدم والسلام العالميين[2].

وقد ركزت البلدان النامية جهودها لإقامة هذا النظام، إلى أن عقدت الدورة الاستثنائية السادسة لمنظمة الأمم المتحدة في شهر ماي عام 1974، وشهدت جدالا حادا بين دول عدم الانحياز والدول الرأسمالية، وتم التوصل إلى القرار رقم 3201 بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. و طرح الإعلان بعض المبادئ الهامة التي يجب أن يقوم عليها هذا النظام:

1. المساواة في السيادة بين جميع الدول.
2. حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.
3. رفض الاستيلاء على الأراضي بقوة.
4. حق كل الدول في بناء النظام الاقتصادي الاجتماعي.
5. سيادة كل الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

واختتم الإعلان بصيغة تعبر عن مدى أهميته ومكانته في تنظيم وإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد: ".. إن هذا الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد سيكون واحدا من أهم أسس وقواعد العلاقات الاقتصادية بين جميع الشعوب والأمم"[3].

وصدر في هذه الدورة كذلك القرار رقم 3202 الخاص بوضع برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، المكمل للقرار السابق، ويحقق تطبيقه، ويكفل سبل التعاون والتفاهم على الصعيد الاقتصادي بين جميع الدول[4].

---

[1]- سرية عصام نور،العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة ، مصر ،2002، ص 16.

[2]- الفار عبد الواحد محمد ،أحكام التعاون الدولي ،دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ،1985، ص4.

[1]- الموجي حسين ،قانون المنظمات الدولية النظرية العامة: المنظمات الإقليمية والمتخصصة،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر، 1991،ص36.

[2]- الصباخي حمدي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،بيروت، لبنان ،ص 103.

[3]- مجلة النفط والتنمية ، العدد الأول ،أكتوبر 1977، ص 164.

[4]- راجع في هذا الخصوص:

والنقاط التي تضمنها هذا البرنامج هي:

1- المشاكل الأساسية للمواد الخام والسلع الأولية.
2- النظام النقدي الدولي وتمويل التنمية في العالم الثالث.
3- مسألة التصنيع.
4- نقل التكنولوجيا.
5- تنظيم ومراقبة أعمال الشركات متعددة الجنسيات.
6- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
7- تشجيع سبل التعاون بين الدول النامية.
8- تقوية دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي العالمي.
9- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية.
10- تخفيف حدة الصعوبات التي تواجه الدول النامية، وخاصة الأقل نموا من بينها، والدول غير الساحلية.

هذا ما أدى إلى إجراء العديد من مباحثات التجارة متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وقد بدأت في سبتمبر عام 1986 في أورجواي، وتم التوصل إلى اتفاقاتها مبدئيا في نهاية عام 1993. ووقعت عليها 117 دولة في مدينة مراكش في أفريل عام 1994[1] ، لتنشأ على إثرها المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير 1995، وتقوم بوظيفة تسيير النظام التجاري العالمي.

إن المنظمة العالمية للتجارة تساهم في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما وضعت من قواعد وآليات لتحرير التجارة الدولية في مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار.

في هذه المرحلة أدت المتغيرات والقوى إلى تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد بصورة أبرزت ملامح جديدة وأوضحت بعض الخصائص وأثارت تحديات مغايرة، وهو ما يدعو إلى تحليل مكوناته والتعمق في مميزاته وقضاياه المتعلقة بالنظام النقدي وتمويل التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية[2].

المرحلة الرابعة: من فشل مؤتمر سياتل إلى تاريخ 11 سبتمبر:

أخذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعدا جديدا في تطوره، فقد انضم كل من الاتحاد الأوروبي واليابان إلى المطالبين بقيامه. واتسمت هذه الدعوة بأن يكون هذا النظام الجديد أكثر عدالة وأبعد عن الغموض، وهكذا فإنهما وقفا إلى جانب الدول النامية، ولم تبق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين الدول المتقدمة الداعية إلى تشكيله وتكوينه.

وهذه الدعوة الجديدة من طرف الإتحاد الأوربي واليابان قد بدت من خلال جملة من الأحداث والمتغيرات أبرزها فشل مؤتمر سياتل الذي انعقد في الفترة من 30 نوفمبر 1999 إلى 3 ديسمبر 1999 الخاص بالمنظمة العالمية للتجارة، فقد تصاعدت الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، حول الدعم المقدم للمنتجات الزراعية؛ ففي حين سعت الأولى إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية، واجهت حرصا شديدا من جانب المجموعة الأوروبية في أن تصمم اتفاقية بأقل قدر ممكن من التعارض مع سياستها الزراعية المشتركة. ومن ناحية أخرى تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اليابان حول قضية الإغراق؛ حيث طالبت اليابان بضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية الخاصة بمكافحة الإغراق. كما رفضت الدول النامية هذه السياسة. إضافة إلى الخلافات التي برزت بين الدول المتقدمة والدول النامية حول قضايا الصادرات من المنتجات والملابس الجاهزة وتحرير تجارة الخدمات وموضوع الملكية الفكرية.

وفي الطرف الآخر – غير الرسمي – تعالت حدة الأصوات المعادية والمناهضة للعولمة، باعتبارها أداة في يد الدول الغنية لفرض سيطرتها وبسط نفوذها، وتصدير سياساتها ووضع نموذج موحد تسير عليه جميع دول

- مجلة النفط والتنمية ، العدد الأول أكتوبر 1977،ص 164،
- و العدد الثاني ،نوفمبر 1977 ،ص167.

[1]- حلمي خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص331.

[2]- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة عين الشمس ،القاهرة ، مصر ،1998،ص 6.

العالم. وهذه الثورة المناهضة للعولمة قد ظهرت بأشكال وصور متعددة في الدول المتقدمة مزامنة للتجمعات واللقاءات والجلسات الرسمية ابتداء من المظاهرات الضخمة التي شاهداتها مدينة سياتل في شهر نوفمبر 1999 احتجاجا على سياسات المنظمة العالمية للتجارة، والمظاهرات التي عطلت معظم جلسات منتدى دافوس تقريبا في سويسرا شهر جانفي 2001، والمظاهرات التي شاهداتها مدينة كيبك بكندا التي نظم بها تجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي، لتنتشر بعدها المظاهرات المعادية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة في أغلب دول المجموعة الأوروبية، والمظاهرات التي شاهدتها مدينة جنوه بايطاليا أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في فترة 19-22 جويلية 2001، إضافة إلى الشعارات المناهضة لسياسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة، التي رفعت في إضرابات العمال بجنوب إفريقيا ونيجيريا وأورجواي والأرجنتين وكوريا الجنوبية والهند..

ومن أهم المظاهر التي برزت في هذه المرحلة، أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت بعمق وقوة مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة القوى المتقدمة، فقد ألقت بظلالها القاتمة في اقتصاديات العالم، ابتداء من الاقتصاد الأمريكي الذي مست الخسائر معظم قطاعاته، ونتيجة انفتاح هذا الاقتصاد على العالم امتد التأثير إلى اقتصاديات بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية قوية بالاقتصاد الأمريكي.

إضافة إلى ما سبق يعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمر الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 حدثا بارزا باعتبارها أحد دعائم النظام الاشتراكي السابق. وهذا الانضمام يحمل دلالات كبيرة بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد احتلت الصين المركز الأول عالميا عام 1997 في قائمة أكبر الدول التي شهدت زيادة في صادراتها، والمركز الثاني في حجم الزيادة في التجارة الدولية[1].

المبحث الثاني: التأصيل النظري للعولمة الاقتصادية:

ما يمكن ملاحظته بصفة عامة هو الغموض الذي يحمله مفهوم العولمة ،فهل هي ظاهرة حياتية جديدة مرشحة للاستمرار والبقاء أم هي مجرد مودة فكرية طارئة مصيرها الزوال؟هل هي حركة تاريخية ستستمر في النمو أم هي فقاعة من الفقاعات التي ولدت لتموت؟والأسئلة حول العولمة كثيرة،وترجع كثرة التساؤلات والتي لم تجد بعد إجابات صريحة وواضحة لها إلى عدم استقرار المتغيرات وكثرتها،وبعبارة أخرى فالعولمة عملية مستمرة تكشف لنا كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة،والمليئة بالفرص المغرية والمخاطر العالمية الحقيقية.

المطلب الأول: المفرقات التاريخية للعولمة و مفهومها :

إنه لمن الصعوبة بما كان تحديد وصياغة تعريف دقيق ومحدد للعولمة،ويرجع ذلك إلى اختلاف فهم هذه الظاهرة ومسبباتها ونتائجها واتجاهات المفكرين وإيديولوجياتهم ...لكن رغم ذلك يمكن القول أن أول من أطلق مصطلح الكونية(العولمة)معرفيا هو عالم السوسيولوجي الكندي مارشال ماك لوهان عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية وتنميط العالم.أما من الناحية اللغوية:"العولمة ما هي إلا واحد من ثلاث كلمات عربية (الكوكبة، الكونية، العالمية) جرى طرحها ترجمة للكلمة الانجليزية « Globalisation » *المشتقة من كلمة « Glob »[1] بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية. ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد وبذلك ووفقا لهذا الرأي، يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة[2]. ورأى أحد الباحثين أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة [3]، أي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها.

---

[1]– راجع في هذا الخصوص :

- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص33-34.

- محمد إبراهيم الدميثي،النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين،تاريخ النشر: 2012/05/14، عن الموقع الالكتروني: www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=6115،تاريخ الاطلاع :2012/03/15.

*يسمى هذا المصطلح باللغة الفرنسية Mondialisation، وباللغة الإنجليزية Globaliszation، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

[1]- أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة: المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999، ص 52.

[2]- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية : مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص 05.

[3]-حمدي عبد الرحمان، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2000، ص 04.

أما « جان ماري جيهينيو » ، والذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي، قال أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا*، ويؤكد في دراسته « أمركة العالم أم عولمة أمريكا »، أن العولمة هي أمركة العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم[4].

كما تعرف العولمة من خلال مجموعة من العمليات ولها بعدين أساسيين هما[2]:

البعد الأول: بعد مكاني لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة.

البعد الثاني: بعد تعمق العمليات الكونية والتي تتضمن تعميق في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي.

و بالتالي فالعولمة هي عبارة عن مجموعة من العمليات المتلاحمة والتي تهدف إلى[1]: تذويب الحدود بين الدول، نشر المعلومات حيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، و زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وهناك من يراها بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم[2]، وأن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية[3].

و من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص بأن العولمة قد أفرزت تطورا تكنولوجيا للاتصال والإعلام،مع سهولة انتقاله إلى مختلف فئات المجتمع عبر مختلف الدول ،مما ساهم إلى حد بعيد في تقصير المسافات بين الدول ومختلف الأسواق والمجتمعات،فأحدثت بذلك تشابها في العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك، وهذا ما يعني طبعا ذوبان الحدود القانونية بين الدول رغم بقائها شكليا،مما يسهل عملية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص...

ويرى سمير أمين أن العولمة الجديدة التي انتهى إليها تطور النظام العالمي مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين وهي لا تزال في حالة التبلور والصيرورة هي درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي "فالعولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها،أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي،ودولة العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد ما كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره[4].

و بالتالي فانه مهما اختلفت هذه المفاهيم وتعددت فإن هناك تعريفات شائعة لدى الباحثين وهي تنقسم إلى أربعة مفاهيم هامة[1]:

المفهوم الأول: العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية حيث اعتبرها البعض مرحلة تاريخية أكثر من ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا.

---

*يذكر أن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون صرح بشأن العولمة قائلا، أننا قمنا بتحليل الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية، ولما شعرنا بأننا لدينا اقتصادا قويا، قررنا تسريع خطوات العولمة مما يعني أن العولمة فعل إيرادي.

[4]- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي العربية للنشر و الطباعة ، القاهرة، مصر، 2002، ص 119 .

[5] - أسامة أمين الخولي، العولمة وضرورات الاتحاد، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، مصر، 2001، ص62.

[1]- نفس المرجع،ص27 .

[2]-محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، الطبعة الأولى، دار البيارق، عمان، الأردن، ، 1998، ص 13.

[3]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 130.

[4]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 122.

[1]- حاكمي بوحفص، العولمة :الاندماج السريع والمنافع المحدودة- حالة الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، أفريل 2005، عن الموقع الالكتروني: www.uluminsania.net.

المفهوم الثاني: الذي ينظر في العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية وهذا المفهوم ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية متجلية في الظواهر التالية: الرأسمالية، الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة.

المفهوم الثالث: عولمة انتصار القيم الأمريكية.

المفهوم الرابع: العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية حيث اعتبرت العولمة في شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعة.

بناء على ما تقدم من تعاريف متعددة ومختلفة للعولمة واختيار الاصطلاح الأنسب لها (الكوكبة، الأمركة، العالمية...) يتضح أنها غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة ومتناسبة ذات طابع حركي ديناميكي وتكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة. لذلك فإن العولمة تعني عالما بلا حدود. فإن هذا العالم غير موجود حاليا، والعولمة كاملة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور. فالعولمة الكاملة للعالم لم تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدو أنها قد بدأت بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن[2]، وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب الارتكازية ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...). إذن فالعولمة عولمة الاتصالات والمعلومات، عولمة الثقافات والأديان والأفكار وعولمة التفاعلات الإيكولوجية وعولمة الإستراتيجية المهيمنة وعولمة المبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية. لهذا يمكن فهم العولمة بأنها مفهوما مركبا أي أنها تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية... ، وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز والقيود بين الدول والشعوب وجعلها مجتمع عالمي واحد، وبالتالي تغير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في إطار تدويل النظام الرأسمالي.

كما نجد بعض التعاريف للعولمة تركز على الآليات المساعدة لظهورها ونموها والمساهمة في عولمة الإنتاج والرأسمال، والمتمثلة في التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر وذلك بفعل الشركات العملاقة العالمية،وبهذا تعرف العولمة على أنها[3]:"العولمة هي الأداة الحقيقية والأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات من نمو خارق للمألوف أحدث ظاهرة غريبة من نوعها في الاقتصاد العالمي."انطلاقا من المفهوم السابق للعولمة نستنتج بان العولمة تجعل من شعوب العالم. متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها، ويدعم هذا الانسياب بمختلف أنواعه شركات متعدية الجنسية وذلك بالاعتماد على ما يلي[1]:

- قوى عمل أرخص في منطقة ما.
- موارد رخيصة من منطقة أخرى.
- أسواق في منطقة ثالثة.
- إمداد مالي من منطقة رابعة.

من خلال هذا التعريف نخلص إلى أن الشركات العالمية لا تعترف بالحدود معتبرة بذلك العالم كله سوقا لها دون تمييز،سواء تعلق الأمر باليد العاملة أو المواد الأولية أو رؤوس الأموال،فالشركات تعمل وفقا لمبدأ المناسبة فحيثما تكون الفرصة مناسبة ومربحة فذلك المكان هو مقر النشاط وهكذا... وعليه يمكن القول بأن العولمة ليست مجرد تلك التطورات التقنية وثورة المعلومات و الاتصالات بل لابد من ارتباطها بامتداد النظام الرأسمالي إلى معظم أنحاء العالم،وبالانتصار المرحلي لعقيدة السوق ونظام اقتصاد السوق وتيار تحرير التجارة وما إلى ذلك،وتكملة لذلك يمكن تعريف العولمة على أنها[2]:"إن العولمة هي الرأسمالية العالمية فيما بعد مرحلة الامبريالية أو الرأسمالية الكوكبية،أو هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ."

بناء على هذا المفهوم فإن العالم في الوقت الراهن يمكن وصفه بأنه يتوجه نحو سوق شاملة واحدة،يعمل فيها قانون البقاء للأقوى(القوي يأكل الضعيف)،والهدف من وراء ذلك هو الوصول إلى تعظيم الأرباح في فترات زمنية قياسية،و ذلك من خلال تحسين وسائل النقل الدولية والابتكارات التكنولوجية والخدمية في مجال

---

[2]-عبد الخالق عبد الله،العولمة:جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها،مجلة عالم الفكر،المجلد28 ،العدد 2،أكتوبر/ديسمبر 1999 ، ص 54.

[3]- أسامة أمين الخولي ، مرجع سابق ، ص39.

[1]- محمود رؤوف حامد، إدارة العولمة:سلسلة كراسات عروض،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،مصر،1999،ص12.

[2]- أسامة أمين الخولي، مرجع سابق ، ص49.

المعلومات والاتصالات ...وكل هذه العناصر تؤثر على أسلوب الحياة والمعتقدات والثقافات،مما يسهل عملية العولمة وانتشارها السريع.

أما مفهوم العولمة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي[3]:"العولمة هي التوافق(التواكل)الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع،كما التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا."

بعد التطرق لمختلف مفاهيم العولمة والتي هي متنوعة وعديدة،يمكننا إعطاء تعريف شامل للعولمة من خلال أربعة محاور أو عناصر أساسية ممثلة فيما يلي[4]:

المطلب الثاني: تجليات العولمة:

إن لظاهرة العولمة عناصر عديدة وتجليات متنوعة تمس جميع جوانب الحياة سواء اقتصادية أو سياسية أو ثقافية،فهي عناصر متداخلة فيما بينها لتشكيل هذه الظاهرة (الثقافية،العولمة السياسية).

الفرع الأول العولمة الاقتصادية: العولمة هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية و نشر التكنولوجيا و التجارة و أنشطة الإنتاج و زيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية و المؤسسات المالية الدولية و تحرير الأسواق , و إلغاء القيود عليها و خصخصة الأصول و زيادة التعاملات في النقد الأجنبي , و تكامل أسواق رأس المال , و استحداث أدوات مالية جديدة , وينتج عن ذلك زيادة اعتماد الأسواق[3]،و يركز هذا المفهوم على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق،وبهذا يمكن القول بأن العولمة قد أقامت مؤسساتها الدولية وهي:

- منظمة التجارة العالمية.
- البنك العالمي.
- صندوق النقد الدولي.
- التكتلات الاقتصادية.

العولمة الاقتصادية بصفة مختصرة ومبسطة تعتمد على مفهوم السوق أي "سوق بلا حدود"[1]،فهي بهذا تمثل الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها،أو بمعنى آخر شيوع الليبرالية التي تقيم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي وإلى قيم المنافسة والإنتاجية،وعليه فإن عبارة اقتصاد السوق تعتبر بمثابة العنوان الذي يختصر العولمة التي هي في الأساس اقتصادية.فالملاحظ في الوقت الراهن أن العالم كله تقريبا قد أصبح مجالا للمشروعات والإنتاج والاتجار،حيث منذ 1950 إلى 1995 ازداد النمو العالمي أكثر من 17مرة،ولم تعد الدول الصناعية السبع الكبار* في الآونة الأخيرة تحتكر النمو،فقد انضمت إليها الصين(منذ الثمانينات) وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا و غيرها قبل نحو ثلاثة عقود.لقد لعبت التجارة الحرة للسلع والخدمات،وبالأخص تحرير الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا فعالا ومؤثرا في العولمة الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية من طرف الشركات العابرة للحدود أو ما يسمى حاليا المؤسسات الكوكبية.

نستنتج أخيرا بأن دلائل العولمة الاقتصادية يمكن معرفتها من خلال العناصر التالية[2]:

- توسع التجارة العالمية بشكل أسرع من الإنتاج العالمي.
- نمو الاستثمارات المباشرة بشكل أسرع من التيارات التجارية.
- نمو رؤوس الأموال المتداولة على نطاق عالمي بشكل أكبر من الاستثمارات المباشرة.

تقوم العولمة الاقتصادية بتغيير المسرح الاقتصادي العالمي بطرائق جوهرية ويحركها في ذلك[1]:

- الاندفاع الواسع صوب تحرير التجارة.
- تحرير أسواق رأس المال.
- زيادة إنتاج الشركات العابرة للحدود.

---

[3]- جرجس الضهر، مع القفزة التكنولوجية وتحرير الأسواق:قفزة نحو الرفاه أم إلى المجهول؟!،مجلة علوم وتكنولوجيا،العدد 49،ديسمبر 1997،ص19.

[4]- محي الدين محمد مسعد،ظاهرة العولمة:الأوهام والحقائق،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الطبعة الأولى ،1999 ،ص 42-46.

[1]- أسامة أمين الخولي، مرجع سابق، ص52.

*تتمثل الدول الصناعية السبع الكبار في:أمريكا،كندا،انجلترا،إيطاليا،ألمانيا،اليابان وفرنسا.

[2]- غيرهالد فيلس ، العولمة مصيدة نفسية فقط، مجلة الصلب العربي، فيفري 1998، ص26.

[1]–محمد الأطرش، العرب و العولمة: بحوث و مناقشات ندوة فكرية بعنوان العرب و العولمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ، 1998،ص 11.

- استراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي.

إن مجمل هذه العوامل عملت وتعمل على الإزالة السريعة للحدود والحواجز التي تعترض إمكانيات نمو وتزايد معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

الفرع الثاني العولمة الثقافية: تركز هذه النظرة للعولمة على البعد الثقافي للعولمة الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع وهو ما يسمى بالعولمة الثقافية التي تستند على مفهوم الشمولية "ثقافة بلا حدود"[2]، فالعولمة وفقا لهذه المبادئ والمفاهيم تتمثل في توحيد القيم حول المرأة والأسرة،وأنماط الاستهلاك والمأكل والملبس والعادات والتقاليد...

نستنتج بأن العولمة ستؤدي إلى توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخرين،فهي تعمل على صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة،هي ثقافة العولمة.بالرغم أن للعولمة جذور اقتصادية وعواقب سياسية إلا أنها سلطت الضوء أيضا على قوة الثقافة في هذه البيئة الكونية وللوصول إلى ذلك يقوم مؤيدي العولمة وصانعيها والساعين إلى انتشارها أكثر فأكثر بالعمل على تحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية ويبتكرون تكنولوجيات وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات،ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات،لأنهم على علم بأن لهذه الوسائل أثارا كبيرة على أسلوب الحياة والمعتقدات واللغة وكل مكونات الثقافة الأخرى.في هذا السياق تعمل الأقمار الصناعية للإرسال التليفزيوني على تمكين الناس على طرفي الكوكب من التعرض بانتظام لطائفة واسعة من المحفزات الثقافية،وبالأخص شبكة الإنترنت(INTERNET)،هذه الظاهرة الكونية التي تطورت بصفة مذهلة في شتى بقاع الكرة الأرضية وهذا ما ساعد على تقريب الثقافات والأفكار والسلوكات وأنماط الحياة والملبس والمأكل...

نخلص إلى أن الأسلاك والأقمار الصناعية والحزم غير المرئية من الإشارات الإلكترونية التي تلف الكون ستقوم بتشكيل نسيج الحضارة المقبلة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى،أما ملامح العولمة الثقافية فيمكن تمثيلها في العناصر التالية[3]:

- التأثير على تطلعات واهتمامات وأمزجة الناس وأنماط استهلاكهم وإعادة تشكيلها لتكون في خدمة الاقتصاد العالمي و الرأسمالية العالمية.
- صهر الهويات الفكرية والوطنية والخصوصيات الثقافية القومية في قالب سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي واحد وتحويل الإنسان إلى إنسان عالمي،بمعنى تجريده من خصوصياته الثقافية و الحضارية القومية وفقد انتمائه لعقائده ومعتقداته القومية وانصهاره في العالمية.
- تنميط نظم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية تنميطا دوليا واحدا لا يفسح المجال لأي نظم وطنية.

الفرع الثالث العولمة السياسية[1]: إن هذا النوع من العولمة يركز على البعد السياسي،وذلك بالإشارة إلى قضايا سياسية عالمية جديدة ظهرت في الآونة الأخيرة كمتغيرات عالمية، وهي مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حاليا.فالعولمة السياسية تركز على مفهوم "أرض بلا حدود" والتي تعني الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية...وبهذا يمكن اعتبارها كإعلان واضح لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود والتكامل الفعلي للجغرافية السياسية.ولكن كل هذا يبقى حبرا على ورق إذا ما نظرنا إلى ما يجري في الساحة العالمية،فإن الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية لا تطبق إلا في البلدان الأصلية للدول القوية أما مع الدول الأخرى وبالأخص المتخلفة منها فإن الطريقة المستعملة معها فهي السلاح والقوة بشتى أنواعها من أجل قهر هذه الدول وإرغامها على إتباع المسار الأمريكي وعدم الوقوف في طريقه،كما هو الحال في العراق وليبيا ويوغوسلافيا والشيشان،ولهذا تتواجد القوى الأمريكية والأوربية في العديد من الدول المتخلفة(قواعد عسكرية)بحجة الحماية، ولكن الهدف مغاير تماما لذلك.

المطلب الثالث: عوامل بروز وانتشار ظاهرة العولمة

---

[2]- أسامة أمين الخولي، مرجع سابق ، ص57.

[3]- غسان عبد الهادي إبراهيم، تأثير العولمة على ثقافة المجتمعات، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة،مصر،2000،ص64.

[1]- محمد علي السمان، الاقتصاديات العربية و تحديات العولمة،مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة،مصر،2002،ص 23.

هناك العديد من المتغيرات التي برزت في العقدين الأخيرين وبالأخص في التسعينات والتي كان له الأثر الكبير في بروز ظاهرة العولمة،وبالتالي نظام دولي جديد تقوده القوى الرأسمالية بعد زوال القطبية الثنائية ،ومنه يمكن استخلاص أهم الأسباب التي أدت إلى بروز العولمة في العناصر التالية.

الفرع الأول تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الحواجز: إن نهاية الحرب العالمية الثانية دفعت الدول الأوربية بالبحث عن إعادة بناء نظامها الاقتصادي والتجاري والنقدي الذي تدمر من خلال هذه الحرب،فتم بذلك إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في عام 1947.وكان الهدف من وراء ذلك تحرير المبادلات بين الدول الأعضاء دون تفضيل(المعاملة بالمثل)،وهكذا تم فتح أسواق الدول المتعاقدة فيما بينها،كما عملت الـGATT على تخفيض الحواجز والقيود التي تعوق المبادلات الدولية،خاصة الرسوم الجمركية حيث قامت بتخفيضها على فترات متتالية مرورا بمختلف الجولات التي عرفتها الـGATT ،وهذا ما أدى إلى تطور التجارة الدولية وسهولة انتقال السلع بين مختلف البلدان وعرفت بذلك حركة التجارة العالمية تطورا هائلا خاصة بعد الثمانينات كما يبين ذلك الجدول رقم(1).

الجدول رقم(1): إجمالي تجارة العالم (صادرات-واردات) 1970-1993.

الوحدة: %.

السنوات / إجمالي تجارة العالم	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات السلع	319.9	1997.8	1935.2	3437.4	3632.1
واردات السلع	332.1	2054.9	1929.4	3566.7	3716.7
إجمالي تجارة السلع	646.0	4052.7	3864.6	7804.11	7348.8

SOURCE :Maurice Durousset "La mondialisation de l'economie",ed marketing,1994,p117

نلاحظ تطور الصادرات والواردات بين الدول كدليل على زيادة حجم المبادلات الدولية من جراء تخفيض الحواجز وتحرير التجارة الخارجية للعديد من الدول بعدما كانت تجارتها الخارجية محتكرة من طرف الدولة،خاصة الدول الاشتراكية سابقا.فضلا عن ذلك فقد تحول الاهتمام حاليا إلى معالجة الحواجز الأخرى التي ما زالت تعيق التبادلات الدولية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحواجز غير الجمركية.
- الحواجز العائقة لتبادل الخدمات(البنوك،الخدمة العامة،الاتصالات،التأمين...).

هذا ما يزيد من حجم المبادلات الدولية وحركية العولمة خاصة في ظل تعويض الـGATT بالمنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر بمثابة التجسيد الحقيقي لظاهرة العولمة كما سنرى ذلك لاحقا.

الفرع الثاني انهيار الشيوعية: لقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي مؤشرا قويا لسقوط النظام الشيوعي وعدول قوة كلمته على الساحة العالمية،وبذلك فسح المجال واسعا للنظام الرأسمالي لتدبير دواليب الاقتصاد العالمي،حيث بعدما كانت القطبية الثنائية هي السائدة منذ الحرب العالمية الثانية وما عرفته الحرب الباردة من صراعات،قسمت العالم إلى دول مساندة للنظام الرأسمالي بقيادة أمريكا،وأخرى مساندة للنظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي متمثلة في الدول المنتهجة للاقتصاد الموجه والتي لم تفتح أسواقها بعد أمام الاستثمارات الأجنبية.

وعليه فقد كان لسقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين الأثر البالغ في توسع وهيكلة الرأسمالية عالميا وتعميق النمط الرأسمالي وتجديره موضوعيا وتحقيق سيادته وسيطرته عالميا[1].

الفرع الثالث تحرير الاقتصاديات: لقد انتهجت معظم الدول تحرير اقتصادياتها،بالأخص منذ إنشاء الـGATT التي تعمل على تقليص السياسة الحمائية المنتهجة من قبل العديد من الدول .وإذا كانت الدول الرأسمالية ترحب بهذا التحرير نظرا لانتهاجها اقتصاد السوق وتسعى جاهدة لوضع قوانين وتفعيلها في سوقها المحلي،كما أن ضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان يسيطر عليهما الدول المتقدمة ساهمت في تفعيل اديولوجيات هذه الدول،وذلك تحت غطاء إعادة الهيكلة الاقتصادية وسياسة

[1]- محمد أمين،الفكر العربي بين العولمة والحداثة: سلسلة كتاب القضايا الفكرية،العالم للكتاب التاسع والعشرين،أكتوبر 1999،ص11.

الإصلاحات...من هذا المنطلق توجهت معظم الدول إلى انتهاج الخصخصة كمرحلة أولى نحو اقتصاد السوق والرأسمالية العالمية بفعل الأزمات الكبيرة التي تعرفها تلك الدول(مديونية،بطالة،تضخم،فقر...)[1].

الفرع الرابع الاستثمار الدولي المباشر: لقد كان للعوامل السالفة الذكر مساهمة كبيرة في نمو حجم الاستثمارات الدولية المباشرة بصفة سريعة،حيث كثرت المشاريع الاستثمارية بشتى أنواعها خارج البلدان الأصلية(شركات مختلطة،عقود الترخيص،التحالفات الإستراتيجية...)،فأصبح الاستثمار لا يعتمد على تصدير رأس المال فقط وإنما تصدير التنظيم كذلك ونقل الموارد البشرية والتكنولوجيا وخبرات إدارية،وهذا ما أدى إلى تعميق ظاهرة العولمة خاصة بالنسبة للدول المصنعة،كما يبين ذلك الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): الاتجاهات الدولية للاستثمار بين 1995 –2003

الوحدة: %

	سنة 1995	سنة 2003
الدول المتقدمة	% 62	% 65
الدول النامية	% 34	% 31
دول الاقتصاديات المتحولة	% 4	% 4

المصدر: ضمان الاستثمار،نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،العدد 3،2004،ص12.

نلاحظ بأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة تتركز في الدول المتقدمة بنسبة 65 % في سنة 2003،مقابل 31 % في الدول النامية و4 % في الاقتصاديات المتحولة،وهي تقريبا نفس النسب لسنة 1995 حيث مثلت فيه الدول المتقدمة 62 %،الدول النامية 34 % ودول الاقتصاديات المتحولة 4 %،مما يعني تركز الاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة.

الفرع الخامس التقدم التقني : لقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا مذهلا في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال،التي مثلت طريقا أو ممرا سهل عمليات التبادل الدولي واسهم في انتشار ظاهرة العولمة،وذلك من خلال تقليل المسافات، و إزالة الحدود الاقتصادية و الجغرافية بين البلدان والمتمثلة في الحواجز الطبيعية المختلفة،وهذا ما ساعد على الحد من الاختلافات اللغوية والثقافية.وقد لعب التقدم التقني في مجال النقل والاتصال دورا كبيرا في تنمية المبادلات وتدعيمها وزيادة ربحية المؤسسات،بفعل رفع الإنتاجية الناجم عن تحسين وسائل النقل والإبداعات في مجال الاتصال،مما ساهم في تسريع ظاهرة العولمة من خلال[2]:

- زيادة المبادلات في السلع والخدمات.
- تنظيم عمليات الإنتاج في الخارج.
- الوضع في عين المكان شبكات من طرف الشركات متعدية الجنسية.

نستنتج بأن الدول المتفوقة اقتصاديا والمسيطرة تكنولوجيا،تتجه نحو تأكيد سيطرتها مع مرور الوقت بواسطة وسائل جديدة مستحدثة،بهدف تعظيم الربح والعوائد بنقل التكنولوجيات صوب مناطق جغرافية معينة خارج مراكزها الرئيسية وفق صيغة احتكار القلة،وعليه نلاحظ تمركز هذه الاستثمارات بين الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يتجه العالم نحو اقتصاد رأسمالي عالمي بقيادة الدول المتقدمة وعلى رأسها أمريكا،من خلال استعمال أجهزة وهيئات دولية وعالمية تنشط وفق أهداف الرأسمالية العالمية وتدير النظام الاقتصادي العالمي،وتتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي،البنك العالمي،منظمة التجارة العالمية.حيث يلاحظ تحولا كبيرا في رسالة هذه الهيئات وأدوارها التي وجدت من أجلها، هذا حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الجارية عالميا،محددة بذلك قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب إتباعها من قبل راسمي السياسة في البلدان المختلفة دون أدنى مرونة وتحريف،وهذا بالطبع خدمة للمحرك الأساسي للعولمة وهي الشركات العملاقة،وذلك بسنها للقوانين والإجراءات واللوائح المسهلة للاستثمار الدولي المباشر، وهو ما اتفق على تسميته بمثلث الأعمال الدولية ،كل هذا يختصره الشكل رقم(1).

---

[1]- حسن لطيف كاظم الزبيري،مرجع سابق، ص136.

[2]-UNCTAD ، العولمة و التحرير: التنمية في مواجهة أقوى حدثين، ترجمة: محمد جاد الله، عربي مدبولي احمد، المجلس الأعلى للثقافة و الفنون، القاهرة، 2000،ص 57.

الشكل رقم(1):مثلث الأعمال الدولية

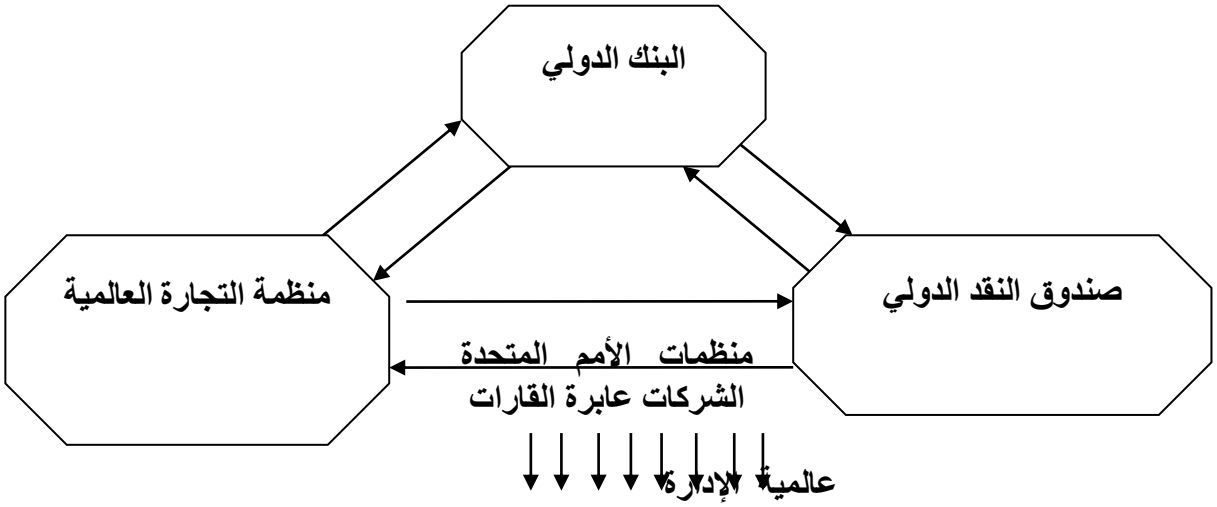

المصدر:فريد النجار،إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية:مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص19.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

إن المشاكل المتعلقة بعدم استقرار أسعار الصرف والحروب التنافسية من أجل تخفيض أسعار الصرف وكسب الأسواق،التي عانى منها العالم بين الحربين العالميتين دفع بالدول المتقدمة إلى التفكير في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ومحاولة الاتفاق على نظام نقدي يحقق حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية. فتم التوصل إلى تأسيس صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز في أمريكا في 22 جويلية 1944 وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27ديسمبر1945 [1] ،ومقره واشنطن،كما يعتبر من مؤسسات الأمم المتحدة.و يهدف صندوق النقد الدولي إلى تجسيد مجموعة من الأهداف من خلال إنشائه وهي[2]:

1- إيجاد مؤسسة دائمة يجري في إطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدي.
2- تحقيق الثبات قدر الإمكان لأسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول على تخفيضها.
3- تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي والتشغيلي وتنمية الموارد الإنتاجية.
4- زيادة نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية بين أعضاء الصندوق وتخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاش التجارة الدولية.
5- توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازنة المدفوعات لدى الدول الأعضاء بما يجنبها الاضطرار لإجراءات تضر بالاستقرار الداخلي أو مستوى الدخل أو التشغيل.

ولقد تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة، حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، فعمل على:

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصص بعض موظفيه، وإرسالهم إلى الدول التي تعاني من مشاكل من أجل تقديم النصائح الفنية.
- تقديم البرامج تدريب متقدمة، حيث أنشأ الصندوق معهداً للتدريب في سنة 1964، يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية.
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.
- قرارات الصندوق تأخذ عن طريق الانتخاب من طرف الدول الأعضاء، بإتباع نظام الحصص الخاص بالقوة الانتخابية لكل بلد عضو. [3]وبذلك كانت تطور الحصص مهم جدا في الصندوق.

حيث كان نظام بريتون وودز يعتمد على تقييم قيمة العملات بالنسبة للدولار، الذي ربط بالذهب بسعر 35 دولار للأوقية الواحدة من الذهب.ولقد تم إلغاء نظام بريتون وودز في عام 1971 بفعل بعض المشاكل التي كانت

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي:نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998 ، ص156.
[2]- عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1999، ص121.
[3] - Jean Pierre Bibeau , introduction à l'économie internationale, gaetan mamin éditeur ltée, 3ème éd,1997, P 216e.

تعاني منها أمريكا،والعودة القوية لبعض الدول،وبهذا حدث تعويم الدولار وانخفضت قيمته وفي المقابل زادت قيمة الين المارك الألماني[1] .وعليه دخل النظام النقدي الدولي نظام التعويم المدار وهو النظام السائد منذ السبعينات،ومع مرور الوقت أصبحت المنافسة في العالم لا تتم بين الدول والأنظمة القومية ولكن بين شركات عالمية،وهذا ما دفع بصندوق النقد الدولي التحول عن الأهداف التي أنشئ من أجلها والمتمثلة أساسا في المحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملة،ليهتم أكثر بعملية الإقراض.

فإذا علمنا أن صندوق النقد الدولي تسيطر عليه الدول المتقدمة التي تؤمن بالرأسمالية كوسيلة لتنظيم الاقتصاد العالمي،وهذا من خلال مجموعة من الأهداف الجديدة التي يسعى الوصول إليها،لتوسيع ظاهرة العولمة والنظام الرأسمالي عن طريق فرض برامج تثبيت متمثلة أساسا في النقاط التالية[2]:

- تحقيق التحريرية الاقتصادية بفرض إجراءات متنوعة.
- تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الوفرة في العملة الأجنبية،وبهذا يفتح المجال واسعا أمام الشركات متعدية الجنسية لإنشاء حلقاتها الإنتاجية في هذه البلدان.
- فرض سياسة نقدية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وتحرير التعامل مع أسواق رأس المال.

بالإضافة إلى هذا فإن الاقتصاد المعولم أدى إلى تعزيز دور الصندوق في إدارة الاقتصاد العالمي،حتى أن إعادة الجدولة في نادي باريس لابد أن تمر عبر الصندوق،وهذا ما يعني أن القرار ستتخذه الدول الرأسمالية الكبرى المسيطرة على الصندوق،بمصادقتها على إعادة الجدولة أو عدم المصادقة،وذلك حسب سلوك البلد المدين من خلال ما يسمى بخطاب النوايا الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق معبرا فيه عن التزام الدولة المعنية بتنفيذ مجموعة من الإجراءات، حيث أن التحول الوظيفي الذي يشهده الصندوق يدل على تغير معالم الاقتصاد العالمي، حيث كان يهدف الصندوق عندما بدأ يمارس مهامه إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، لكنه أصبح يفرض برامجه على الدول التي هي بحاجة للاقتراض منه، فأصبح الصندوق أكبر مؤسسة اقتراض في العالم، وهذا دليل على تزايد دور الصندوق في إدارة أزمة المديونية الخارجية و ذلك تحت ستارما يسمى برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تخفي وراءها أمورا عديدة تسعى إلى تحقيقها الرأسمالية العالمية مرورا بالصندوق،وبناء على ما سبق فإن شروط الصندوق التي يجب أن يتضمنها خطاب النوايا تتمثل فيما يلي[3]:

1-تطبيق مبدأ حرية التصدير والاستيراد،وتحرير سعر الصرف.

2-إتباع السياسات الكفيلة بزيادة الصادرات،وكذلك العمل على تحقيق التوازن في الميزانية العامة.

3-تخفيض الإنفاق الجاري والاستثماري بدرجات مختلفة،وتخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات.

4-تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار في الداخل عن طريق تحسين المناخ الاستثماري.

وحسب هذه الوصفة، الموحدة التي فرضها الصندوق على الدول التي تعاني من إختلالات، فهو لا يتعامل مع أي دولة إلا إذا لتزمت بالشروط القائمة أساسا على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة. وفي زيادة حوافز التعولم، والانخراط في تيار العولمة الاقتصادية من خلال وظائفه التي يؤديها ممثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها، وتحقيق استقرار في أسعار صرف للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملاتها وتحرير المدفوعات الجارية.

من أجل المتابعة الجيدة والصارمة لهذه الشروط فقد أصبح صندوق النقد الدولي يراقب السياسة الاقتصادية في البلدان المتخلفة والنامية ويتحكم في خطواتها التنموية،والحد من دور الدولة في تنفيذ مهام التنمية وسياسة التصحيح وإرغامها على الانفتاح والتحرر.وبهذا فإن المؤسسات النقدية الدولية وعلى رأسها الصندوق أصبح المراقب الأول على الاقتصاديات العالمية وبالأخص في الدول المتخلفة والعمل على إدارتها مركزيا وفق ما يخدم مصالح الرأسمالية العالمية،والتي تخدم مصالح الدول العظمى تبعا للعناصر التالية:

---

[1]- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص137.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص106 .

[3]- الهادي خالدي ، مرجع سابق، ص 181.

1-الإدارة الماليـة. 2-إدارة المديونيـة الخارجيـة. 3 -الإدارة النقديـة.
4-أسعار الصرف. 5-الإدارة الاقتصادية. 6- الأسعار.
7-الإدارة التجارية. 8- تحرير التجارة. 9- الموازنة.

نستنتج في الأخير بأن هذه المؤسسة المالية والنقدية الدولية لم تعد تهتم بتقديم المشورة والعون المالي إلى الدول الأعضاء من أجل استقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية...ولكن تحول دورها الأساسي منصبا على إدارة الاقتصاد العالمي وفقا للمبادئ الرأسمالية،من خلال انتهازها فرصة لجوء الدول النامية إليها لتفرض عليها شروطا اقتصادية متمثلة أساسا في تحرير الأسواق وانتهاج الليبرالية في تسيير الاقتصاد،وهذا ما يعني طبعا تسريع وتيرة العولمة وفتح الطريق أمامها،بحذف كل الحواجز والعقبات التي قد تواجهها من خلال ردود فعل بعض الدول برفضها للتحرير الاقتصادي والتجاري وغيرها من العقبات...

المطلب الثاني: البنك العالمي(البنك الدولي للتعمير والتنمية):

لقد تم إنشاء هذا البنك بمقتضى اتفاقيات بريتون وودز 1944 وبدأ أعماله في 22جويليـة1946[1] وذلك تحت تسمية البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية.والمتفق عليه هو أن البنك الدولي يختص بتوفير السيولة للأعضاء،بمنح قروض طويلة الأجل تساعد على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية، و تسريع وتيرة الخوصصة .بصفة عامة يمكن أن نلخص الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك العالمي فيما يلي[2]:

1-حل مشكلة التعمير في الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
2-حل مشكلة تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.
3-منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أغراضها.
4-تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا.
5-توجيه البنك لبعض موارده لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء.
6-فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته لدرجة أن أصبح يرمز إليه كمجموعة تضمن ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي.

وهذه المؤسسات هي: [1] - الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.
- الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.

الرابطة الدولية لتنمية: تأسست الرابطة الدولية للتنمية في 1960، هدفها تمويل برامج التنمية في البلدان المتخلفة بشروط أكثر إمتيازية ،[2] حيث تقوم بتقديم القروض إلى الدول الفقيرة بدون فائدة، وذلك بالنسبة للدول التي يقل فيها دخل الفرد السنوي عن 1195 دولار[3].

مؤسسة التمويل الدولية: والتي أنشأت في عام 1956، وهدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص، ومساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، تقديم القروض بدون ضمانات حكومية ، حيث تم تمويل ما يزيد عن 100 مليار دولار في 31 بلد عضو.[4]

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: أنشأت عام 1988 ومهمتها تشجيع الاستثمار الخاص في الدول النامية،وتقدم ضمانات للاستثمارات من أجل حماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم،كما تقدم خدمات استشارية تساعد من خلالها الحكومات على إيجاد وسائل كفيلة بجلب الاستثمارات الخاصة.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول الآخذة في طريق النمو.

---

[1] -Ivan Christine, la banque mondial: que sais je? , Presses universitaires de françe, 1ère éd, 1995, P 10.

[2]- محسن احمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 78.

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 78.

[2] - Ivan Christine, Op. cit, P 12.

[3]- عمرو حامد، مرجع سابق، ص130.

[4] - Ivan Christine, Ibid, P 13.

و باختصار، يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، حيث تقول ماري شيرلي واحدة من خبراء البنك: إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطاً من شروط الإقراض لأغراض التكييف الهيكلي.[5]

و الملاحظ أن ملكية البنك والسيطرة علي أعماله تابع للدول الأعضاء التي استطاعت شراء أكبر عدد من الأسهم حسب قوتها الاقتصادية وهي مرتبة على النحو التالي[1] :أمريكا بقوة تصويت 62750صوتا،المملكة المتحدة 26250 صوتا،فرنسا 10750 صوتا،ألمانيا 10750 صوتا،الهند 8520 صوتا...،ويقوم البنك بتمويل نشاطاته المختلفة من خلال اشتراكات الدول الأعضاء،إضافة إلى الاقتراض من الأسواق المالية.

المؤكد من خلال ما سبق أن البنك الدولي استطاع أن يفتح أسواقا جديدة للشركات المتعدية الجنسيات التابعة للدول المصنعة بفعل إمداد هذه الدول بمختلف الاحتياجات.فضلا عن ذلك فإن سيطرة الدول المتقدمة الرأسمالية علي تسيير هذا البنك، فهو بمثابة خدمة للرأسمالية وتنميتها، عن طريق استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول المتخلفة والنامية واحتياجها لرؤوس الأموال من أجل محاولة الإنعاش الاقتصادي والنهوض بالتنمية،فيقدم البنك بذلك قروضا مشروطة بتنفيذ برنامج معين يخدم الرأسمالية ويساعد على ترسيخ جذورها في هذه الدول وبالتالي التمهيد وفتح المجال على مصراعيه أمام انتشار أسرع لظاهرة العولمة التي هي بحاجة أكثر إلى المزيد من الحريات في المبادلات الدولية تلبية لمطالب الشركات العالمية من أجل توسيع استثماراتها وتعظيم أرباحها. تتمثل الشروط المفروضة من قبل البنك العالمي فيما يلي[2]:

- التكييف الرامي إلى عدم موازين المدفوعات لتمكين البلدان النامية من تسديد ديونها.
- تحرير الأسعار.
- الخصخصة.
- فتح الأسواق.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إلغاء الدعم وتقليص أنشطة القطاع العام. فتح الأسواق.

نتج عن هذه السياسات والبرامج المشروطة حتمية فتح الدول النامية لأسواقها وسهولة دخول رأس المال الأجنبي،ومنه السيطرة على الموارد وآليات التسويق والتكنولوجيا والتصنيع من قبل الشركات عابرة القومية،او بعبارة أخرى فإن البنك العالمي ساهم في تمكين رأس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية.ومنه نستنتج في الأخير بأن البنك العالمي يمكن اعتباره كأداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على القوى النقدية والمالية،وذلك باللجوء إلى ما يسمى باقتصاد القوة والإكراه بمراقبة السياسة الاقتصادية للعديد من البلدان النامية،وإمكانية الرقابة على العلاقات الاقتصادية الدولية وإخضاعها لمنطق الإدارة الاقتصادية المركزية،فضلا عن تسخيرها لغرض إجراءات الليبرالية.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما ترتبت عليه من تدمير لاقتصاديات دول العالم، ومعاناة هذه الدول من النقص الشديد في احتياجاتها من السلع والخدمات، الأمر الذي جعلها تفرض بعض القيود الجمركية والرسوم بهدف تمويل الخزانة العامة، لتعويض خسائر الحرب. من هنا بدأت عملية وضع قيود على التجارة الدولية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وجود تنظيمات دولية تعمل على تنسيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، فتكونت منظمة الأمم المتحدة وتوالى بعدها تأسيس المنظمات الدولية جاء في مقدمتها منظمتين دوليتين هما، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في جويلية 1944، ليكونا دعامتين لهيكل النظام الاقتصادي والمالي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[5] -ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1994، ص29.

[1]- عمرو حامد، مرجع سابق، ص129.

[2]- حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة ، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس،1998، ص105.

وفي عام 1946، تفاوض أكثر من 50 دولة لإنشاء منظمة دولية التجارة، وعلى هامش المؤتمر اجتمعت 23 دولة واتفقت على تخفيض التعريفة الجمركية، وتوصلوا إلى التوقيع حول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، في 31-10-1947، وكانت GAAT كعنوان مؤقت و قد بدأ تنفيذها في 01-01-1948. [1]
تولت الجات ما يتعلق بالسياسة التجارية، واستمرت تمثل الإدارة متعددة الأطراف التي تنظم التجارة الدولية في السلع بين الأعضاء، وجرى تطوير هذه الاتفاقية لخدمة التجارة الدولية.
حيث انه و بعد مجموعة من الجولات تم الاتفاق على إنشاء منظمة عالمية للتجارة و ذلك بمقتضى اتفاقية مراكش وكنتيجة ختامية لجولة الأورغواي وبالضبط في بونتادبل استي عام 1986 والتي دامت إلى غاية 1994 وبالضبط في 15أفريل1994 في مراكش بالمغرب،حيث خرجت هذه الجولة بقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية عوضا عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وكان ذلك كحادث تاريخي يميز عهد جديد للتعاون الاقتصادي العالمي والتي تجيب على رغبة عامة للعمل في نظام تجاري متعدد الأطراف وذلك بالوصول إلى قواعد دولية لتنظيم حركة التجارة الدولية،وبهذا لم تعد صيغة العزلة التجارية التي تتخذها كل دولة قابلة للتحقيق والاستمرار. فأصبحت هذه المنظمة تتولى إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وأصبحت الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق جميع الاتفاقيات القديمة والجديدة، مع اتساع دورها ليشمل مجالات جديدة وهي:
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات؛
- الإجراءات الاستشارية ذات العلاقة بالتجارة؛
- الجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

وإضافة إلى ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي، وجهاز فعال لتسوية المنازعات في المجالات المشار إليها، ونظام لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في نفس المجالات، بما في ذلك الحق في اتخاذ إجراءات انتقامية تجارية، وأهميتها تنبع من كونها جهة لها سلطة تنفيذية على أعضائها، ولديها لجان متابعة، ومجالس للبث في الخلافات وقراراتها ملزمة.

و عليه فان ما يمكن قوله كمقارنة هو أن الجات لم تكن عالمية التطبيق وذلك بفعل افتقارها لأجهزة دائمة المميزة للمنظمات الدولية،بل نجدها تتكون من لجان حكومية مكلفة بأداء مهام معينة وتنتهي بانتهاء المهام،إضافة إلى وجود دول تنتمي إلى نظام اقتصادي مناقض لقواعد الحرية التجارية(الدول الاشتراكية)،ولكن رغم عدم شمولية الجات لمختلف القطاعات،كالخدمات،حقوق الملكية،المنسوجات القطنية والمنتجات الزراعية إلا أنها استطاعت بفضل سلسلة من المفاوضات الوصول إلى تخفيض كبير في الرسوم الجمركية،وهذا ما ساعد إلى حد بعيد في تطوير التبادلات الدولية كما يبين ذلك الجدول رقم(3).

الجدول رقم(3):أهم جولات الجات والتخفيضات الجمركية من 1947 إلى 1994

اسم الجولة	تاريخ المفاوضات	عدد المشاركين	متوسط التعريفات قبل الجولة بـ %	متوسط التخفيضات للتعريفات بـ %
جنيف	**1947**	**23**	**40.0**	**35.0**
أنسي	**1949**	**13**	**26.0**	**2.0**
توركواي	**1951-1950**	**38**	**23.9**	**25.0**
جنيف	**1956-1955**	**26**	**17.9**	**3.5**
ديلون	**1962-1961**	**26**	**16.5**	**7.0**
كنيدي	**1964**	**62**	**15.2**	**35.0**
طوكيو	**1979-1973**	**102**	**9.9**	**34.0**
أورغواي	**1993-1986**	**117**	**6.5**	**39.0**

SOURCE:Yves Crozet et autres ”Les grandes questions de l’economie internationale”,ed.Nathan,1997 , P 201.

لقد تم التوصل إلى هذه التخفيضات والتطورات في مجال المبادلات الدولية بتطبيق المبادئ الأساسية للجات المتمثلة في العناصر التالية[1]:

[1] - Chehrit Kamel, l'organisation mondiale de commerce, édition M.L.P, 1998, P 09.

1- مبدأ عدم التمييز ويتحقق بسريان الشرطين:
- شرط الدولة الأكثر .
- المعاملة الوطنية.
2- مبدأ التخفيض العام والمتوالي للرسوم الجمركية على أساس التبادل.
3- إزالة القيود الكمية.
4- تنظيم سياسة الإغراق وإعانات التصدير.
5- مبدأ الشفافية.

بناء على هذه المعطيات جاءت منظمة التجارة العالمية كمنظمة دولية ذات كفاءات موسعة وسلطة مدعمة تخدم بالأخص مصالح الدول المتقدمة وتعمل على تمهيد الطريق أمام الرأسمالية الكوكبية،وتضم هذه المنظمة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات،و بإمكان هذه الأجهزة متابعة السياسات التجارية وفض النزاعات،فأصبحت بذلك تشبه إلى حد بعيد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولكن من الناحية التجارية،وبهذا تعتبر **OMC** كيانا دوليا جديدا يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية.تتمثل الأجهزة والهيئات التي أعطت للمنظمة هذه السلطة والقوة على المستوى الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية فيما يلي[1]:

1- إنشاء مجلس وزاري : يتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو أعلى مجلس في هيكلها المؤسسي.
2- يتفرع عن المجلس الوزاري ثلاثة لجان :(لجنة تختص بالتجارة والتنمية،لجنة تختص بميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة).
3- المجلس العام:ويليه المجلس الوزاري في الأهمية ويقوم بإدارة شؤون ومهام المنظمة خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المؤتمر الوزاري،ويجتمع دوريا للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية.
4- مجالس أخرى متعددة مختصة بالمجالات الثلاثة الرئيسية لعمل المنظمة :(مجلس التجارة في السلع،مجلس التجارة في الخدمات،مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية).
5- سكرتارية المنظمة،والنظام المتكامل لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

إن نتائج جولة الأورغواي وإنشاء OMC ما هو إلا تشكيل لبداية مرحلة جديدة في النظام العالمي،وجزء من هندسة الاقتصاد العالمي خلال القرن21،حيث أن دورها سيكمل المهام التي تقوم بها(BM وFMI) في إدارة الاقتصاد العالمي باعتبارها الدعامة الثالثة في تلك الإدارة بدعوتها إلى الرأسمالية العالمية،عكس تماما ما يأتي في خطاباتها بأنها تهدف إلى تحقيق حرية التجارة الدولية من خلال رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة،واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي،وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية مع توخي حماية البيئة[2].لقد تبين من خلال وثيقة مراكش بأن OMC تعمل على تحرير التجارة الدولية القائمة على الوصفات الجاهزة والنماذج الكونية دون مراعاة متطلبات التنمية الوطنية وخصوصياتها،مهملة بذلك التبادل الحر المتكامل،وعليه فالدول المتخلفة(السائرة في طريق النمو)يمكن أن تكون الضحية الأولى من جراء اتفاقية مراكش وإنشاء OMC المدعمة للتبادل الحر،لأن هذه الدول ليس لديها الإمكانيات لحماية صناعاتها الناشئة.

بناء على ما سبق يمكن اعتبار **OMC** أداة لسيطرة الدول المصنعة على بقية الدول بفضل فرض الاقتصاديات المسيطرة على الدول الأخرى بما يحقق مصالح مركز الرأسمالية العالمية،وهذا تطبيقا لمبدأ التفتح بالقوة لاقتصادها في شتى المجالات بما في ذلك الخدمات،بالإضافة إلى تطبيق قواعد المنظمة على القطاعين الرئيسيين التي ظلت تحكمهما ترتيبات استثنائية مؤقتة خارج إطار الجات وهما الزراعة والمنسوجات،فالسلع الزراعية كانت خاضعة لسياسة الدعم الزراعي خارج إطار الجات،بينما المنسوجات والملابس الجاهزة فكانت خاضعة لاتفاقيات الألياف المتعددة.

---

[1]- مصطفى سلامة، قواعد الجات:الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 16-18.

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 338- 339 .

[2]- مصطفى سلامة ، مرجع سابق ، ص15.

الملاحظ كذلك هو استناد هذه الحرية الاقتصادية والتجارية إلى حد بعيد على توازن القوى المصالح بين الدول الكبرى،وهو شكلا من أشكال الصراع بين التكتلات الاقتصادية الكبرى حول إعادة ترتيب أوضاع وقوانين التجارة العالمية بما يتفق وهندسة القرن21 بقيادة مراكز الرأسمالية العالمية ومؤسسات بريتون وودز والشركات عابرة القومية والتي تعمل على جعل العالم سوقا واحدة على صعيد الإنتاج والتسويق،وحسب الوصفة التي تقدمها المنظمة دون أدنى مرونة ولا تحريف،ما عدا تلك الإستثناءات والتي حتى هي معولمة ولا تأخذ بعين الاعتبار إعادة هيكلة الاقتصاد وتدوير الدواليب الاقتصادية في الدول المتخلفة.

والنتيجة المستخلصة هو عدم توازن النتائج بين مختلف الأطراف بدليل الكلمة التي قالها مدير منظمة التجارة العالمية[1]:"إننا بصدد محاولة تطوير أو تحسين العلاقات بين الأسواق المختلفة وإنما نحن بصدد صياغة دستور لسوق كوكبية واحدة."كل هذه الإجراءات والاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة ما هي إلا أداة لفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات العملاقة للسيطرة على الأسواق العالمية دون شروط وحواجز باستثناء بعض الأمور البسيطة التي لا يمكنها عرقلة هذه الشركات وتحقيق عولمة التجارة التي تعتبر جزءا من إعادة هندسة الاقتصاد العالمي استعدادا لاستقبال الألفية الثالثة،وذلك بإشرافها على إعادة تنظيم التجارة الدولية وقيادة المراحل المتبقية من تحريرها،حتى تتوصل إلى نظام تجاري كوني ليحل محل النظم التجارية الوطنية،وبذلك يحل فكر تجاري كوني محل الفكر التجاري القائم على الخصائص الوطنية للتجارة. في الأخير ما يمكن أن نخلص إليه من خلال عولمة التجارة تحت شعار حرية التجارة التي تشنها مراكز الرأسمالية العالمية والتي هدفها هو ديمومة الهيمنة وعالميتها ضمن إطار مؤسسي،فإذا تميز القرن الـ20 بهيمنة مراكز الرأسمالية العالمية على التجارة الدولية،فإن القرن21 سيكرس هذه الهيمنة وينشئ لها إطارا مؤسسيا نحت شعار"ديمومة الهيمنة ضمن إطار مؤسسي يشرف على هذه الهيمنة"[2].

المطلب الرابع: الشركات متعددة الجنسيات (الشركات عابرة القارات)

مما يؤكد دور الشركات الدولية هو النشاط المتنامي في الاقتصاد العالمي بوصفها شركات عابرة للحدود الجغرافية، تقوم بتنظيم الإنتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي، وتوزيع عملياتها على العديد من الدول المتجاورة أو المتباعدة[1]، فهذه الشركات تؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتحويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[2].

فهذه الشركات* تتجاوز الحدود الوطنية وتتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل المواد وعناصر الإنتاج، وتنظر هذه الشركات إلى العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء مدخلا تها وتنفيذ بحوثها أينما سنحت الفرصة لها، فالشيء الذي يميز كذلك ظاهرة العولمة هو بروز هذه الشركات سواء كانت صناعية أو خدماتية ضخمة والتي لم تعد لها هوية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ما، فأصبحت موجودة بنشاطاتها في معظم أرجاء المعمورة وتعوض الأسواق الوطنية، وأن تطور هذه الشركات والقائمة على عقد تحالفات فيما بينها، يجعلها تسيطر وتتحكم وتحدث التكامل بين الأسواق العالمية، ولا تجد صعوبة في نقل سلعها وخدماتها دون أية رقابة دولية.

اندماج هذه الشركات في مجال معين أو قطاع بعينه أو حتى نطاق جغرافي محدد بل أن الأمر شمل كل المجالات والقطاعات وكذا كل أنحاء الكرة الأرضية بصورة مذهلة وسريعة[3]، فوضع "توميسون" هذه الشركات

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة:أوراق مصر 2020،منتدى العالم الثالث،مكتب الشرق الأوسط، القاهرة ، مصر، العدد3، نوفمبر 1999،ص64.

[2]- حميد الجميلي،مرجع سابق، ص 220 .

[1]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 130.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 52.

*يوجد اليوم في العالم حوالي 40.000 شركة متعددة الجنسية منها 4000 فقط في الدول الأقل تطورا....

[3]- خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أفريل 2000، ص 176.

في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة عن تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية نذكر أهمها[4]:

- حسب التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في جويلية 1995 عن أكبر شركة متعددة الجنسية في العالم أن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 44 % من الناتج المحلي الإجمالي .
- إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وأن إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسية وحدها يتراوح ما بين 25 %، 20 % من القيمة المضافة المولد من إنتاج السلع عالميا.
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية والدولية المتوافرة لدى هذه الشركات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.
- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه هذه الشركات في الثورة التكنولوجية فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع بعضها لجهود البحث والتطوير التي قامت به هذه الشركات.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل سنوي يقدر ب 28% منذ 1985 ثم انخفض سنة 1993 ليعود بسرعة في الزيادة سنة 1995 ، فيمكن اعتبار هذه الشركات وقود العولمة الاقتصادية حيث تحمل كل الفرص والمخاطر المصاحبة للعولمة[1].

ويرى أحد الباحثين أن تأثير العولمة في المجال الاقتصادي يتمثل في اتجاه الشركات الكبرى إلى الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية عالمية[2]، فيمكن القول بأن هذه الشركات تتميز بعدة سمات أهمها التشتت الجغرافي وضخامة حجمها ورقم أعمالها، وتنوع أنشطتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة وقطاع الخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح لهذا تحاول هذه الشركات تحويل العالم إلى ميدان اقتصادي واحد مجرد من كل القيود، وقد ساعد المناخ الدولي القائم على تنامي الاتحادات والتحالفات من خلال عمليات الدمج والمشاريع المشتركة على نمو هذه الشركات فأصبحت تلعب الدور الكبير في التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.

إضافة إلى ما سبق ومن أهم ما يميز ظاهرة العولمة هو زيادة انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تدير العولمة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي والبنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

بناء على كل ما ذكر سلفا نستطيع القول بأن هناك عوامل اقتصادية مختلفة أثرت كثيرا في دفع مسيرة العولمة وبالتالي بناء اقتصاد عالمي واحد لا تحده حدودا جغرافية وتحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات دولية ويستجيب لمتطلبات شركات عالمية عابرة للحدود الوطنية ويزيد من دائرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ملخص الفصل الأول:

[4]- أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سابق، ص 63.

[1]- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 80.

[2]- محمد السيد المليجي، العولمة وقيمنا الأخلاقية، مجلة الرابطة، العدد 425، جوان 2000، ص 20.

اخذ النظام العالمي الجديد بعدا جديدا في تطوره، حيث بدأت تظهر في الأفق قوى اقتصادية جديدة، تستطيع المنافسة على الساحة الدولية و هو ما كرس المفهوم الجديد للقوة أو السلطة و المكانة في العالم اليوم لم تعد تحدد بالقدرات العسكرية وحدها و إنما أيضا بالقدرات الاقتصادية.

أما فيما يخص العولمة و التي أثار مفهومها جدلا كبيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالشبح و الغول الذي لابد من إيقافه مهما كلف الأمر، و هناك من يرى عكس ذلك لما تحتوي من فرص، يجب الاستفادة منها، و هناك فريق آخر يرى أن العولمة مزيج بين الفرص و المخاطر ، و المؤكد أنّ هذه الظاهرة لا تسير لوحدها و لا من تلقاء نفسها و إنما هناك أطراف تقودها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى ، وهي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة ، و الشركات المتعددة الجنسيات ، وفي حقيقة الأمر أنّ العولمة أصبحت واقعا قائما بالفعل بجوانبها الثقافية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية و غيرها .

و في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و الذي يطالب بالمساواة في السيادة في جميع الدول و أن كل دولة لها سيادتها على ثرواتها و مواردها الطبيعية ، ولها الحق في بناء النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي يتلاءم مع خصوصياتها فان الموقف الصحيح للعولمة لا يكون بالاندماج المطلق و الاستجابة لكل مقتضياتها و لا بالرفض و الاتهام لكل تجلياتها و مبادئها ، و إنما إدارة المجالات العلمية و الثقافية و الاقتصادية و الإعلامية وغيرها من المجالات بما يحفظ خصوصيتها .

تمهيـد

تعتبر ظـاهرة الاقتصـاد المتعـدد الجنسـيات المتمثلـة فـي قيـام شـركات كبـرى بالسـيطرة علـى منافـذ الاقتصاد العالمي، إحدى السمات التي طبعت النظام الاقتصاد العالمي الجديد وأضفت عليه الصيغة العالمية، وهكذا أصبحت الشركات متعددة الجنسيات إحدى ركائز العولمة التي قامت عليها وقد احتلت هذه الشركات مكانتها بسرعة في الاقتصاديات العالمية، إذ أنه من بين الاقتصاديات الـ 200 المصنفة في الطليعة فإن أكثر من النصف ليست دول بل شركات عملاقة تجوب مختلف أسواق العالم بمتوجاتها مستخدمة مختلف أشكال التسويق وكذا الوسائل الأخرى التي تسمح لها بتحقيق وجني أكبر قدر من الأرباح.

المبحث الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

في عالم اليوم تظهر الشركات متعددة الجنسيات وكأنها الوعاء المادي الذي يحتوي وينظم ويدير الكتلة الرئيسية من علاقات التكامل والترابط الاقتصادي بين مختلف نقاط العالم البعيدة والمتفرقة.

ويعود ظهور الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة إلى القرن التاسع عشر حيث اتخذت منذ البداية شكل الشركات المساهم، وقد ارتبط وجودها بالسعي لعولمة النشاط الإنتاجي من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا وقد تعددت التعاريف والتسميات التي تم إطلاقها على هذا النوع من الشركات ذات النشاط الاقتصادي الدولي.

و لهذا سيتم التطرق إلى مفهومها ، خصائصها و تطورها في هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات و تنظيمها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية[1]

تعود ظاهرة التدويل من حيث جذورها الأولى إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، و ذلك بظهور شركات استعمارية ، كما تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بلادها الأم مثل شركة سنجر الأمريكية للخياطة singer و التي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا في عام 1867، كما تحولت الشركات المتعدّدة الجنسية في هذه الفترة إلى شكل تجمع (الكارتل* و التروست**) منذ 1880 لتصبح الدعامة الأساسية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية .

أما في فترة ما بين الحربين، كان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل، و كان أول كارتل للصلب في عام 1926، و أول كارتل للنفط في عام 1928.

و في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القوية و المهيمنة على الإستثمارات الدولية، حيث كثفت من استثماراتها الخارجية في كل من كندا و أوربا (لإعادة بنائها اقتصاديا) حيث بلغت قيمتها في عام 1946م ب 7200 مليون $ (منها 1000 مليون$ لأوربا الغربية) و وصلت إلى 70.763 مليون $ في عام 1969 [2].

أما في الستينات و السبعينات، عرفت الشركات المتعددة الجنسية انطلاقة ديناميكية بظهور شركات أوربية و يابانية عملت على توزيع نشاطها (الإنتاج، التسويق، التجميع) في مختلف مناطق العالم، كما تنامي نشاط الشركات المتعددة الجنسية في هذه الفترة في مجال التمويل (بنوك متعددة الجنسية).

إلا أنه لوحظ تدهور في توسع الشركات الأمريكية و الأوربية في البلدان النامية –التي عرفت حركات التحرر الوطني و حصول أغلبها على استقلال- نتيجة لانتشار ظاهرة التأميم.

أما البلدان الاشتراكية سابقا، فقد عرفت شركاتها انتشارا حيث وصل عددها إلى 544 شركة في عام 1979 (منها 359 شركة في البلدان المتقدمة)، كما عرفت سنوات السبعينات ظهور العديد من الشركات المتعدّدة الجنسية التّابعة للبلدان النامية مثل البرازيل، الهند، المكسيك، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، كما عرفت هذه الشركات نموا واسعا إلى يومنا هذا .

الفرع الثاني: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

لقد حظيت الشركات المتعددة الجنسيات* بالعديد من التعاريف نورد أهمها فيما يلي:

- تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها:

"الشركات التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول تعمل في عدد كبير من الدول بهدف مضاعفة ربح المجموعة و ليس كل الفروع على كل حدة و في كل دولة أما الملكية و التحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة كبيرة الحجم سواء من حيث مؤشر رأسمالها أو من خلال مستوى أرباحها ، بحيث تصل أنشطتها و أعمالها و فروعها الإنتاجية إلى عدة دول و تحرك أعمالها و خطتها الأساسية من مكاتب الشركة الأم".[1]

- الشركة متعددة الجنسيات "هي شركة تمارس جزءا مهما من نشاطاتها التجارية بفروع ممثلة لها تقع في دول عديدة "[2].
- ويعرف بول روبنسون، الشركات متعددة الجنسيات بأنها:

"مؤسسة تكون فعاليتها الاقتصادية في الخارج معادلة سواء من حيث الهيكل أم من حيث العمليات لنشاطها في بلد المنشأ، وتسعى قيادة المؤسسة في هذه الحالة لتوزيع موارد المؤسسة بغض النظر

---

[1]- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، المطبعة الموسعة، مصر، 1991، ص ص 381- 386 .

*الكارتل : هو اتفاق أو اتحاد بين الشركات التي تنتج نفس السلعة بانتهاج سياسة مشتركة بهدف الحد من المنافسة بين الشركات المكونة له.

** التروست : هو تجميع أو اندماج شركات كبرى تمارس سلطة احتكارية على سلعة منتجة، بحيث تفقد بعد الإندماج إستقلالها الاقتصادي و المالي.

[2]- سوزي عدلي ناشد غفران، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية،مصر، 1999، ص60.

* هناك عدة مصطلحات في هذا الإطار نذكر منها : منشأة دولية، الشركات المتعددة الجنسيات، مجموعة متعددة الأوطان، شركة عابرة القومية، وحدة كبرى، تعاون عالمي.

[1] -نصيرة بوجمعة سيدي عفود ،نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992، ص281.

[2]-FREDERIC Teulon., la nouvelle économie mondiale،Paris, PUF, 1993, p419.

عن الحدود الوطنية، وذلك من أجل تأمين تنفيذ الأهداف التي تنشدها المؤسسة فقط، غير أن اتخاذ القرارات يتم لصالح بلد واحد، لأن إدارة المقر الرئيسي للمؤسسة وملكية أصولها تظلان محتفظتين بصفتهما القومية"[3].

- ويعرف ريمون فرنون الشركات متعددة الجنسيات بأنها[4] : « بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدوا كما لو أن له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدوا حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار من المبيعات قليلا ما يستحق الانتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، فالمصدرين فقط حتى ذوي مراكز البيع حسنة التجهيز في الخارج ضئيلوا الأهمية، وأخيرا فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الانتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالبا في قائمة المشروعات المتعددة الجنسيات».
- شركة عابرة للقارات أو شركة متعددة الجنسيات: يمكن تعريفها على أنها كيان يقوم بإنتاج وتسويق السلع والخدمات وذلك بمساعدة مؤسسات تقع في عدة دول[1].
- نستطيع أن نعرف الشركة متعددة الجنسيات على أنها كل شركة تنبع من بلدها الأصلي وعندها أنشطة مستقرة وتحت رقابتها في أكثر من بلدين أجنبيين[2]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات " بأنها مجموعة من الوحدات الفرعية تنبع من بلدها الأصلي وعندها أنشطة مستقرة وتحت رقابتها في أكثر من بلدين أجنبيين و لا يعني هذا أن الوحدات الفرعية اصغر حجما أو اقل نشاطا في كل الظروف من المركز الأصلي ذلك لأن هناك فروع أكبر و أوسع نشاطا من الشركة الأم " .

الفرع الثالث: التنظيم في الشركات متعددة الجنسيات

لقد مر التطور التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات بثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة حظيت الفروع باستقلالية نسبية عن الشركة الأم، حيث أصبحت العلاقة وبشكل مباشر بين رئيس الشركة الأم ومسؤولي الفروع وذلك دون المرور بمختلف المصالح الوظيفية لقيادة الأركان، وهذا ما يوضحه الشكل التالي[3]:

الشكل(2) :المرحلة الأولى من مراحل التطور التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات.

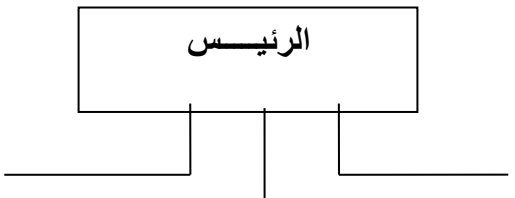

[3] - .أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة د. علي محمد تقي عبد الحسين القزويني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983، ص37.

[4] - محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978، ص19.

[1]- MICHEL Bélanger, institutions économiques internationales, ed Economica, Paris, 1997, P 17.

[2]- MICHEL Gherteman, les multinationales, PUF, Paris, 1982, P04.

[3]–MICHEL-delapierre CHARLES-ALBERT michalet, les implantations étrangères en France :stratégie et structures, calmann-levy,france,1976 ,p132 .

الشركة الأم

Source : MICHEL.delapierre, CHARLES-ALBERT michalet, les implantations étrangères en France :stratégie et structures p:132

المرحلة الثانية: من ما يميز هذه المرحلة ظهور قسم متخصص علي مستوي الشركة الأم توكل إليه مهمة تنسيق الأنشطة الواقعة في الخارج والمتمثل في القسم الدولي كما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل(3) :الهيكل التنظيمي الاقتصادي.

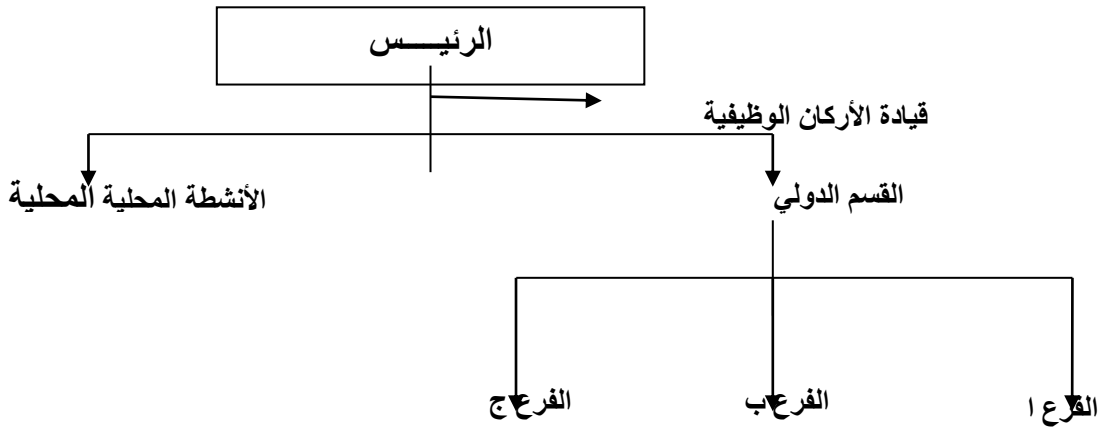

Source: MICHEL.delapierre, CHARLES-ALBERT michalet, les implantations étrangères en France :stratégie et structures p:154

ويعتبر القسم الدولي ضروري لتنظيم الأنشطة الإنتاجية للفروع وذالك بالنظر إلي ارتفاع رقم حصصها في رقم الأعمال الكلي للشركة الأم.

- المرحلة الثالثة: ميزة هذه المرحلة هو الانتقال من مرحلة القسم الدولي إلى الاندماج العالمي لنشاطات الشركة، بحيث تترجم باختفاء التمييز بين ما هو خارجي وما هو وطني لصالح مفهوم شمولي للمجموعة، فيترجم هذا التحول بإحداث تخصص دولي للعمل داخل الشركة متعددة الجنسية، حيث يتطلب تبني هيكل تنظيمي جديد يسمح بتطبيق إجراءات الرقابة الفعالة والمتمثلة في الشكل التالي[1]:

الشكل(4):الهيكل التنظيمي الاندماجي حسب المنتوج .

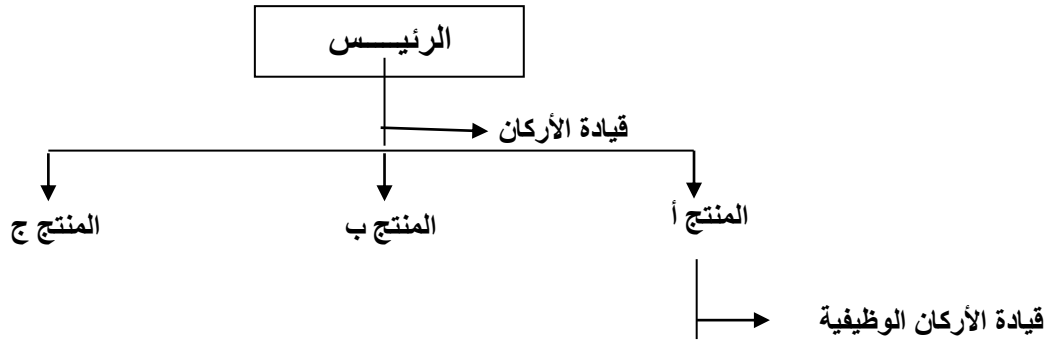

[1]-MICHEL delapierre, CHARLES-ALBERT michalet , opcite, p:154

[1] -MICHEL delapierre, CHARLES-ALBERT michalet , opcite, p , 208.

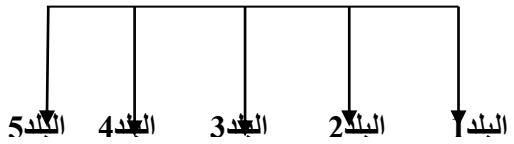

Source : MICHEL.delapierre, CHARLES-ALBERT michalet, les implantations étrangères en France :stratégie et structures ,p,208

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات و أنماطها.

الفرع الأول : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات .

ظاهرة تعدد الجنسيات التي ميزت الشركات الكبرى لعهود خلت ليست حديثة حداثة ظاهرة العولمة، فقد واكبت مراحل تطور الرأسمالية في شكلها التجاري ورافقت شكلها الصناعي والمالي إلى أن بلغت أوجها إبان تكون الإمبراطوريات والإمبرياليات وتأسيس الاحتكارات وغيرها[1].

وهذه الشركات تتمتع بمجموعة من الخصائص نعرض لها فيما يلي مع قدر من التفصيل:

أولا: الضخامة(الحجم الكبير)

وهذه الخاصية تتمثل في ضخامة حجم الشركة متعددة الجنسية، ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزء بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة ولا برقم العمالة لأن التكنولوجيا تعوض اليد العاملة ، كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسًا في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي يخضع إنتاجها لشركة متعددة الجنسية واحدة، وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات (رقم الأعمال)، تتفوق الشركات المتعددة الجنسية مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم مبيعاتها وقد يعتمد البعض كمقياس رقم الإيرادات الإجمالية، وأخيرًا يستخدم كذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها[2].

فمثلا: وصل رقم مبيعات الشركة اليابانية للتلغراف والتلفون حوالي 39519 مليون دولار أمريكي في عام 1999 وكمثال على مقياس الإيرادات الإجمالية نأخذ مثلا شركة " ميتسوبيشي" اليابانية والتي تقع في رأس قائمة أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات حيث بلغت إيراداتها في عام 1994 حوالي 175.8 مليار دولار[3]

ثانيًا: تنوع الأنشطة

إن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة حيث يطلق على هذه السياسة سياسة التوزيع في أنشطة مختلفة ومتنوعة، ويرجع هذا النوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم[4].

وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد أن الشركات متعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات التجميع.

---

[1] - يحيى اليحياوي، العولمة : أية عولمة، بيروت إفريقيا الشرق ،بيروت،لبنان، 1999، ص40.

[2] -سمير كريم، الشركات المتعددة الجنسيات ، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1976، ص 39 .

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد: الآليات الخصائص الأبعاد، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998 ، ص148.

[4] – نفس المرجع، ص 149.

الشكل(5): التقسيم القطاعي لكبريات الشركات متعددة

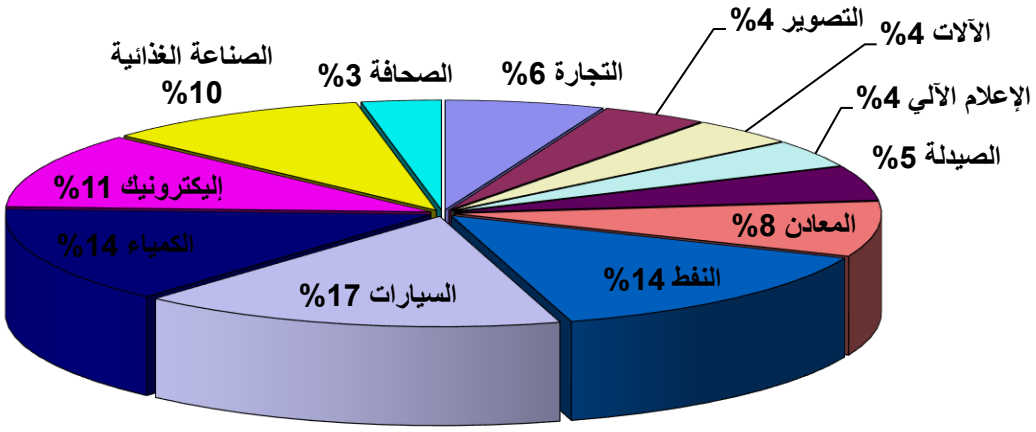

source: jean-louis mucchielle , multinationals et mondialisation , Paris, edition du seuil, ,mai 1998,p30.

ثالثا: الإنتشار الجغرافي

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بانتشار فروعها الإنتاجية و التسويقية على عدد كبير من البلدان مما يتيح لها إمكانات ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد أكبر، مع الحد من أثر التأميم لأي فرع في أي بلد [1]،فالشركات متعددة الجنسيات التي تميزها كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج البلد الأم وذلك نظرًا لما تمتلكه من مهارات تسويقية هائلة وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أرجاء العالم[2].

رابعا : التنوع في المنتجات

أثبتت الدراسة التي قامت بها جامعة هارفارد- التي سبق الإشارة إليها – أن 187 شركة مقرها الرئيسي في أمريكا، تنتج في المتوسط 22 منتجا مختلفا، و كمثال : إلى جانب إنتاج شركة جنرال موتورز للسيارات، فإنها تقوم بإنتاج قاطرات السكك الحديدية، و البرادات.[3]

فالتنوع في المنتجات يسمح للشركة الخروج من دائرة التخصص في الإنتاج و الارتباط بقيود سوق سلعة معينة.

خامسا:التفوق التكنولوجي

أصبحت الشركات المتعدّدة الجنسية وحدات مالية – تكنولوجية، توظف مبالغ مالية ضخمة في إطار البحث- التطوير قصد ابتكار منتجات جديدة أو طرق إنتاجية جديدة الشيء الذي يمكنها من حيازة الأسرار الصناعية على مستوى العالم[1] .

كما تساهم الشركات في تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة العلمية و التقنية من البلدان النامية إلى البلدان التي يوجد فيها المقر الرئيسي لهذه الشركات.

---

[1] - قصور عدي ، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، د. م. ج، الجزائر، 1983، ص 340.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد: الآليات الخصائص الأبعاد ،مرجع سابق، ص150.

[3] - سمير كريم، مرجع سابق، ص42.

[1] – زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق، ص246.

سادسا: تركيز الإدارة العليا و وحدة مركز القرار

تمارس الشركات المتعدّدة الجنسية سيطرة مركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم، حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق و تخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار و ذلك في إطار استراتيجية عالمية موحدة [2].

سابعا: الاعتماد على المدخرات العالمية[3]

ويأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق وذلك بإتباع مجموعة من الوسائل تتمثل في النقاط التالية:

1. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق العالمية الهامة مثل نيويورك، كطوكيو، لندن، فرانكفورت، وغيرها.
2. تعتمد الشركات متعددة الجنسيات عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إداراتها مثلا: إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، ونحن نعرف، أن البنك يقرض أساسًا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلي(أي مدخرات الطبقات الوسطى).
3. من القواعد الأساسية في الشركات متعددة الجنسيات أن يلتزم كل فرع تابع لها بأن يوفر محليًا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها ويتم هذا بأشكال مختلفة منها: المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ...الخ.
4. تساهم الشركة متعددة الجنسية في رأس مال الفرع إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الفرع يعتمد على الشركة الأم أو إحدى شركاتها الفرعية في استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة الفرع، فهنا لا تهتم الشركة الأم كثيرًا بالربح الذي تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مباشرة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات الفرعية من آلات وقطع غيار ومواد كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة الفرع خارج سوقها المحلية.

ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للفرع يكمن في استغلال نفوذ هذا الأخير لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحًا أو قروضًا ميسرة.

الفرع الثاني :أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.

تصنف الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة تصنيفات من حيث مركز اتخاذ القرار إلى النمط المركزي و النمط اللامركزية و النمط الشبكي و هي كالتالي[1]:

أولا: النمط المركزي وحيد الجنسية .(ETHNOCENTOUIC)

تكون الشركة في هذا النمط وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا و لكن تمتلك فروع إنتاجية في بعض الدول و الأقطار الأجنبية و تتخذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة الأم في الدولة الأم.

ثانيا: النمط اللامركزي .(LYCENTRCOP)

بالمقارنة مع النمط الأم يلاحظ أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات و حرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج ومن المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية ،كما أن هذا النمط فيه الجنسيات المالكة للشركة .

ثالثا :النمط الشبكي : يرى جورج دونينج أنه يمكن تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات إلى :

- الشركات المتعددة الجنسيات الصناعية :يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع أهمية حيث تحقق درجة عالية من التكامل الأفقي و الرأسي و هي من الدوافع الرئيسية التي تسعى الشركات المتعددة الجنسيات تحقيقها .

---

[2] - قصور عدي، مرجع سابق، ص 341.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد: الآليات الخصائص الأبعاد، مرجع سابق، ص151.

[1] - عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ،مكتبة الإشعاع الفني ،الطبعة الرابعة ،القاهرة ،مصر ، 1998، ص ص 20-21.

- الشركات التجارية المتعددة الجنسيات : لهذا النوع من الشركات مركز إنتاجي واحد تعتمد عليه بشكل كبير أو كلي في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية و هي حسب ليفنجستون ،لا تعتبر شركات دولية في حالة عدم امتلاكها فروعا لتسويق منتجاتها خارج الدول .
- الشركات المتعددة الملكية : حسب فيرنون و ليفنجستون فان هذا النوع يقوم على ثلاث محاور هي درجة التكامل ، طبيعة النشاط ، نوع التكنولوجيا ،و من ثم تقسم إلى :

-المجموعة الأولى :هي الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة رأسا .

-المجموعة الثانية :هي الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا .

-المجموعة الثالثة :تنطوي أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية و ذلك بإنشاء فروع إنتاجية داخل هذه الدول .

المطلب الثالث: دوافع نشوء الشركات المتعددة الجنسيات .

بعد أن عرفنا الشركات المتعدّدة الجنسية و خصائصها، يبقى لنا الآن معرفة دوافع امتداد هذه الشركات خارج بلدها الأصلي، و في الواقع يبقى تشخيص طبيعة الأسباب التي أدت بهذه الشركات إلى التحول إلى النشاط أو الإنتاج الدولي غير محدد، و ذلك لعدم وجود اتفاق يوحي بذلك، و لتنوع الأسباب، حيث تتميز كل شركة عن غيرها من حيث فترة ظهورها، ظروف و أسباب تواجدها بالخارج، إلا أنه هناك بعض العوامل التي أثرت فيها جميعها،

نذكر منها : [1]

الفرع الأول: اختلاف بلدان العالم من حيث اكتسابها للموارد الطبيعية :

تنوي الشركات غزو أسواق عديدة حتى تضمن التزويد بالمواد الأولية، كما تسعى و تقوم بالبحث و استغلال مصادر الطاقة.

الفرع الثاني: التباين في الأنظمة و الأحوال الاقتصادية بين القطاعات الإقتصادية و البلدان :

تتعامل الشركات مع أفراد و وحدات ينتمون إلى بلدان تختلف عن البلد الأصلي من حيث القوانين و التقاليد، النظم الإقتصادية و السياسة المتبعة، و لهذا فعلى هذه الشركات أن تتكيف مع سياسة كل بلد.

الفرع الثالث: التفاوت في تكاليف الإنتاج :

تفضل الشركات تحقيق الإستثمار في الخارج بدلا عن التصدير حتى تخفف من تكاليف النقل، و تستفيد من فوارق تكلفة العمل (حيث تتجه إلى البلدان ذات معدل إستغلال أكبر لقوة العمل و أجور منخفضة).

الفرع الرابع : عقلنة التكاليف و زيادة العوائد :

تقوم هذه الشركات على أساس المنافسة و الربح، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على عدم إرتفاع نفقات الإنتاج مع تحقيق إقتصاديات السلم، فكلما زاد الإنتاج تنخفض التكاليف و هذا ما يمكنها من زيادة رقم أعمالها.

الفرع الخامس : بنية الأسواق العالمية :

تعمل معظم هذه الشركات في وضع احتكار القلة مما يقلل من فرص توسعها (ضيق السوق المحلي)، لهذا تغزو الأسواق الخارجية بغرض حماية أسواق التصدير، و عندما يصبح المنتج نمطيا مثلا يتحول نشاطها إلى اقتصاديات كثيفة العمل و منخفضة الأجور، و عليه تقوم بفتح فروعا جديدة تختص بعملية التصدير إلى الأسواق العالمية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، و هذا ما يضفي عليها طابع عالمية الطلب على منتجاتها.

الفرع السادس: توزيع المخاطر :

إن الغرض من توزيع الإنتاج في مختلف مناطق العالم لا ينحصر فقط في التوسع و تحقيق العوائد و إنما يصل إلى توزيع و تقليل المخاطر على تلك المناطق، من بينها :

1- للمزيد من التفاصيل ارجع إلى :

- عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ،ص 23.

-VERNON (R), les entreprises multinationales la souveraineté en péril, traduit de L'anglais par ANNIE NICOLAS et DANNIELLE prompt, ED CALMANN – LEVY, FRANCE, 1973, P 261.

1 – مخطر المنافسة : بظهور منافسة قوية في السوق المحلي تلجأ الشركات إلى البحث عن أسواق خارجية، و قد تلجأ إلى استخدام أساليبها الهجومية في حالة وجود منافسة قوية في تلك الأسواق.

2 – مخطر التقلبات الموسمية : كانهيار العملة، ظهور البطالة... الخ.

3 – أخطار مراحل دورة المنتج : إن التفاوت في موقع المنتجات من دورة حياتها يمكن الشركات من تثبيط شيوع التكنولوجيا، و هذا نظرا لتفوقها التكنولوجي و لاهتمامها بالبحث – التطوير.

المبحث الثاني: نظريات أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات

لقد تطورت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة من بضعة شركات في التسعينيات إلى ما يفوق الـ 40000 شركة متعددة الجنسيات، وبفروع بلغت الـ170 ألف فرع تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي[1].

ومن أجل معرفة العوامل التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة على الواجهة وضعت عدة تفسيرات شكلت في مضمونها النظريات المفسرة للدوافع قيام الشركات متعددة الجنسيات.

وسنحاول في هذا المبحث الوقوف على بعض النظريات والتي قدمت تفسيراً لأسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات

الفرع الأول: النظرية التقليدية:

وتفسر هذه النظرية حركة رأس المال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال أو رأس المال المالي بصورة عامة على أن هذا القياس قد قابله صعوبات كامنة في طبيعة هذه النظرية ذاتها, فنظرية التجارة الدولية لا تقدم تفسيرا محددا للاستثمار المباشر بل إنها افترضت ،عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد لبلد آخر كما افترضت أن الشركات تعمل في سوق تنافسي.

والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى يمثل انتقالا لعوامل الإنتاج ويتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها نتيجة طبيعة سوق احتكار القلة التي يعمل فيه أغلبها وأكثرها قوة وأهمية[2].

وقد حاول البعض تطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية التقليدية من أجل فهم تدفق الاستثمار المباشر, فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية, ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية.

إن هذه النظرية يأخذ عليها تناقضها مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة توجد في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال ثم عدم تفريقها بين الاستثمار المباشر وغير المباشر من جهة أخرى فالأقرب إلى التصور أن تدفق الاستثمارات غير المباشرة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز استجابة للتباين في معدلات الفائدة دونما تحمل لمخاطر الإنتاج المباشر في بيئة أجنبية.

الفرع الثاني: النظرية السويدية:

ترى هذه النظرية التي جاء بها العالمان السويديان هكشر وأولين أن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها, حيث أن التفاوت سيؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

إذ أن كل دولة ستقوم بتصدير تلك السلع التي تنتجها بتكاليف أقل نسبيا, فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[1].

---

[1] - حفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة ، العدد 01، الجزائر،2002، ص163.

[2] - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1986، ص 25.

[1] - زينب حسين عوض الله, مرجع سابق، ص56.

* يعرف رأس المال النقدي بأنه القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الإنتاج, وكذا استخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط هما العمل ورأس المال ثم أنها لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال, ثم إنها تشترط توافر المنافسة الكاملة.

الفرع الثالث: نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي* وذلك من خلال تفسيرها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة رأس المال والتغيرات التي تطرأ عليه أثناء سيرورة عمليات الاستثمار, فالنظرية تهدف إلى كيفية تحقيق أكبر مردود لهذا الرأس المال النقدي.

إن المؤسسة تقوم بالاستثمار وتواصل أنشطتها إلى حد معين وذلك عندما تصبح تكلفة الوحدة الإضافية من رأس المال أي التكلفة الحدية مساوية للربح المحقق من طرف هذه الوحدة المستثمرة (الدخل الحدي)[2].

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات أهمها: كون الاستثمار المباشر لا يسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم المردودية فقط, بل لديه أهداف أخرى لا يمكن التخلي عنها وهي تبحث عن أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسة من أجل عرقلة المؤسسات المنافسة, وكذلك تعظيم المبيعات.....الخ

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج

تقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة, ونلقي الضوء على محفزات الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات الأجنبية, ومن جهة أخرى تبين لنا كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

وترى هذه النظرية أن المنتج أو السلعة تمر بثلاثة مراحل من التطور وهي:

1- مرحلة النمو: وفي هذه المرحلة تتحقق زيادة سريعة في التجديدات التكنولوجية ونظم الإنتاج وينمو الطلب في السوق على السلعة, وفي هذه المرحلة التي تم فيها اكتشاف المنتج الجديد تتمتع الشركات صاحبة الاكتشاف بميزة احتكارية وتستغل هذه الشركات هذه الميزة عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية [1].

2- مرحلة المنتج الناضج: تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التي يمكن وصفها على النحو التالي[2]:

- اختفاء كثير من المنتجات من السوق إما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين أو لعدم تمشيها مع أذواق المستهلكين.
- استقرار الطرق والوسائل الفنية الإنتاجية عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد.
- زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.
- قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج.
- قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق، مع زيادة درجة نمطية المنتج.
- التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة، مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المادي، حيث تلعب دورا متزايدا كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول.
- زيادة المرونة السعرية للطلب نظرا لوجود منتجات شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبيا، مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج.

[2] - فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1998، ص16.

[1] – زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 406 .

[2] – سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،مصر،2000، ص96.

- تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

3- مرحلة النمطية:و في هذه المرحلة تصبح التكنولوجية معروفة ومشاعة, مما يؤدي إلي قيام الشركات بتحويل إنتاجها من السلع إلي الخارج, ثم أن الدول المتقدمة صاحبة المنتج تتخلى عنه وبالتالي تقوم ببيع براءة الاختراع, ثم تقوم بإنتاج منتوج جديد وهكذا تبدأ الدورة من جديد[1] .

الشكل رقم(6): دورة حياة المنتج

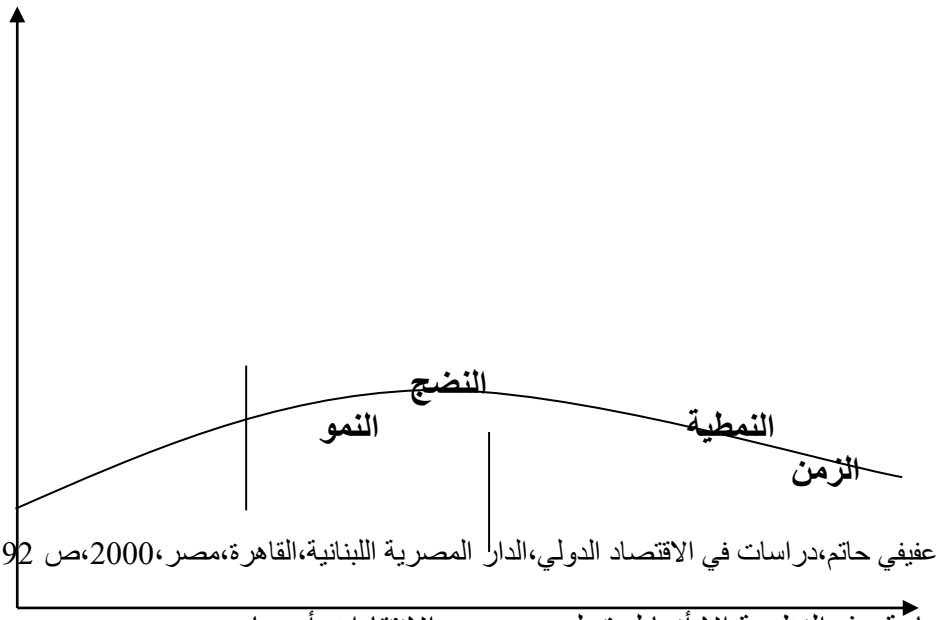

المصدر:سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،مصر،2000،ص 92.

على الرغم من وجاهة هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- تشير البحوث التجريبية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تستخدم في مشروعاتها التابعة لها في الخارج نفس المستوى التكنولوجي الذي تستخدمه في بلادها الأم, كما تبرهن أرقام الاستثمار الخارجي المباشر على أن الإنتاج الدولي أكثر شيوعا في الفروع ذات المدخلات التكنولوجية المتطورة والكثيفة عنها في الفروع الصناعية ذات التكوين التكنولوجي الناضج والقديم[2]
- إن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث أن هذه النظرية قدمت تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها للإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة[1].

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض فيها, كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنظمة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال, أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية أو بمعنى أخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة

[1] – نفس المرجع ،ص 97.

[2] - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، مرجع سابق، ص27.

[1] - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،مصر،1989، ص 58

على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا...الخ يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية.

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات[2].

وترى هذه النظرية أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فهذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق, ثم أن مدخلات وعناصر الإنتاج المستخدمة متصفة بالتجانس ومن تم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق, وبالتالي تخلص إلى القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو اختلال بعض الخصائص والموارد المميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات منها:

- أن هذه النظرية تفرض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمارات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال الاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق....الخ.

الفرع الثالث: نظرية الحماية :

ظهرت هذه النظرية نظرا للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق, ويقصد بالحماية هنا تلك الإجراءات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في سبيل ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وذلك لأطول فترة ممكنة وذلك لتمكن هذه الشركات من كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة ترتكز نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم أرباحها إذا هي تمكنت أو استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل: عمليات البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة وفي هذا المجال يرى البعض بضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة, الخبرة, الاختراعات.....الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول النامية المضيفة لكي يحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن تم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية....الخ[1].

المبحث الثالث: التحالفات الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات

يمكن تعريف التحالف الإستراتيجي بأنه سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بهدف تعظيم الإفادة من موارد مشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية تتمثل في فرص أو تحديات وقد تأتي إستراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية حدثت أو تأتي مبادأة لاستباق متغيرات متوقعة، أو بعبارة أخرى هو اتفاق شركتان أو أكثر على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل لغرض قيادة السوق العالمي في سلعة أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق العالمي المميز والاستفادة من المزايا التنافسية و المزايا المطلقة أو النسبية المتاحة لأحد الطرفين أو لكل منهما[2].

---

[2] – نفس المرجع، ص 48.

[1] –نفس المرجع، ص ص 54-59 .

[2] - أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، ، دار الكتب، القاهرة ، مصر،1999، ص59.

المطلب الأول :صيغ التحالف الإستراتيجي

تتعدد الصيغ التي يمكن أن تختار بينها الإدارة عندما تتجه لتتبنى إستراتيجية التحالف، وهذا عرضا لأهم هذه الصيغ:

الفرع الأول:المشروع المشترك:

يتمثل المشروع المشترك في المشاركة بين طرفين أو أكثر - غالبا ما يكون أحدهم محليًا والآخر أجنبيًا- في تكوين شركة مستقلة لتنفيذ نشاط محدد في فترة محددة ويتحمل الطرفان بنسب معينة تكلفة الموارد اللازمة وإنشاء مصنع جديد أو أكثر وكذا تطوير منتجات جديدة ويهيئ ذلك – بلا شك – فرصة سريعة وأقل تكلفة للتنافس العالمي[1] .

الفرع الثاني التعاقد من الباطن:

وهنا تتعاقد الشركة 'ا' مع الشركة 'ب' بحيث تورد الشركة 'ب' للشركة 'ا' مكونات سلعية تحتاجها.

وقد تزايدت نسبة التجارة العالمية في المكونات السلعية مقارنة بالتجارة في السلع تامة الصنع، وغالبًا ما تباع السلع النهائية ليس باسم صانع أو صناع المكونات بل باسم وعلاقة الشركة المستخدمة التي اشترت المكونات من المورد المتعاقد من الباطن.

وهكذا أصبحت شركات أمريكية ويابانية تعهد لشركات في الصين أو سنغافورة مثلا بإنتاج أجزاء أو حتى سلع تامة الصنع بمواصفات مماثلة لمنتجاتها مع بيعها تحت علاقة المتعاقد الأصلي (الأمريكي أو الياباني) الذي قد يستفيد من رخص العمالة في بلد المورد المتعاقد من الباطن أو من التسويق في سوق هذا البلد أو في أسواق مجاورة له.

الفرع الثالث:التحالف المالي:

وهذا يتمثل في اتجاه شركة للمساهمة في رأسمال شركة أخرى أو أكثر وهذا ما فعلته -على سبيل المثال- شركة "فورد" عندما تملكت حصة بنسبة 25% في شركة "مازدا"، كذلك نجد أن شركة "جنرال موتورز" لها 39% في أسهم شركة "أيسوزو" و55% في أسهم "سوزوكي" و50% في أسهم "دايو موتورز" الكورية.

وأدى هذا مع التعاقد من الباطن – في صناعة السيارات مثلاً- أن أصبحنا أمام ظاهرة السيارات العالمية أو متعددة الجنسيات، وتتيح هذه الصيغة للشركة المستثمرة صاحبة الحصة في رأسمال الشركة الأخرى أن تؤمن قطع غيار أو مكونات تحتاجها أو أن تسهم في توجيه إدارة وسياسات الشركة الأخرى (الموردة) بما يعزز تطوير كل من المنتج أو التكنولوجيا أو الجهد التسويقي في الشركة المستثمرة.

الفرع الرابع:التحالف التسويقي:

في هذه الصيغة تتفق الشركة 'ا' مع الشركة 'ب' على أن تعتمد 'ا' على شبكة توزيع الشركة 'ب'.

وفي أوائل 1996 تحالفت جنرال موتورز مع تويوتا ليتضمن اتفاقهما تسويق سيارات جنرال موتورز الأمريكية في 1072 منفذ تسويق في اليابان.

الفرع الخامس التحالف التكنولوجي:

يتضمن التحالف التكنولوجي تطويرًا مشتركًا بين شركتين أو كثر لتكنولوجيا العمليات أو لتصميم المنتج إذ يتيح التحالف تبادلاً للخبرات فضلاً عن تكوين فرق مشتركة من مهندسي التصميم والتطوير وحيث ترى الشركات الواعية أن التحالف الفني يجب أن يهيأ نافذة واسعة على قدرات فنية لدى الشريك يجب تعلمها منه والبناء عليها.

الفرع السادس:الإعارة والاستعارة:

في هذه الصيغة التحالفية تعير شركة لشركة أخرى محتاجة وحدة أو أكثر من صنف معين، له نفس الخصائص والترميز المتفق عليه بين الطرفين وذلك عندما يتوفر ذلك الصنف بمخازن الشركة المعيرة، دون أن تحتاجه عملياتها في المستقبل القريب[1].

المطلب الثاني: أمثلة على التحالفات الإستراتيجية .

[1] - فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية:من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين،أنترك للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر،1999،ص 15.

[1] –نفس المرجع ،ص ص 16-18.

الفرع الأول: شركة "فورد" الأمريكية.

تتنـافس "فـورد" الأمريكيـة للسـيارات وبضـراوة مـع شـركات أمريكيـة وأوروبيـة ويابانيـة، وفـي الفتـرة(1975 - 1980) قفـزت حصـة صـناع السـيارات الأجانـب بالسـوق الأمريكيـة مـن 14% إلـى 26% وذهب معظم الزيادة لليابانيين وهبط نصيب "فورد" من 23% إلى 17%.

وبعيد حرب أكتوبر1973 أدى ارتفاع سعر البترول إلى تنامي نجاح صناع السيارات اليابانيين فقد برعوا في إنتاج سيارات صغيرة أقل استهلاكا للوقود بينما ركز الأمريكيون لفترة طويلة على صنع سياراتهم أكبر حجمًا وأكثر راحة وأناقة ولكن بمعدل عال لاستهلاك الوقود.

وكان أمام "فورد" وصناع السيارات الأمريكيين الآخرين إما الاستثمار المكثف في تطوير سيارات أصغر وأكثر اقتصادية في الوقود أو ترك سوق السيارات الصغيرة لليابانيين.

ولما اتجهت "فورد" لزيادة استثمارها في التطوير التكنولوجي وللإنتاج طرز متعددة من السيارات دون التركيز على تقسيم سوقي محدد، تزايدت تكلفتها العامة والإدارية وتكاليف البحوث والتطوير بشكل خاص، لكنها وزعت على حجم كبير من الإنتاج ومع ذلك كان صناع السيارات اليابانيين أفضل من "فورد" من حيث التكلفة الأقل والسعر التنافسي وحتى الجودة الأعلى.

قررت "فورد" أن تكون صانعًا ومسوقًا عالميًا للسيارات وبدأت تتجه لصيغ من المشاركة والتحالف مع موردين رئيسيين في مجالات تكنولوجية مكملة[2].

وهكذا في عام 1969 اختارت "فورد" شركة "تويو كوجيو" التي سمية بعد ذلك "مازدا" وشركة "نيسان" كشركاء في مشروع مشترك لصناعة المحولات الأوتوماتيكية بلغت حصة الشركات اليابانية النصف وتملكت "فورد" النصف الآخر، وقدمت "فورد" حقوق لصنع المحول للمشروع المشترك لكن "فورد" ركزت بعد ذلك على "مازدا" كمرشح عملي للتحالف، إذ رأت أن "نيسان" شركة قوية ومستقلة ومنافسة بينما رأت في "مازدا" منافسًا أصغر حجمًا وأقل خطورة.

حاولت "فورد" في تفاوضها مع "مازدا" أن تجعل منها موردا لشاحنة صغيرة تبيعها تحت اسم "فورد"، واستهدفت "فورد" بذلك أن تدخل قطاعًا سوقيًا متناميًا لهذه الشاحنات إلى أن تستطيع تقديم منتجها ' Ranger ' في 1982.

ولما فشلت مفاوضاتها في جعلها تدخل بحصة في رأسمال "مازدا" تساعدها على ذلك، طورت "فورد" علاقتها بأن جعلت "مازدا" تورد لها سيارات صغيرة لتبيعها في أستراليا متنافسة بذلك مع صناع السيارات اليابانيين بهذه السوق.

وأتاحت متاعب "مازدا" المالية فرصة لتقوية تحالف "فورد" معها وذلك باقتناص فرصة شراء حصة قدرها 25% من رأسمال "مازدا" مع حق "فورد" في ترشيح ما يصل إلى ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة "مازدا" وأن يعين مديرا من "فورد" في مستوى الإدارة العليا بشركة "مازدا".

وفي عام1982 اشترت "فورد" 15% من أسهم "كيا موتورز" الكورية والتي تملكت "مازدا" 15% من أسهما أيضا، وفي هذه المرة كان دافع "فورد" أن تهيأ أساسا بديلا لتوريد سيارات صغيرة رخيصة، وهيأة العلاقة مع "كيا" فرصة لـ"فورد" للتقدم في السوق الكورية المتنامية[1].

وخلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات توسعت علاقة "فورد - مازدا" لتحقق فائدة مشتركة، وهكذا تعاونت الشركتان في إنشاء عدد كبير من المشروعات المشتركة التي عملت على إعداد تصميمات جديدة وتضمن تعاون وقيام "مازدا" بإمداد "فورد" بمكونات رئيسية مثل محركات وسيارات مجمعة وامتدت العلاقة لتشمل تطويرا مشتركا لطرز جديدة للسيارات وبناء مصنع جديد لـ"فورد" في المكسيك حيث لعبت "مازدا" الدور الرئيسي في تقديم خبرات لتصنيع.

وفي بداية 1992 التحمت الشركتان أكثر وأكثر عندما استحوذت "فورد" على 50% من أسهم مصنع "مازدا" في الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرت على إدارته، وكذلك وردت "فورد" شاحنة 'يك أب' لتباع في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم وعلامة "مازدا" واشتركت الشركتان في إنتاج عشرة طرز

[2] -أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص65.

[1] - أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص67.

من السيارات، ومدت "فورد" تعاونها مع "مازدا" ليضمن تسويق سيارات "فورد" في اليابان بواسطة "مازدا" وسيارات "مازدا" في أوروبا بواسطة "فورد".[2].

الفرع الثاني :مجموعة الاتصالات الأردنية تتحالف مع orange الفرنسية [3].

وهي شركة مساهمة عامة محدودة بلغ رأسمالها في نهاية عام 2007 مبلغا قدره 411.5 مليون دينار أردني، وقد كان رصيدها من المشتركين 2.437 مليون مشترك وتستحوذ على النسبة العظمى من سوق الخط الثابت و الانترنيت و خدمات النطاق العريض ،كما تملك المجموعة الآن ثلث سوق خدمات الهاتف الخلوي في دولة الأردن و قد كونت المجموعة تحالفات إستراتيجية مع شركة (لايت سبيد) للاتصالات و التي تقدم خدمات الاتصالات في دولة البحرين ، كما وقعت المجموعة اتفاقية تعاون مع شركة (سودوتيك)اللبنانية التي تقدم خدمات انترنيت و النطاق العريض ، و تحالف مع شركة Orange الفرنسية للاتصالات ، و قد اعتمدت الشركة العلامة التجارية Orange لكافة خدماتها .

هذه الأخيرة هي شركة عالمية في مجال الاتصال مملوكة لشركة (فرانس تيليكوم) للاتصالات بلغ عدد المشتركين في نهاية 2007 747مليون مشترك توزعوا في كل من روسيا، الهند و الصين و الأردن وتقدم الشركة خدمات الهاتف الخلوي ، وخدمات الخط الثابت و خدمات الانترنيت و هي الآن تستحوذ على 50%من سوق الهاتف الخلوي في القطر الأردني .

ملخص الفصل الثاني:

[2] – نفس المرجع ، ص 68 .

[3] - سعد علي العنزي ، جواد محسن راضي، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000ص ص 283-284.

تناولنا في هذا الفصل موضوع الشركات متعددة الجنسيات، حيث قدمنا أولا مختلف الأوصاف والتعاريف التي تم إطلاقها علي هذه الشركات مستخلصين أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تابعة تزاول أنشطتها التجارية في دول مختلفة، و تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم.
ثم تناولنا بعد ذالك خصائص هذه الشركات التي تميزها عن غيرها مثل:ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد علي المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات.،لنتطرق بعد ذالك إلى تلك النظريات المفسرة لأسباب نشوء هذه الشركات من نظريات تقليدية وحديثة.
وأخيرا تطرقنا إلى تلك التحالفات الإستراتيجية التي تتبناها بعض الشركات متعددة الجنسيات لزيادة الأحكام والهيمنة علي الاقتصاد العالمي مبرزين مختلف الأوجه والصيغ التي تأخذها هذه التحالفات.

تمهيـــد

إن من السمات البارزة في الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة انتشار ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات في البلدان الأجنبية وذالك لتسيطر على الأموال وتدير أنشطة إنتاجية في تلك البلدان.

وتشير الإحصائيات الحديثة أنه ينشط في عالم اليوم حوالي 65000 شركة متعددة الجنسيات وبقرابة 850000 فرع تابع لها في مختلف أرجاء المعمورة

والبلدان العربية تربط ومنذ فترة طويلة بهذه الشركات، حيث أن هذه الشركات وجدت في هذه البلدان منطقة خصبة وسوقا واسعا لتسويق منتجاتها مما يحقق لها جني مزيد من الأرباح.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد العربي في ظل العولمة الاقتصادية

تتوفر البلدان العربية مجتمعة علي مساحات شاسعة تبلغ حوالي14.2 مليون كم^2، وبما يوازي عشر مساحة العالم، من الخليج في جنوب غرب آسيا شرقا الي شرق أفريقيا وشمالها غربا، في بقعة كانت منذ القدم موطنا لحضارات عريقة ومهدا للأديان السماوية، وظلت وحتى إلي يومنا هذا من أهم المواقع الإستراتيجية في العالم سواء من الناحية السياسية -السيطرة علي أهم طرق الملاحة العالمية بين الشرق والغرب- أو من الناحية الاقتصادية لوجود ثلثي الاحتياط العالمي من النفط في أراضيه ولاحتلاله المكانة الثانية في إنتاج النفط في العالم، هذا فضلا عن الثروات المعدنية الأخرى ولكونه من أهم الأسواق العالمية[1].

ومع هذا لازالت اقتصاديات البلدان العربية تعاني من انخفاض معدلات الدخل مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة، كذالك مازالت الفروق شاسعة بين دخول طبقة الأثرياء المحدودة وطبقة الفقراء الكبيرة، ثم إن معدلات الادخار الاختيارية هي الأخرى لازلت محدودة بحيث لايمكن الاعتماد عليها لتحقيق عملية التنمية المنشودة، وكذالك ما زالت اغلب هذه البلدان يعتمد علي صادرات المنتجات الأولية، ومما يلاحظ أيضا ارتفاع معدلات

[1] – يونس احمد البطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 09.

النمو السكاني في البلدان العربية وما يترتب على ذلك من مشاكل لاحصر لها مثل مشاكل الإسكان والازدحام في المدن والبطالة المقنعة.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد العربي

سنحاول أن نتعرض فيما يلي لأهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد العربي وذالك من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول:انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

ويقصد بذالك انخفاض الدخل القومي للفرد عن المستوي الذي يوفر له مقومات المعيشة المعقولة من مأكل وملبس ومسكن، أو انخفاض الدخل بالنسبة لما هو عليه في بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية، كما يلاحظ أن زيادة الدخل القومي في البلدان النامية لا يتناسب مع معدل زيادة السكان مما يؤدي الي خلق مشاكل وصعوبات متعددة تتمثل في جميع المشاكل المتعلقة بضغط السكان علي الموارد الاقتصادية، ولاشك أن هناك ارتباط وثيق بين انخفاض الدخل وعقبات النمو الاقتصادي، فكلما كانت الدخول شديدة الانخفاض كلما زادت المشاكل التي تعترض عملية النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخري كلما أدي ذالك إلي اتساع فجوة التخلف واستدعي بطبيعة الحال مزيدا من الاستثمارات لتقليل هذه الفجوة[1]

الفرع الثاني: التخصص في الإنتاج الأولي والتبعية للعالم الخارجي

توجه البلدان النامية اكبر نسبة من عناصرها الإنتاجية نحو فروع الإنتاج الأولي من زراعة ورعي وتعدين، فالاقتصاد القومي يعتمد في معظم البلدان النامية علي فروع الإنتاج الأولي السالفة الذكر.

ويري الأستاذ اوسكار لانج أن البلدان النامية تخصصت في إنتاج المنتجات الأولية وان الأرباح التي يحققها رأس المال الأجنبي لا تستثمر فيها وإنما تعود غالبا الي موطنها الأصلي، وحتي وان استثمر قدر منها في البلدان النامية فإنما يوجه إلي إنتاج مزيد من المنتجات الأولية والي تهيئة البيئة إلي إنتاج تلك السلع،إما الصناعة فلم تكن لها أهمية تذكر حتى الصناعات القليلة القائمة فلم ينلها التجديد والتطوير اللازم.

وتخصص البلدان النامية في إنتاج قلة من الغلات أو المنتجات المعدنية أدي إلي تبعيتها لأقتصادات البلدان المتقدمة مما أدي إلي تعرض الاقتصاد النامي لتقلبات وهزات ومخاطر مستوردة.

الفرع الثالث:ضعف التراكم الرأسمالي

يوصف التراكم الرأسمالي في البلدان العربية بالضعف فالفرد في هذه البلدان همه تلبية حاجاته اليومية، فلا مجال لديه للادخار وتكوين راس مال جديد وهذ يعود إلي عدة عوامل منها[2]:

- انخفاض متوسط دخل الفرد
- انتشار البطالة
- اعتماد بعض البلدان العربية النفطية علي الأيدي العاملة الأجنبية مما يساعد علي اتساع البطالة في البلدان العربية غير النفطية.

الفرع الرابع: أزمة البطالة

تعاني البلدان العربية من ارتفاع نسبة البطالة، وعلي الرغم من عدم وجود إحصائيات تدل علي نسبة البطالة في البلدان العربية إلا أن هجرة العمالة إلي الخارج ومؤشرات أخري تشير إلي استفحالها، ويقدر عدد المتدفقين الجدد الي سوق العمل في البلدان العربية بحوالي3ملايين عامل سنوي لاتقدر سوق العمل على استيعابهم.

وتترافق البطالة الواسعة مع انخفاض في الدخل السنوي في العديد من البلدان العربية مما أدي إلي انضمام شرائح واسعة من الطبقة الوسطي إلي خانة الفقراء.[3]

الفرع الخامس:النمو المرتفع في السكان

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2010 بحوالي 355 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 ملايين نسمة عما كان عليه سنة 2009، و بمعدل نمو يقدر بحوالي 2.6 في المائة،و يعتبر هذا المعدل مرتفعا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم[4].

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، ،لبنان،1988،ص ص 28-29.

[2] – محمد احمد عقله المومني، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الطبعة الثانية، 1998، ص 15.

[3] –سمير الزبن، الشرق أوسطية ومستقبل المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد30، العدد1، سبتمبر 2001، ص 258.

[4] – صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011،الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية و الاجتماعية،ص 15.

الفرع السادس: الموارد الطبيعية و المائية

تعددت و تنوعت الثروات المعدنية و مصادر النفط و الغاز و مصادر الطاقة بالوطن العربي و منها:

- النفط : يتميز الوطن العربي بالوفرة النفطية المرتكزة في عدد من دوله، حيث تتحكم 14 دولة من أصل 22 دولة عربية في هذه الثروة و تتركز في ثمانية منها: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، ليبيا، الجزائر والعراق، و تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادراتها، و يمتاز النفط العربي بسهولة نقله لأنه ينتشر بالقرب من البحار و قربه من الأسواق، فضلا عن انخفاض تكلفة استخراجه، مما أدى بالنفط العربي إلى احتلال مكانة تنافسية في الأسواق العالمية، و يمتلك الوطن العربي 62% من احتياطي النفط العالمي[1].

- الغاز الطبيعي: يأتي الغاز في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث أهميته في الصناعة الاستخراجية العربية، إذ تساهم الدول العربية بحوالي 32.3% من إجمالي إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي و المكثفات البالغ حوالي 7.2 مليون برميل يوميا عام 2000، لتصل إلى 12.5 مليون برميل عام 2010، و يمتلك الوطن العربي 24% من احتياطي الغاز العالمي[2].

- الفوسفات: تعتبر البلاد العربية من أهم مصادر الفوسفات في العالم، فتطور الإنتاج في الوطن العربي تطورا هائلا في السنوات الأخيرة، قدر ب 15 مليون طن أي ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي، إذ تتصدر البلدان العربية طليعة التصدير، إذ يقدر إنتاج المغرب 10 ملايين من الأطنان سنويا، و يعتبر المصدر الأول في العالم و احتياطه قدر ب 40 مليار طن وهي بذلك تمثل 60% من الاحتياطي العالمي.

- الحديد: يقدر الإنتاج العربي من الحديد بحوالي 15مليون طن، أي ما يعادل 3% من الإنتاج العالمي، و تساهم الجزائر بحوالي 1.9 مليون طن، معظم الإنتاج العربي تقريبا يصدر إلى الخارج حيث يساهم ب 12% في التجارة الدولية، فموريتانيا تساهم ب 50% و الجزائر ب 25% فتونس و مصر[3].

- الموارد الأولية الزراعية: وفي مقدمتها القطن والقصب السكري، وبعض المواد الخام الحيوانية (الصوف، الجلود....)، كما توجد ثروة سمكية هائلة بالوطن العربي وذلك لطول سواحله البحرية التي تبلغ 23 ألف كلم بالإضافة إلى الجرف القاري الذي تقدر مساحته 608كلم^2، وكذلك نظرا لوجود المسطحات المائية الداخلية التي تقدر بنحو 07مليون هكتار[4].

-المنغنيز: ويستخرج من مصر والجزائر والمغرب وتساهم البلدان العربية بحوالي12% من الإنتاج العالمي.

-الرصاص: وينتج منه البلدان العربية حوالي 200طن أي ما يمثل 10% من الإنتاج العالمي، وتعتبر المغرب أول البلدان العربية المنتجة للرصاص.

-الفحم الحجري والنحاس: تنتج الجزائر 3/1 مليون طن من الفحم الحجري وينتج المغرب ¼ مليون طن من النحاس سنويا.

-المياه: بالنسبة للمياه تشير التقديرات إلي أنة هناك 238مليار متر مكعب من مياه الأمطار والمياه الجوفية والمياه السطحية في البلدان العربية ويمكن زيادة هذا الرقم إلي 274 متر مكعب عام 2000 وذالك بزيادة كمية المياه أفقيا مثل إقامة السدود لخزن مياه الأمطار وتخفيض كميات المياه التي تفقد في المجاري المائية الرئيسية[5].

الفرع السابع:المؤشرات الاقتصادية

أدى الإنتعاش الاقتصادي العالمي و إرتفاع عائدات صادرات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من حوالي 1.74 تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2 تريليون دولار في حوالي 2010 وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية للدول العربية ككل حوالي 16.3% في عام 2010 بالمقارنة مع انكماش بلغ 12.6% في العام 2009، كما ارتع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] - محسن الندوي،تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان،2011، ص 178.

[2] -عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة:الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر، 2003، ص 61.

[3]- محسن الندوي، مرجع سابق،ص ص 172-173.

[4]-بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان: معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي بعنوان: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، المنعقدة في 08-09 ماي 2004، كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 178.

[5] - نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادي-الاجتماعي، داراليازوري العلمية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولي، عمان، 1998، ص20.

للفرد بالأسعار الثابتة بحوالي 1.9% بالمقارنة مع انكماش بلغ 0.8% عام 2009، و زاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 5035 دولار إلى 5708 دولار خلال نفس الفترة، و في المقابل عاودت الضغوط التضخمية للارتفاع نتيجة زيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية و مستلزمات الإنتاج، و زيادة الطلب المحلي في عدد من الدول العربية.

و انخفضت حصة الاستثمار من 27.3% إلى 26.8% في عام 2009، إلا أن معدل نمو الإستثمار في عام 2010 ارتفع ليصل إلى 14.2% نتيجة لتوسع الدول العربية في البرامج الاستثمارية[1]

المطلب الثاني:تطور القوة الإنتاجية في البلدان العربية

الفرع الأول:الإنتاج الزراعي:

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 10 في المئة بالمقارنة مع العام السابق, و أصبح بذلك يمثل حوالي 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بين حوالي 0.1 في المئة في قطر و حوالي 31.4 في المئة في السودان و 50.5 في المئة .كما تراوح متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ذات الموارد الزراعية (مصر,المغرب,سورية)بين 13.3 في المئة و 20.4 في المئة [2].

الجدول رقم(4):تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في البلدان العربية

الوحدة:(مليون دولار)

بيان	2000	2005		2009	2010	معدل النمو%	
						2000-2010	2009-2010
الناتج المحلي الإجمالي	714797	1152547	1993973	1743851	2027293	11.0	16.3
الناتج الزراعي	55909	70682	101596	113158	124493	8.3	10.0
نسبة الناتج الزراعي غلي الناتج المحلي الإجمالي	%7.8	%6.1	%5.1	%6.5	% 6.1		

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011،الفصل الثالث:القطاع الزراعي،ص02.

و قد سجلت الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009, تراوحت بين حوالي 0.1 في المئة في الإمارات وحوالي 39.7 في المئة في العراق. و تعود الزيادة في الناتج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك موارد زراعية مثل مصر و السودان و الجزائر إلي استمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي و التوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة ,بالإضافة إلي تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم التصدير و دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة و مبيدات و بذور و غيرها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. وفي جانب أخر سجل الناتج الزراعي تراجعا في عام 2010 في كل من المغرب و سورية و تونس و ليبيا,إذ تراوح الانخفاض بين 1.8 في المئة و 14.4 قي المئة. و يرجع ذلك إلي الظروف المناخية الغير مواتية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة علي الأمطار حيث تقدر بحوالي 80 في المئة من إجمالي المساحة المزروعة, وفيما يتعلق بمتوسط الفرد من الناتج الزراعي في عام 2010 فقد بلغ حوالي 361 دولارا أي بمعدل نمو بلغ حوالي 7.1 في المئة بالمقارنة مع العام السابق, و يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام. إذ بلغ حوالي 583 دولارا في سورية, و تراوح بين 301 دولارا و حوالي546 دولارا في تونس و الإمارات و مصر و الجزائر و المغرب و السعودية و لبنان والسودان. كما تراوح بين 129 دولار و251 دولار في كل من الأردن و اليمن و موريتانيا و ليبيا و العراق و عمان, وانخفض إلي أقل من 100 دولار في البحرين والكويت و قطر و جيبوتي[3].

أنواع المنتجات الزراعية في البلدان العربية:

[1] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2011،الفصل الثاني:التطورات الاقتصادية و الاجتماعية،ص 01.
[2] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011،الفصل الثالث:القطاع الزراعي،ص01.
[3] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2011،الفصل الثالث:القطاع الزراعي،ص02.

1.الحبوب الغذائية: يبلغ إ نتاج القمح حوالي 2.3% من الإنتاج العالمي في البلدان العربية و3.6% من الشعير وتبلغ نسبة الإنتاج العربي من الذرة والأرز إلى الإنتاج العالمي حوالي 10% و8% علي التوالي.

2.الأشجار المثمرة
الزيتون: تساهم البلدان العربية بحوالي 14.1% من الإنتاج العالمي للزيتون وتتصدر البلدان العربية تونس والمغرب والجزائر.
الكروم: يقدر الإنتاج العربي من الكروم بحوالي 2مليون طن أي 5% من الإنتاج العالمي ويأتي4/3 الإنتاج من الجزائر.
الحمضيات: تنتشر الحمضيات في السواحل العربية المطلة علي البحر الأبيض المتوسط ويبلغ الإنتاج العربي 3.5 مليون طن ما يعادل حوالي8% من الإنتاج العالمي.
النخيل: يبلغ إنتاج البلدان العربية من النخيل حوالي مليون طن أي مايمثل88% من الإنتاج العالمي، وتملك العراق وحدها3/2 من أشجار النخيل في العالم ويساهم إنتاجها بحوالي 78% من التجارة الدولية.
القطن: يزرع في مصر والسودان وسوريا وتساهم البلدان العربية بحوالي 6% من الإنتاج العالمي.
القصب السكري: يزرع في مصر والسودان والصومال وتساهم البلدان العربية بحوالي1.6% من الإنتاج العالمي[1].

3.الثروة الحيوانية:
يعتمد حوالي 20% من سكان البلدان العربية علي الإنتاج الرعوي تتصدر بلاد المغرب العربي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) الصدارة ب40% من ثروة العالم العربي.
تمثل الأغنام حوالي 100 مليون رأس تشمل 9.4% من غنم العالم أما الماعز فتبلغ حوالي40 مليون رأس تشكل 14% من ماعز العالم.
أما البقر فتملك منه البلدان العربية حوالي3% من بقر العالم، أما الجاموس فيتوفر منه علي 2% ويتركز في مصر والعراق.
الإبل: تمتلك البلدان العربية 92% من إبل العالم.

الفرع الثاني: الإنتاج الصناعي:

لقد كانت الصناعة في البلدان العربية في بداية القرن العشرين متدنية سواء من حيث حجمها مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي، وكانت معظم الصناعات تعود في ملكيتها وإدارتها إلى أجانب من مواطني الدول الاستعمارية التي كانت تفرض سيطرتها على البلدان العربية.
وبعد استقلال البلدان العربية أخذت الحكومات العربية تسير على طريق استغلال القوى المادية لمصلحة شعوبها، فأخذت البلدان العربية تشهد حركة نهوض وتطور نحو التصنيع فقامت الدول بتمويل بعض المشاريع الصناعية وتشجيع القطاع الخاص، وأنشأت الدول بنوك الإنماء الصناعي وأخذت بالإشراف على مجالات الصناعة عن طريق خطط التنمية التي وضعتها لتحسين أحوال البلاد الاقتصادية.

وقد ساعد على التقدم الصناعي في فترة السبعينات وما بعدها مجموعة من العوامل التي تعتبر المقومات الأساسية للصناعة.[2]
1.توافر المواد الأولية: التي تعتبر عنصر رئيسي في الإنتاج الصناعي، والبلدان العربية غنية بالمواد الأولية، التي تستغل بعضها على نطاق واسع كالبترول والبعض الآخر في طور الاستغلال.
2.القوة المحركة: تملك البلدان العربية ثروة هائلة من البترول والغاز، كما أنها تملك ثروة مائية تمكنها من توليد الكهرباء اللازمة للمصانع هذا بالإضافة إلى إمكانية توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
3.الأيدي العاملة: تتوفر الأيدي العاملة في البلدان العربية وإن كان هذا التوافر يختلف من بلد لآخر.
4.رأس المال: تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشاء المصانع وتوفير المواد الأولية والأيدي العاملة المدربة ونقل المنتجات إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

[1] - عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،1998 ، ص 22.
[2] - مصطفي حسين وآخرون ،أبعاد التنمية في الوطن العربي،دار المستقبل للنشر و التوزيع،عمان،1995، ص ص 40-41.

وقد استطاعت البلدان العربية النفطية توفير رؤوس أموال كبيرة من العائدات النفطية الهائلة، أما البلدان العربية الغير النفطية فاعتمدت على القروض والمساعدات لتوفير رأس المال اللازم.

وتتميز الصناعة العربية بما يلي[1]:

أ. تمثل الصناعة الحقيقية المرتبطة بالمشاريع الصناعية ذات الحجوم الصغيرة الجزء المهم من الصناعة العربية، و هذا مرتبط بمحدودية الموارد و الإمكانات المتاحة و محدودية السوق في بعض الدول، إضافة إلى ضعف درجة التطور التكنولوجي، و ضعف القدرات الفنية و الإدارية و هو ما يؤدي إلى إقامة المشروعات الصغيرة التي تتناسب و هذا الواقع.

ب.التركز الجغرافي للمشروعات الصناعية حيث ترتكز معظم الصناعات في العديد من الدول العربية، و في مدن معينة و حتى في مناطق معينة داخل هذه المدن.

ت.التركيب غير المناسب للصناعة العربية، حيث تهيمن الصناعة الاستهلاكية على هيكل هذه الصناعة، في حين تنخفض حصة كل من الصناعة الإنتاجية (وسائل الإنتاج) و حصة مستلزمات الإنتاج.

ث.تشتمل الصناعة العربية على عدد من الصناعات منها الغذائية و الملابس و المنسوجات و الجلود ومنها المعتمدة على النفط و الغاز، الصناعة الهيدروكربونية (كالصناعات التكريرية للنفط و صناعة البتر وكيماويات)، إضافة إلى الصناعات غير الهيدروكربونية.

وكنتيجة للعوامل السابقة فقد حققت الصناعة العربية تقدما كبيرا في الوقت الحاضر قياسا إلى ما كانت عليه والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(5) :قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية (2005-2010)

الوحدة:(مليار دولار)

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2005	439.0	46.0	38.1	110.3	10.4	9.6	549.3	37.2	47.7
2006	547.3	24.7	39.9	124.6	13.0	9.1	671.9	22.3	49.0
2007	615.4	12.4	38.8	141.1	13.2	8.9	756.4	12.6	47.7
2008	860.0	39.7	43.1	164.6	16.7	8.3	1024.6	35.5	51.4
2009	545.4	36.6-	31.3	168.4	2.3	9.7	713.8	30.3-	40.9
2010	718.8	31.8	35.5	187.7	11.5	9.3	906.5	27.0	44.7

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي الموحد،2011،الفصل الرابع :القطاع الصناعي،ص2.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة بلغ حوالي 906.5مليار دولار في عام 2010 مقارنة بحوالي 713.8 مليار دولار في عام 2009. وهو ما يمثل نموا نسبته 27 في المئة.ويرجع ذلك أساسا إلي ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط و إنتاجه,مقارنة مع 2009.و قد ارتفعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010.حيث بلغت نسبتها حوالي44.7 في المئة مقارنة بنسبة 40.9 في المئة في عام 2009.وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي و التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي,فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبته 31.3 في المئة عام 2009 إلي 35.5 في المئة في عام 2010,إلا أن المساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت قليلا من نسبة 9.7 في المئة في عام 2009 إلي 9.3 في المئة في عام 2010.[2]

[1] - العديد من المصادر:
- فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2004، ص156 .
-احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2010،ص ص 148-150.

[2] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي الموحد،2011،الفصل الرابع :القطاع الصناعي،ص ص 01-02.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية العربية :

الفرع الأول: هيكل التجارة الخارجية العربية:

أولا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية :الجدول التالي يوضح قيمة إجمالي التجارة الخارجية العربية

الجدول رقم(6):التجارة الخارجية العربية الإجمالية2006-2010

الوحدة: (مليار دولار)

	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات العربية	685.4	795.8	1,070.6	722.3	904.5
الواردات العربية	406.4	538.7	673.2	594.3	655.2
الصادرات العالمية	12,113.0	14,000.0	16,116.0	12,522.0	15,238.0
الواردات العالمية	12,437.0	14,300.0	16,520.0	12,718.0	15,376.0
وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية(%)	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9
وزن الواردات العربية إلى الواردات العالمية(%)	3.3	3.8	4.1	4.7	4.3

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،2011،الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية،ص2.

-1 الهيكل السلعي للصادرات العربية: تبين الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية,و التي ارتفعت من 70.8 % في عام 2009 إلى 71.9 في عام 2010.كما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ زيادة 19.5 % مقارنة مع 16.4 % خلال الفترة نفسها.وضمن مكونات المصنوعات,حققت المواد الكيماوية زيادة في أهميتها النسبية من الصادرات العربية من 4.4 % في عام 2009 إلى 6 % في عام 2010,فالمصنوعات الأساسية من 4.3 % إلى 4.9 %,و الآلات ومعدات النقل من 4.5 % إلى 4.3 % خلال الفترة نفسها.أما فئة السلعة الزراعية فقد استمرت في تحقيق الزيادة في أهميتها النسبية لترتفع من 3.1 % في عام 2009 إلى 3.8 % في عام 2010. [1]

الشكل رقم(7): الهيكل السلعي للصادرات العربية عام 2010

[1] -صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،2011،الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية،ص05.

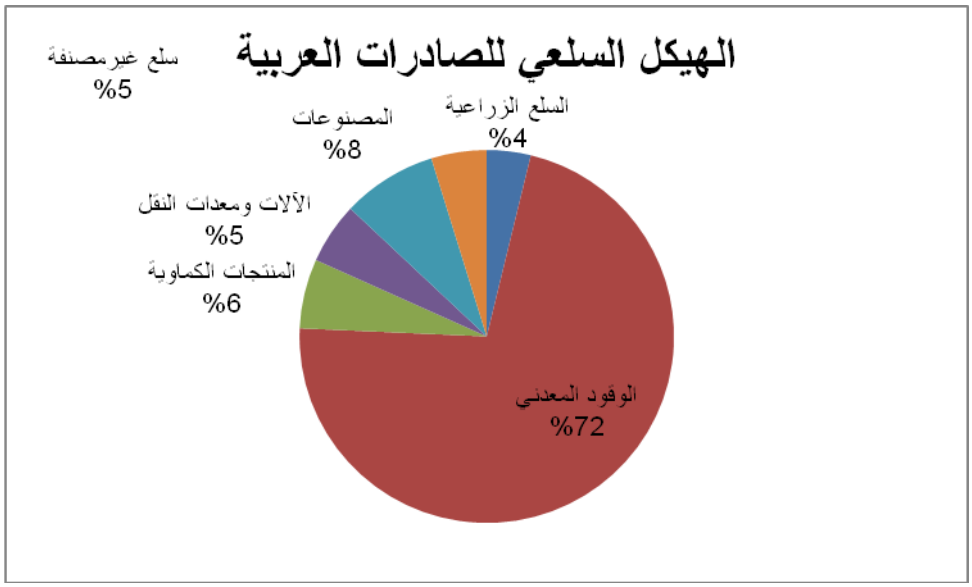

المصدر : صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،(2011)،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص6.

-2 الهيكل السلعي للواردات العربية: تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظة على المرتبة الأولى و ارتفعت حصتها من 60.6 في المئة في عام 2009 إلى 65.3 في المئة في عام 2010.وضمن فئة المصنوعات استئثرت الآلات و معدات النقل على المركز الأول و خفقت زيادة في حصتها من 26 في المئة الى 31.2 في المئة,فالمصنوعات الأساسية و المواد الكيماوية اللتين بلغت حصتهما 16.3 في المئة و9.6 في المئة على التوالي في عام 2010,و ذلك مقارنة مع 19 في المئة و 7.1 في المئة في 2009.و جأت فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية في الوردات العربية و ارتفعت حصتها من 17 في المئة في عام 2009 إلى 18 في المئة في عام 2010.و في المقابل تراجعت حصة واردات فئة الوقود والمعادن من 14.8 في المئة الى13.6 في المئة خلال الفترة نفسها[1].

الشكل رقم(8):الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية عام 2010

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،(2011)،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص5.

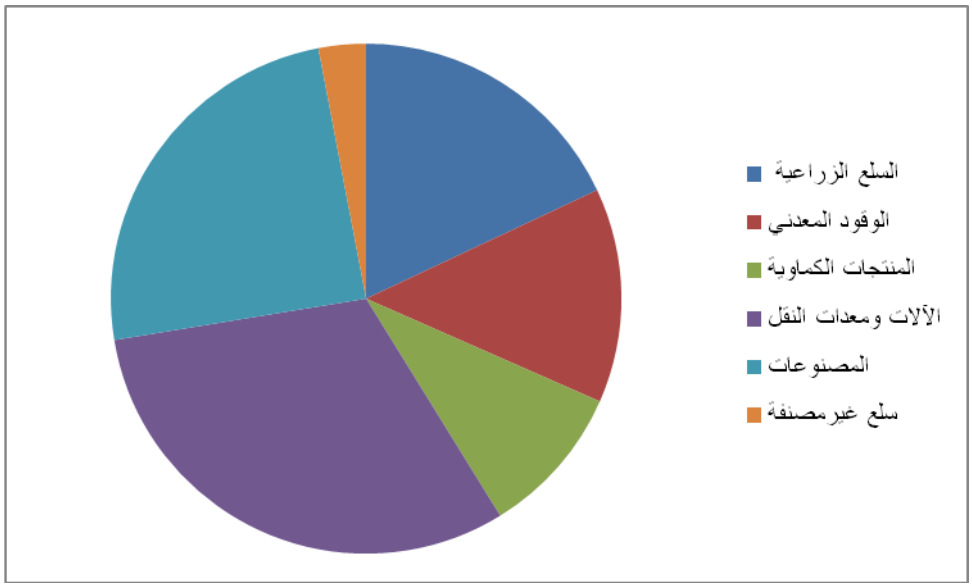

المصدر : صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،(2011)،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص6.

ثانيا: اتجاه التجارة الخارجية للبلدان العربية :

انعكست التطورات الايجابية في السوق النفطية العالمية و تحسن أداء معظم اقتصادات الدول المتقدمة النامية في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسين.فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية,فقد حققت الصادرات العربية إلى أسيا أعلى نسبة زيادة بلغت 31.6 % و ضمن أسيا استأثرت الصادرات إلى الصين بأعلى نسبة زيادة وصلت إلى 51.9 %,تلتها باقي الدول الأسيوية الأخرى بنسبة 42.0 %,ثم اليابان بنسبة 4.4 %.و بالنسبة للصادرات العربية والى الاتحاد الأوربي,فقد سجلت زيادة بلغت 21.2 %.و شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضا بلغت نسبتها9.9 %.كما زادت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة بلغت 33.2 %.أما الصادرات البينية العربية فقد ارتفعت بنسبة طفيطة(1.2%)في عام 2010 [1].

الشكل رقم (9):مساهمة الصادرات العربية لعام 2010

[1] - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،2011،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص4.

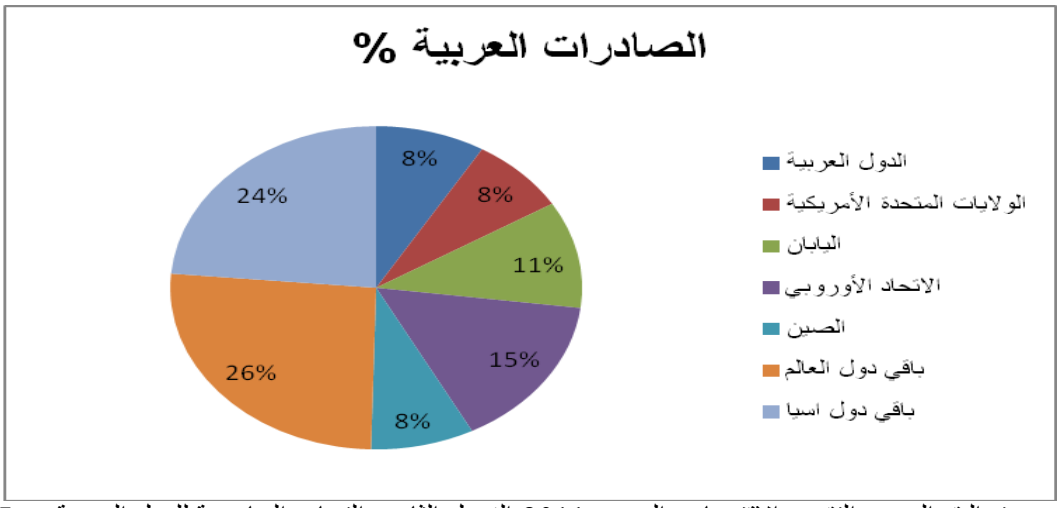

المصدر : صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،2011،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص**5.**

الشكل رقم9 :مساهمة الواردات العربية لعام 2010

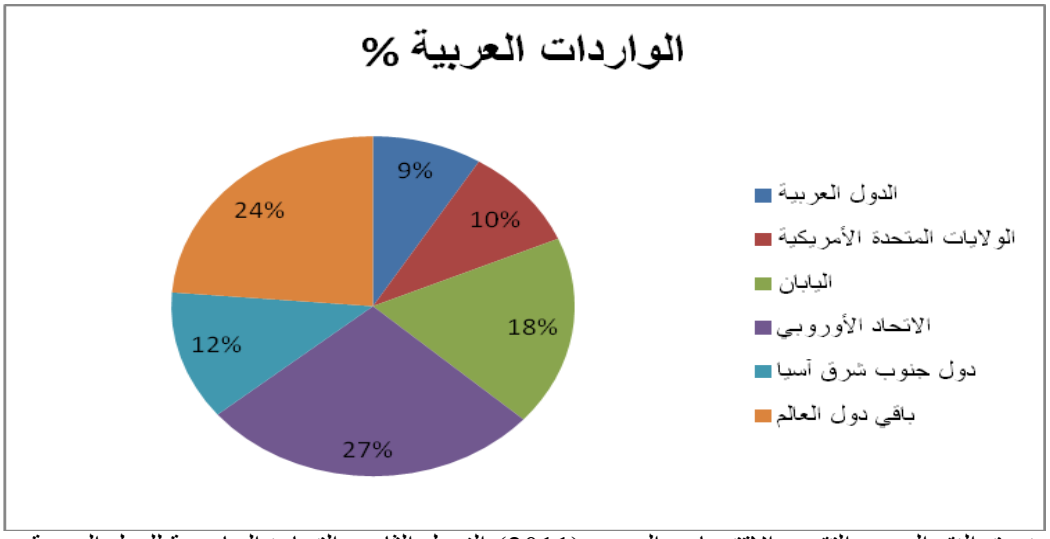

المصدر : صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي،(2011)،الفصل الثامن :التجارة الخارجية للدول العربية،ص5.

الفرع الثاني: االتجارة العربية البينية:

سجلت قيمة التجارة البينية العربية عام 2010 ارتفاعا بنسبة 3.7% لتبلغ نحو 77.4 مليار دولار، و ذلك مقارنة بقيمة 74.6 مليار دولار في عام 2009. و ارتفعت الصادرات البينية بصورة طفيفة بنسبة 1.2 % لتبلغ قيمتها 77.7مليار دولار في عام 2010، بعد ان بلغت 76.8 مليار دولار في عام 2009. اما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 6.5% لتصل قيمتها الى 77.2 مليار دولار في عام2010 .[1]

أولا: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية:

تأتي المواد الخام والوقود المعدني في مقدمة الصادرات البينية العربية وذالك بنسبة2.52% يليه في المرتبة الثانية الأغذية والمشروبات بنسبة18.2% ثم المواد الكيماوية بنسبة 7.9% وأخيرا الآلات ومعدات النقل بنسبة5.5%.

وفي جانب الواردات البينية العربية احتلت المواد الخام والوقود المعدني أيضا المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة42.7% تلتها الأغذية والمشروبات بنسبة 18.7% ثم المواد الكيماوية بنسبة17.6% والمصنوعات بنسبة 13.4% وأخيرا الآلات والمعدات بنسبة 7.6%.

ثانيا:اتجاهات التجارة البينية العربية:

[1] –نفس المرجع،ص7.

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين،فجانب الصادرات البينية في عام 2010 تركزت فيه صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31% و تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 42% و الجزائر بنسبة 27% ،أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس و المغرب و مصر بنسبة 34% و 32% و 19% على التوالي ،وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في الدولة واحدة الإمارات بنسبة 84%،و صادرات الصومال البينية في الإمارات و اليمن بنسبة 57% و19% على التوالي، و تركزت صادرات العراق البينية في سورية 78% و الأردن 19%، و صادرات عمان البينية في الإمارات بنسبة 73%، وصادرات قطر البينية في الإمارات 54% و عمان 17%،و صادرات ليبيا البينية في تونس 49% ،و أخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات 43% و السعودية 27%.

و في جانب الواردات البينية تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2010 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 56% وتركزت أيضا واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81%،والواردات البينية لتونس في الجزائر بنسبة حوالي 40%،و الواردات البينية للسعودية في الإمارات 38%، و واردات الصومال البينية في جيبوتي 61%،و واردات العراق البينية في سورية 70%، وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات و السعودية بنسبة 37% و 29% على التوالي،و الواردات البينية لعمان في الإمارات 72%، و الواردات البينية للكويت من السعودية بنسبة 40%،و الواردات البينية لليبيا من تونس و مصر بنسبة 34% و 24% على التوالي،و الواردات البينية للمغرب من السعودية بنسبة 44%، و الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات بنسبة 77%.[1]

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات و ا لبلدان العربية

ليست علاقة الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية حديثة النشأة، فقد مارست سياساتها منذ القدم وخير مثال على ذالك شركة نفط العراق والتي تعود أصلا إلى شركات (دويتش بتروليوم، ورويال دويتش،وشل الفرنسية للبترول، حيث مارست عمليات التنقيب منذ سنة 1925،أي أن النفط كان هو الحافز الرئيسي لدخول هذه ، وقد لعب الاستعمار دورا مباشرا في تسهيل عمليات هذه الشركات وتوفير الحماية لها، واتسمت هذه المرحلة بالاحتكار المطلق من جانب الشركات فيما يتعلق بعمليات المسح والاستخراج،فلم تحدد بمساحة ولامدة معينة ، إضافة إلى الحرية المطلقة في تحديد كميات الناتج وجهة تسويقها وتحديد أسعارها[1].

ومع هذا فقد ظلت البلدان العربية حريصة على تأكيد استقلالها شأنها في ذالك شأن غيرها من البلدان النامية والتي عانت عقودا من الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وهكذا رأت في الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستمرار في تلك السيطرة خاصة أن هذا الاستثمار ارتبط في ذهن البلدان النامية بالشركات متعددة الجنسيات وكان الاتجاه العام هو التقليل من المزايا المزعومة لهذه الشركات. [2]

المطلب الأول: دوافع تواجد الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية وحجم أنشطتها الاستثمارية في هذه البلدان.

الفرع الأول: دوافع تواجد الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية

يمكننا أن نصف الأسباب التي من أجلها تواجدت الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية إلى نوعين:

- الأسباب التاريخية (السياسية).
- الأسباب الموضوعية.

أولا: الأسباب التاريخية(السياسية):

ترجع الأسباب التاريخية إلى تلك الأسباب السياسية التي جعلت دول العالم الثالث وإلى مرحلة متأخرة تخضع للاستعمار الغربي وللإمبريالية الرأسمالية، حيث مهد هذا الاستعمار الطريق للشركات الكبرى آنذاك للاستثمار مباشرة في تلك الدول التي جعلت منها مستعمرات ومناطق نفوذ هامة لاسيما من الناحية الاقتصادية.

[1] –صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011،الفصل الثامن:التجارة الخارجية للدول العربية،ص10.

[1] – أسامة عبد المجيد العاني ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات، مجلة شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر 2001 ، ص140.

[2] – سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وصندوق النقد العربي، ديسمبر 1989، ص37.

إن هذه الشركات الاستعمارية الكبرى عملت على استغلال واستنزاف الثروات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها البلدان النامية المستعمرة وتركز نشاطها أساسا في هذه المرحلة الاستعمارية على استغلال المواد الأولية في تموين الوحدات الموجودة في المركز عن طريق التصدير، خدمة لمصالح الشركات الأم والبلد الأصلي لهذه الشركات.

وقد كانت الشركات الرائدة آنذاك هي شركات منجمية وشركات بترولية أوروبية وأمريكية مثل " British Petroleum " و " Royal Dutch Shell " التي تجمعت في شكل كارتلات لأجل تقسيم السوق العالمية، بالإضافة إلى الشركات العديدة التي كانت تستثمر في القطاع ألفلاحي والتي تواجدت بكثرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا[1].

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

بالإضافة إلى الأسباب التاريخية هناك أيضا أسباب موضوعية أدت وحفزت الشركات متعددة الجنسيات إلى التواجد بالبلدان النامية وترتبط هذه الأسباب بالظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المشجعة التي تتميز بها تلك البلدان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتعلق كذلك بالإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها حكومات البلدان النامية قصد جذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وجلبها فوق ترابها حيث تشكل هذه الإجراءات حوافز مغرية من شأنها دفع تلك الشركات الأجنبية للاستثمار في البلدان النامية.

1. **العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية:**

وتتمثل هذه العوامل في النقاط التالية:

- وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف ميادين الصناعة.
- ضمان مصادر التموين بالمواد الأولية كما في القطاع الاستخراجي: بترول, معادن.
- توفر المناخ الطبيعي المشجع للإنتاج خاصة ما يتعلق بالقطاع ألفلاحي مثال: استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الفلاحية في أمريكا اللاتينية.
- وجود مواقع أرخص للإنتاج في البلدان النامية لخدمة السوق العالمية، مثل وجود اليد العاملة الرخيصة وكذلك انخفاض تكاليف النقل والتعريفة الجمركية.
- استغلال فرصة سعة الأسواق بالبلدان النامية باحتلال مكانة استراتيجية فيها مع العلم أن هذه الأسواق تزخر بطاقات قوية تشكل دافعا قويا للشركات متعددة الجنسيات من أجل أخذ قرار الاستثمار داخلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غياب المنافسة المحلية في تلك البلدان مما يسمح باحتكار السوق قبل امتلائه بالمنافسين.
- إزاحة المؤسسات المحلية التي تريد الدخول في المنافسة مع الشركات الأجنبية في السوق العالمية.
- مراقبة الأسواق الخارجية لإمكان التصدير من مواقع استراتيجية من الناحية الجغرافية.

2. **العوامل القانونية والإدارية:** ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- إجراء العقود والاتفاقيات الثنائية بين البلدان النامية المضيفة والبلدان المصنعة الأصل للشركات متعددة الجنسيات.

- إجراءات تشجيعية ذات طبيعة ضريبية:
  - تخفيضات ضريبية
  - إهلاك مشاريع
  - قروض الضرائب
- إجراءات تشجيعية ذات طبيعة مالية:
  - قروض
  - قروض بمعدلات تفضيلية
  - ضمانات تعويض القروض

[1] – فريد بيالة، الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية:علاقات- آثار- مواقف،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر، 1996، ص 89.

- إجراءات تشجيعية ذات طبيعة غير مالية:
  - منح الأراضي
  - منح عمارات صناعية بأسعار منخفضة
  - المساعدات في إنجاز بعض المنشآت القاعدية
- إجراء منح حريات مختلفة:
  - حرية استيراد رأس المال والتجهيز
  - حرية إرجاع رأس المال, الحصص, الفوائد والأرباح إلى الشركة الأم
  - حرية استخدام العمالة الأجنبية
- إجراء خلق المناطق الحرة للتصدير وكل ما تتضمنه من تسهيلات وتشجيعات هامة كالتخفيضات الضريبية ومزايا أخرى لا يستهان بها مثل: الإعفاء من الحقوق الجمركية, الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز.....الخ.

الفرع الثاني: حجم الأنشطة الإستثمارية للشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية

لقد تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي حيث تدل التقديرات الحديثة أن هناك اليوم نحو65000 شركة متعددة الجنسيات وقرابة 850000 فرع تابع لها في شتي أرجاء العالم، وحسب إحصائيات عام 2004 فإن هذه الفروع توظف حوالي 54مليون موظف أما رقم أعمالها فقد بلغ قرابة 19 تريليون دولار حيث تجاوز بمقدر الضعف قيمة الصادرات العالمية في نفس العام، وتستأثر هذه الفروع الآن بحوالي عشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية.

وقد ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي العالم النامي والي بلدان أوروبا الشرقية موزعة بطريقة غير متكافئة، ففي عام 2005 حصلت اكبر خمسة بلدان متلقية علي مانسبته62% من مجموع التدفقات الواردة الي البلدان النامية بينما بلغ الرقم المقابل للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه الي بلدان أوروبا الوسطي والشرقيةّ 74%.

وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي البلدان النامية من 238 مليار دولار في عام 2000 إلي 205 مليار دولار في عام 2005 إلا أن الجزء الأكبر من هذه الانخفاض اقتصر علي عدد محدود من البلدان المضيفة.

وقد بقيت البلدان الأفريقية تشكل متلقيا هامشيا للاستثمارات رغم أن هذه التدفقات الواردة إليها قد ارتفعت من 9 مليارات دولار سنة 2004 إلي أكثر من 17 مليار دولار في عام 2005، وهذه الزيادة تبدو ملفتة للنظر لأول وهلة ولكنها تخفي حقيقة أن تدفقات الاستثمار في معظم البلدان الأفريقية قد ظلت تقريبا علي نفس المستوي الذي بلغته في عام2003، أما الزيادة بمقدار 8 مليارات دولار فتعزي الي حد بعيد الي عدد قليل من مشاريع الاستثمار سيما في جنوب إفريقيا والمغرب.

وعلي الرغم من أن البلدان الأفريقية لم تتلق سوي ما نسبت2%من التدفقات العالمية من الاستثمارات الواردة بالنسبة الي حجمها الاقتصادي فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه الي إفريقيا لم يختلف اختلافا كبيرا عن حجم الاستثمار الموجه الي المناطق النامية الأخرى، كما أن النمط الإجمالي يخفي بعض بعض التطورات علي المستوي القطري بما في ذالك علي مستوي أقل البلدان نموا مثل أوغندا، كما أن الأرقام الحديثة تدل علي أن التكوين القطاعي لتدفقات الاستثمارات في البلدان الأفريقية آخذ في التغيير فبينما وجه ما يزيد عن نصف تدفقات الاستثمارات الواردة الي القطاع الأولي وبخاصة البترول ، أصبحت تدفقات الاستثمارات الي صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل والنقل تتسم بأهمية تكاد تكون متساوية علي السنتين الماضيتين وهذا يدل علي توسع تدريجي في فرص الاستثمار مع مرور الوقت و مع مرور الوقت وإن كان بوتيرة بطيئة.[1]

وقد انخفضت تدفقات الاستثمار إلي البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من134مليار دولار في عام 2003 إلي 102 مليار دولار في عام 2004.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة تعاملها مع البلدان العربية

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص 15.

إن الاستثمارات الأجنبية الوافدة علي البلدان العربية قد تركزت و بشكل واضح في مجالات معينة من مجالات الاستثمار وفي دول تركزت بشكل واضح في مجالات معينة من مجالات الاستثمار وفي دول عربية بعينها, فذهب معظمها إلى قطاع الطاقة وكان نحو 80% من إجمالي صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الوطن العربي في عام 1996 من نصيب ثلاث دول هي مصر والمغرب و تونس.[1]

هذا وقد شهدت الشركات متعددة الجنسيات تجديدا مهما في تنظيم علاقاتها بالاقتصادات العربية بعد عام 1974م, وقد شمل ذلك الإطار التنظيمي التالي:

الفرع الأول:عقود مشروعات تسليم المفتاح

في هذه الحالة تقوم شركة أجنبية وهي عادة ما تكون شركة متعددة الجنسيات بتنفيذ جميع الخطوات التي تتطلبها إقامة مشروع كامل من البداية إلى النهاية، في مثل هذه العقود ينتظر من الشركة متعددة الجنسيات القيام بعدد من الواجبات أهمها: تقديم المعرفة والتكنولوجيا بشقيها الصلب واللين والتصميم وبناء الأشغال وإقامة الورش أو المصانع, كما تتضمن كذلك تدريب العمالة الفنية وإعداد العمال وتجهيزهم للقيام بالعمل وحل المشكلات التي تنجم عن التشغيل الأول للمشروع.

بعد التأكد من سلامة ونجاح المشروع تسلم الشركة متعددة الجنسيات للبلد المستورد مفتاح المشروع[2].

وتعتبر الدول العربية من أكثر مناطق العالم من حيث اللجوء إلى هذا النمط من الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات، وتوافينا بعض الدراسات أن عدد المشروعات التي تم تنفيذها في الوطن العربي خلال الفترة(1958-1976) وفق هذه الطريقة بلغ 584مشروعا في ميادين البترول والصناعة البتروكيمياوية.

إن الأساس الموضوعي للنمو الاستثنائي لهذا الشكل وأشكال النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات كان تراكم الثروة البترولية في الأقطار العربية المنتجة للنفط والتوسع الكبير في الاقتراض من المصارف العملاقة متعددة الجنسيات لدول وحكومات العالم الثالث ومنها حكومات بعض الدول العربية، ومن هذا المنظور مثلت عقود تسليم المفتاح أسلوبا مربحا للغاية وقليل التعرض لمخاطر الاستثمار المباشر وفي نفس الوقت يؤدي وظيفة تدويل الاقتصادات العربية وإدماجها في السوق الرأسمالية العالمية[3].

إن هذا النوع من تنفيذ المشاريع يتميز بتكلفته الباهظة، حيث أن الشركة هنا تقوم عادة بتقدير التكلفة الإجمالية دون الإفصاح عن بنود التكاليف بصورة تفصيلية، ضف إلى ذلك أن هذه الشركات ترفض بيع التكنولوجيا بصورة مجزأة.

وتشير البيانات المتاحة عن تكلفة مشروع الألمونيوم المقامة في بعض دول الخليج إلى مدى الزيادة الكبيرة في تكلفتها مقارنة بنفس المصانع المقامة في الدول المتقدمة, حيث أن المصنع العام في البحرين والذي تصل طاقته الإنتاجية إلى حوالي 40ألف طن سنويا بلغت تكلفته 100 مليون دولار وفي حين بلغت تكلفة المصنع المماثل المقام في هولندا بطاقة إنتاجية 170 ألف طن سنويا حوالي 114 مليون دولار, وفيما وصلت تكلفة المصنع المقام في دبي بطاقة إنتاجية 135 ألف طن سنويا 500 مليون دولار لم تتجاوز تكلفة المصنع المقام في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة 170 ألف طن سنويا: 400 مليون دولار.

الفرع الثاني: عقود الإدارة

وتقوم الشركات متعددة الجنسيات هنا بالوظائف الإدارية والفنية لتشغيل المشروعات خلال فترة زمنية محدودة تتراوح عادة ما بين 3 إلى 5 سنوات ولقد أصبحت عقود الإدارة من الوسائل الأساسية لتواجد الشركات متعددة الجنسيات في أسواق كانت مغلقة تقليديا في وجه رأس المال الأجنبي مثل أسواق الدول الإشتراكية أو أسواق أصبحت مغلقة في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في بعض بلدان العالم الثالث ومن بينها عدد

[1] - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلي جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 46.

[2] - محمد مقداد، نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية، مجلة التجديد،مجلة فكرية نصف سنوية محكمة، تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة الرابعة، العدد السابع، فبراير 2000/ ذو القعدة 1420هـ، ص ص 106-107.

[3]- مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها علي منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998،ص 388.

من الدول العربية بعد إجراءات التأميم وتوسيع نطاق القطاع العام ومن هنا عرفت عقود الإدارة في إطار شركات القطاع العام في العديد من الدول العربية وخاصة في مجال الصناعة النفطية.

وفي الواقع فقد أتاحت عقود الإدارة للشركات متعددة الجنسيات الفرصة لتعديل استراتيجياتها التجارية والتسويقية بما يتلاءم والتغيرات الناجمة عن الضغوط الراهنة ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الثالث بصفة عامة وبعض بلدان العالم العربي بصفة خاصة.

الفرع الثالث: التراخيص والاستشارات الهندسية

يعني الترخيص منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من صنوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتر معين في مقابل ريع نقدي ويكون هذا المنتج مقيدا بقيود معينة.

ويحقق هذا النظام مزايا مهمة الشركة متعددة الجنسيات ومن هذه المزايا حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع والتقادم والتقليد وحماية أسواق الصادرات، هذا إضافة إلى أن الترخيصات عادة ما تكون مصاحبة لأحد أوجه النشاطات الأخرى للشركات متعددة الجنسيات مثل عقود الإدارة واتفاقيات المساعدة الفنية والرقابة على النوعية وأحيانا المشروعات المشتركة.

وينتشر اللجوء إلى هذا الأسلوب في الوطن العربي وفي كافة المجالات وإن كان يميل إلى التركز في الصناعات التحويلية وخاصة صناعة الدواء والصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية والصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونيات وهي جميعا صناعات تجميعية، هذا إلى جانب قطاع الخدمات الحديثة وخاصة معالجة البيانات، وبالتالي فإن اللجوء إلى هذا الأسلوب كإجراء منفصل عن بقية أنشطة الشركات متعددة الجنسيات يكاد يقتصر على البلاد التي تطورت في هذه الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات[1].

من خلال ما تقدم يتضح أن عقود مشروعات تسليم المفتاح وعقود الإدارة والأشكال المختلفة للمشاركة واتفاقيات التراخيص، قد أصبحت البدائل الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن الأدوات الرئيسية للاحتفاظ بمصالح الشركات متعددة الجنسيات لا في بلدان العالم العربي فحسب بل في مختلف بلدان العالم الثالث.

ونلاحظ بصفة عامة اتجاها تصاعديا لتدفقات الاستثمارات المباشرة، غير أن هذا النمط يتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو و يشير ذلك بوضوح إلى الطبيعة غير المستقرة للمنطقة العربية كهدف لهذه الاستثمارات.و خلال الفترة 1990-2001 حصلت المنطقة في المتوسط على حوالي 0.75% من إجمالي الاستثمارات، و حصلت أيضا على 3.1% من إجمالي الاستثمارات للدول النامية، فنسبة الاستثمارات إلى الناتج في كل من البحرين و تونس تساوي 2.29% و تبلغ 1.3% في كل من الأردن، السودان، قطر، مصر و المغرب، و لقد تلقت مصر اكبر قيمة للاستثمارات، و شهدت السعودية أوسع التقلبات و أكبرها في حجم الاستثمارات[2]. فبالنسبة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالدول العربية تصنف بالدول غير الجاذبة فتشير البيانات إلى أن إجمالي الدول العربية استقطبت 62.6 مليار دولار سنة 2006 من أصل 1.3 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.7% من هذا الإجمالي ويعود ذلك إلى ضيق الفجوة التكنولوجية بين الشركات المحلية و الأجنبية، و طبيعة الاستثمار الذي يسعى للحماية التجارية و لا يساهم في تحسين توزيع و كفاءة الموارد و عدم وجود قدرات مؤسسية و اقتصادية داعمة[3].

وقد ارتبطت الشركات متعددة الجنسيات بقطاع البترول العربي باعتبارها شركات احتكارية طبقا لعقود الامتياز ذات نفوذ هائل علي اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للبترول.[4]

إن طبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان النامية والعربية علي وجه الخصوص تعكس نتيجة أساسية وهي تكريس التبعية الاقتصادية، أي تبعية هذه البلدان لمنظومة العالم الرأسمالي وتنجم عن ذالك العديد من الآثار الغير مباشرة تتمثل في انكشاف اقتصاديات البلدان النامية وقلق موازين مدفوعاتها وتشوه هياكلها الاقتصادية مما يؤدي إلي اضطرار هذه البلدان للسير في فلك الاقتصاديات النامية.

---

[1] - مجذاب بدر عناد ، محي الدين حسين، مرجع سابق، ص 390.

[2] - سالم توفيق النجفي و آخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق و التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 2005، ص 194.

[3] - بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص 264.

[4] - مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين، مرجع سابق ،ص380.

المطلب الثالث:آفاق المستقبل الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد العربي:

يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005 إلي تزايد الانتشار العالمي للشركات متعددة الجنسيات وبينت نتائجه أن النمو الكبير والسريع في إجمالي مبيعات هذه الشركات كانت استجابة للزيادة في حجم المبيعات الأجنبية، يرافق ذالك تزايد في حجم إنتاج هذه الشركات حاليا ومستقبليا إضافة الي تزايد الاندماج ما بين الشركات لخلق شركات أخطر وأكثر تغلغلا مما سهل انتشارها دوليا من جراء إنشاء التحالفات الإستراتيجية فيما بينها مما يوسع قاعدة استثماراتها الخارجية[1].

وتتجه أسبقية الاستثمار بالنسبة لهذه الشركات الي آسيا وأمريكا اللاتينية ثم يتبعه الاستثمار في وسط وشرق أوروبا ويرجع سبب توجه الاستثمارات الي تلك المناطق التي تتوفر الأسواق المحلية حيث يعطي مدراء هذه الشركات ضعف الأهمية لما يعطوه لمعيار انخفاض كلفة العمل عند إصدار القرار بتوجيه الاستثمار.

كما كان للتغيرات القانونية التي طرأت في تلك البلدان والمتمثلة بالخصخصة وتسهيل عملية دخول الأموال إضافة الي ارتفاع مستوي مهارة العمالة مقارنة مع بقية البلدان النامية، كل ذالك حفز الشركات متعددة الجنسيات لاختيار تلك المناطق.

لا توجد محددات معينة تعيق توجه استثمارات الشركات متعددة الجنسيات فهي موجهة لكافة فروع الصناعة التحويلية سواء كانت تتطلب تكنولوجيا عالية أو فروعا خدمية إذ تكون استجابة لتغير أنماط الطلب الكائنة في أسواق تلك المناطق فتتوزع استثمارات الشركات ما بين إنشاء البني الأرتكازية أو في الخدمات المصرفية، كما تتغلغل في صناعة السيارات وخدمات الأعلام وغيرها.

ومنذ وقت ليس بالقليل يجري إعداد الساحة الدولية كي تتأقلم وتوسع الشركات متعددة الجنسيات، فما شروط البنك الدولي عند منحه القروض للبلدان النامية من حيث تنفيذ برامج التكيف الهيكلي من تحرير للأسعار وخصخصة وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية والسعي لزيادة صادرات تلك البلدان، إلا أداة لزيادة الانتشار العالمي لهذه الشركات وبالتالي زيادة تغلغلها في اقتصاديات البلدان النامية ومن ثم التحكم بها.

تميزت مسارات القروض الممنوحة من البنك الدولي في تحديد وجهة وجهة النشاط الاقتصادي التي يرغب البنك في تنشيطه أو الحد منه، والمثال علي ذالك فإن القروض المقدمة الي قطاعات البني الأرتكازية كانت لتسهيل جهود الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال الموارد الطبيعية في تلك البلدان، كما كان حظ البلدان النامية التي تمنح تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر أوفر في الحصول علي قروض البنك.

كما ساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات فبسعيه لمعالجة موازين مدفوعات البلدان أوصي بمقترحات تهدف إلى ضرورة تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الوفر في العملة الصعبة، و بسبب ضعف قدرة البلدان النامية في مجال التصنيع الدولي اضطرت إلى فتح المجال إما الشركات متعددة الجنسيات لتنشئ حلقاتها الإنتاجية فيها.

وتسعي منظمة التجارة الدولية إلي تحرير التجارة بين دول العالم وإزالة كافة القيود والشروط التي من شأنها الحد من هذه الحرية، إلا أن واقع الحال يبرز تفوق الدول المتقدمة بشكل لا نظير له علي البلدان النامية وفي كافة المجالات وعليه فإن فتح الأسواق لن يقود إلا إلي اكتساح الشركات متعددة الجنسيات لأسواق البلدان النامية والقضاء علي المؤسسات المحلية لعدم قدرتها علي الصمود أمام المنافسة وكذلك عدم قدرة الدولة علي توفير الحماية لها بسبب بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وعليه فإن أدوات النظام الاقتصادي العالمي من بنك وصندوق دوليين ومنظمة تجارة عالمية قد سخرت لتعظيم وتسهيل تغلغل وانتشار الشركات متعددة الجنسيات عالميا وكيف لا، فلابد لها من ذالك فهي قلب ومحرك العولمة، حتى أن البعض يري أن عالم الغد أي اقتصاد مابعد2025 سوف يحتوي علي عدة شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة تعمل كلها علي مستوي عالمي وفيها من التشابه أكثر مما فيها من الاختلاف بصرف النظر عن تركيبة أسهمها، وهذا يعني الانتقال من الشركات متعددة الجنسيات الي الشركات العالمية ما فوق متعددة الجنسية.

لقد تبنت الدول الصناعية السبع الكبرى، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة متابعة الشركات متعددة الجنسيات في اتجاه خلق سوق واحدة وإطلاق العملية الاقتصادية الدولية عبر الحدود، والهدف من ذالك إنشاء إستراتيجية جديدة لاستيعاب العولمة والاستفادة من عناصرها هي إستراتيجية تحرير الأسواق

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، مرجع سابق، ص 01.

الوطنية أو دمجها في السوق الواحدة فهذا الإدماج هو الذي يسمح في نظر الدول الصناعية باستغلال التقنية المتاحة أحسن استغلال وهو الذي يزيد من الإنتاج ويحسن الإنتاجية العالمية، كما يساهم في اطراد النمو وتزايد حجم التجارة العالمية كما تري أنه هو الذي يفتح للبلدان الفقيرة فرصة الحصول علي الاستثمارات ورؤوس الأموال التي ستساعد في المستقبل.

وبذالك تضمن الدول الصناعية تقاسم السوق العالمية الجديدة فيما بينها والحصول علي أكثر ما يمكن من المنافع في السوق الموحدة، حيث أظهرت تجربة البلدان النامية أن اقتصادياتها الضعيفة لا تستطيع أن تحقق الاندماج في السوق العالمية، من دون التهديد بإمكانية انهيار اقتصادها أو أن ينقرض تحت ضغط الشركات الكبرى القادر علي المنافسة.

وهكذا ارتبطت بعملية العولمة عملية لاتقل عالمية عنها،هي توحيد استراتيجيات دول العالم جميعا في إطار إستراتيجية واحدة هي إستراتيجية التصحيح الهيكلي والتخصيص وإعادة الارتباط بالسوق العالمية.

وقد أدي تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية الي العالم الغربي، كما أتضح أن التبعية التي لامناص منها في أي بلد عربي هي التبعية التكنولوجية التي ألمت بالبلدان العربية الغنية منها، فالتفوق التكنولوجي للعالم الغربي هو الذي أدي إلي تحول سوق النفط من سوق المنتجين إلي سوق مستهلكين، وبالتالي يحتم استمرار انخفاض أسعار هذا المورد.

إن تفاقم تطور الشركات متعددة الجنسيات وامتداد انتشارها الأخطبوطي في كل المجالات والاتجاهات في ظل معطيات التدهور للتأخر الصناعي التقني في البلدان العربية لا يلحق التبعية باقتصادياتها فحسب بل يعرضها الي خطر أكبر يتمثل بخطر التهميش ولما لذالك من أثر سلبي يفقدها سيطرتها في بسط نفوذها حتى في تحديد أسعار صادراتها مما يجعل مواردها عرضة لرغبات المشترين، فتبقي حالة القلق واللايقين في اقتصادها الوطني.

إن مجابهة خطر الشركات متعددة الجنسية يعني مجابهة مخاطر العولمة كلها ولايتم ذالك إلا في بذل جهود واسعة لتحقيق تنمية شاملة ومستمرة في كل البلدان العربية وعلي المستوي الوطني.

ولايمكن لهذه التنمية أن تتم إلا بالاعتماد علي الموارد الوطنية بصورة رئيسية وتنمية هذه الموارد بصفة مستمرة والنظر الي أي موارد أجنبية كمكمل أو إضافة الي الموارد التي يجري تعبئتها داخليا بما يتيح للبلد أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار وكذلك القرار[1].

ويدخل ضمن تعبئة الموارد وتنميتها ضرورة زيادة حجم الادخار المحلي ليكون قادرا علي تمويل الاستثمار الضروري للتنمية وتوجيه هذه المدخرات لتحقيق استثمار عيني يزيد القدرات الإنتاجية في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة بما يتيح توظيفا فعالا للعنصر البشري.

ويتطلب ذالك أيضا بناء قاعدة وطنية وقومية للعلم والتقانة لكي تتمكن البلدان العربية من المشاركة في تحقيق التقدم العلمي والتقني ولتحقيق الأخذ والعطاء بقدر مناسب من التكافؤ.

لم تفرض منظمة التجارة العالمية في شروطها لاكتساب عضويتها شرط هيمنة القطاع الخاص في البلد المنتمي اعتباطا، ذالك لأن التعامل معه أسهل ويمكن التأثير عليه وجره إلي أهداف ومخططات الشركات متعددة الجنسيات من خلال توافق رغبات الاثنين في تحقيق الربح السريع والمضمون ودوام النمو المضطرد والتوسع والانتشار، وعليه لابد للبلدان العربية من قطاع عام كبير يستطيع الوقوف أمام هيمنة الشركات متعددة الجنسيات يتصف بالفاعلية وينشط في المجالات التي يخشى القطاع الخاص من الخوض فيها أو تحمل مخاطرها لارتفاع تكاليفها أو غير ذالك، معتمدا أسلوب الكفاءة وواضعا إياها كدليل عمل له مع ضرورة تحرره من سيطرة البيروقراطية من خلال إتباعه لنظم الإدارة الحديثة في ربط الكفاءة بالعائد في بيئة اقتصادية عادلة مع نشاط القطاع الخاص، علي أن يكون ذالك مدعوما بوجود حكومة وطنية تضع هذا التوجه كهدف أساسي لها مستفيدة من أساليب التخطيط والإدارة للموارد وللعاملين ولكل أجهزتها التنفيذية.

تتوافر إمكانيات مالية عالية في بعض البلدان العربية وهناك كفاءات علمية وفنية ذات مستوي ماهر في بلدان أخري، يمكن تحديد هذه الموارد المالية والبشرية عن طريق إقامة المشروعات العربية المشتركة، إلا أن تجربة هذه المشروعات مليئة بالسلبيات وبالنتائج المخيبة للآمال.

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، مرجع سابق، ص 05.

إن من ابرز نقاط ضعف المشاريع والشركات العربية المشتركة هي نظرة البلدان الأقل ثراء إلي البلدان الثرية كمجرد مصدر تمويل أو مجرد مستخدم لعمالة خارجية، لذا فإن المناخ الملائم للنهوض بالتنمية التقنية المتكاملة تقع مسؤوليته أساسا علي البلدان التي تمتلك مهارات إدارية أفضل وكذالك تملك تراكما معرفيا وتقنيا أوسع يمكنها من دراسة وطرح مشاريع عربية تزيد الترابط الإنتاجي بين البلدان العربية وتوطن الإنتاج في الأماكن والأقاليم الأكثر ملائمة للنشاط في إطار يبعد عن أي نظرة قطرية.

إن من شأن مثل هذه المشاريع الحد من الحاجة إلي التمويل الخارجي وكذلك تعزيز عملية البحث والتطوير الوطنية التي تخلق القاعدة الصناعية المتطورة التي تتمكن من كسر طوق التبعية وتقف ضد محاولات التهميش.

المبحث الثالث: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة اكتساح العولمة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسيات :

تتوفر البلدان العربية على كافة المقومات التي تجعل منها اقتصادا متكاملا، فالبلدان العربية تتمتع بموارد ضخمة ومتنوعة هامة سواء من ناحية حجمها وكمياتها أو من ناحية درجة أهميتها للبلدان العربية نفسها بل للعالم أجمع.

إن البلدان العربية بما فيها من طاقات وثروات طبيعية وبشرية توفر لها أكبر الإمكانات لتصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي.

إن البلدان العربية لديها من المقومات المشتركة في الدين و التاريخ واللغة والعادات والتقاليد ووحدة الكفاح والهدف مما يجعل التكامل الاقتصادي حلقة ضرورية من حلقات الوصول إلى هدف الأمة الأسمى في الوحدة الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي :

إن أصل كلمة التكامل لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا.

ولقد أختلف في تعريف التكامل الاقتصادي من اقتصادي إلى آخر، فالتكامل الإقتصادى كعملية يشمل الإجراءات كافة والتي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة، ويعرض بيلا بلاسا نموذجه للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي كمايلى[1]:

1- **منطقة التجارة الحرة**: يتم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين الدول المشاركة إلا أن كل منها يحتفظ بتعريفيها اتجاه الدول غير الأعضاء.
2- **الإتحاد الجمركي:** ويتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وهذا شكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلابلاسا أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه.

[1] - حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد 20، القاهرة، مصر،صيف 2000، ص59.

3- **السوق المشتركة**: يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل إنسيابهما من مكان إلي آخر بين الدول الأعضاء.

4- **الإتحاد الاقتصادي:** وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة، حيث إنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة لدول الأطراف في اتفاقية الوحدة .

5- **التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي:** هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق، حيث يتم إذابة إقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا يكون لقراراتها في الشؤون اقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء. ولكن يجب أن لا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

وأما ميردال فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز مابين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط علي مستوى دولي بل أيضا على مستوى قومي.

والتكامل من وجهة نظر أخرى هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الإقتصادى بين الدول، إن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية.

في حين يعني التكامل الاقتصادي إزالة هذه العقبات والعوائق، أما الوحدة الاقتصادية وهي ذروة التكامل اقتصادي فتعني إزالة كل العقبات والعوائق ليصبح الاقتصاد ومجال نشاطاته كلا لا يتجزأ.

إن الاتفاقات التجارية بين الدول تدخل ضمن نطاق التعاون الاقتصادي، أما إزالة بعض العوائق والعقبات كإنشاء منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة فهي تدخل ضمن نطاق عملية التكامل الاقتصادي.

هذا وتعتبر علاقات التعاون الاقتصادي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت أيضا بظهور الدولة المنظمة وعلى أساس احترام سيادة الدول[1].

والدول النامية ومنها الدول العربية بحاجة أولا إلى خلق التجارة وليس تحرير التجارة والسبب يعود إلى أن الدول النامية والدول العربية عليها أن تتوجه إلى استغلال مواردها وتنويع الهيكل الإنتاجي مثل الدول المتقدمة لتستطيع أن تتبادل السلع فيما بينها فالتعاون في شتى المجالات من خلال المشروعات المشتركة يساعد علي تنويع الهيكل الإنتاجي وتسهيل حرية انسياب السلع والتدرج في إتباع أشكال التكامل الاقتصادي من منطقة التجارة الحرة إلى الشكل الأخير وهو الاندماج والتكتل الاقتصادي أسوة بالإتحاد الأوربي والتي تتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة ويحاول أن يصل إلى الشكل الرابع من أشكال التكامل الاقتصادي وهو الإتحاد الاقتصادي.

و بصيغة أخرى التكامل الاقتصادي العربي هو تلك العملية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة و متطورة في البلدان العربية، التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر من التبعية، و تحقيق التنمية[2] ، فالتكامل لا يعني كما يتوهم البعض إلغاء لوجود الدولة العربية، كما لا يلغي الحدود الاقتصادية فيما بينها، و إنما الغاية الحقيقية منه هي التنمية، التي تستهدف بدورها تعجيل تطور الوطن العربي و تحقيق العدل الاجتماعي من خلال زيادة الدخل الوطني و توزيعه بالعدل[3].

---

[1] - نفس المرجع، ص61.

[2] -جمال عمورة، هلال رحمون، مداخلة بعنوان المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف 8-9 ماي، 2004، ص 11.

[3] -عبد القادر رزيق مخا دمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر،2009، ص34.

المطلب الثاني: فوائد ومقومات وضرورة التكامل الاقتصادي العربي

الفرع الأول:التكامل الاقتصادي العربي: لمحة تاريخية

نظرا للأحداث التاريخية في القرن العشرين وخاصة في النصف منه ، فقد أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطلع للوحدة الاقتصادية والسياسية.

وقد أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي في العالمين الرأسمالي والاشتراكي وكذالك بين الدول النامية وبخاصة دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية وأقطار العالم العربي.

وهذا ما حدي ببعض الاقتصاديين بتسمية هذا العصر بعصر التكامل، كما أن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة.

لقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الرسمي، هو تاريخ إنشاء الجامعة العربية نفسها في 23مارس 1945 الذي تمثل في ظهور الأجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي.

وفي عام 1950، وإثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي حين أبرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وأنشئ بموجبها المجلسين التوءمين وهما المجلس الاقتصادي ومجلس الدفاع المشترك.

ومنذ عام 1953 عقد المجلس الاقتصادي أكثر من 28دورة وكانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول فبدأ من مرحلة التعاون والتنسيق صعودا إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية، في حين صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في عاكم1957 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/04/30 .

وفي عام 1964 أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السوق العربية المشتركة، وكان فقط بين أربع دول عربية وهي: الأردن ومصر والعراق وسوريا، وانضمت ليبيا والسودان بعد عام 1977.

وكان من أهم أهداف السوق العربية المشتركة مايلى:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الموال
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وفي عام 1981 أنشئ أيضا مجلس التعاون الخليجي بين الدول العربية الخليجية وهي السعودية وعمان والكويت قطر والبحرين ودولة الأمارات العربية المتحدة، ورغم وجود هذه الاتفاقية الموقعة بين هذه الدول منذ عام 1981 إلا أن هناك مشاكل موجودة بين هذه الدول.

وفي عام 1989 تم أنشاء تجمعين اقتصاديين إقليميين بين الدول العربية:

-اتحاد المغرب العربي: ويشمل كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

- مجلس التعاون العربي: ويشمل كل من الأردن ومصر والعراق واليمن.

ولكن في الوقت الحاضر لا يوجد سوي اتحاد المغرب العربي وهو شبه مشلول، أما مجلس التعاون العربي فقد انتهي وخاصة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991.

إن عقد الخمسينيات يعتبر نقطة تحول في تصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي، فالمجالس الشمولية مثل مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي كانت محدودة الفعالية بحكم نشأتها وتكوينها، فلم تحقق تقدما يذكر عن طريق التكامل واكتفت بعقد اتفاقات لتحرير المبادلات تكرر تعثر تنفيذها تعديلها.[1]

وتعرض كثير من قرارات المجلس الاقتصادي للشلل لسبب تحفظ عدد من الدول عليها.

و لتوضيح درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي أكثر و تبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] - Thierry Apotrker, Morgane lohezic et Emilie Grozet, L'intégration économique régionale au moyen orient, conditions requises et possibilities futures, colloque International : les nouvelles frontières de l' UE ,Marrakech , Maroc , 16-17 Mars 2005 , p p 13-14.

الشكل رقم(11):درجات التكامل الاقتصادي.

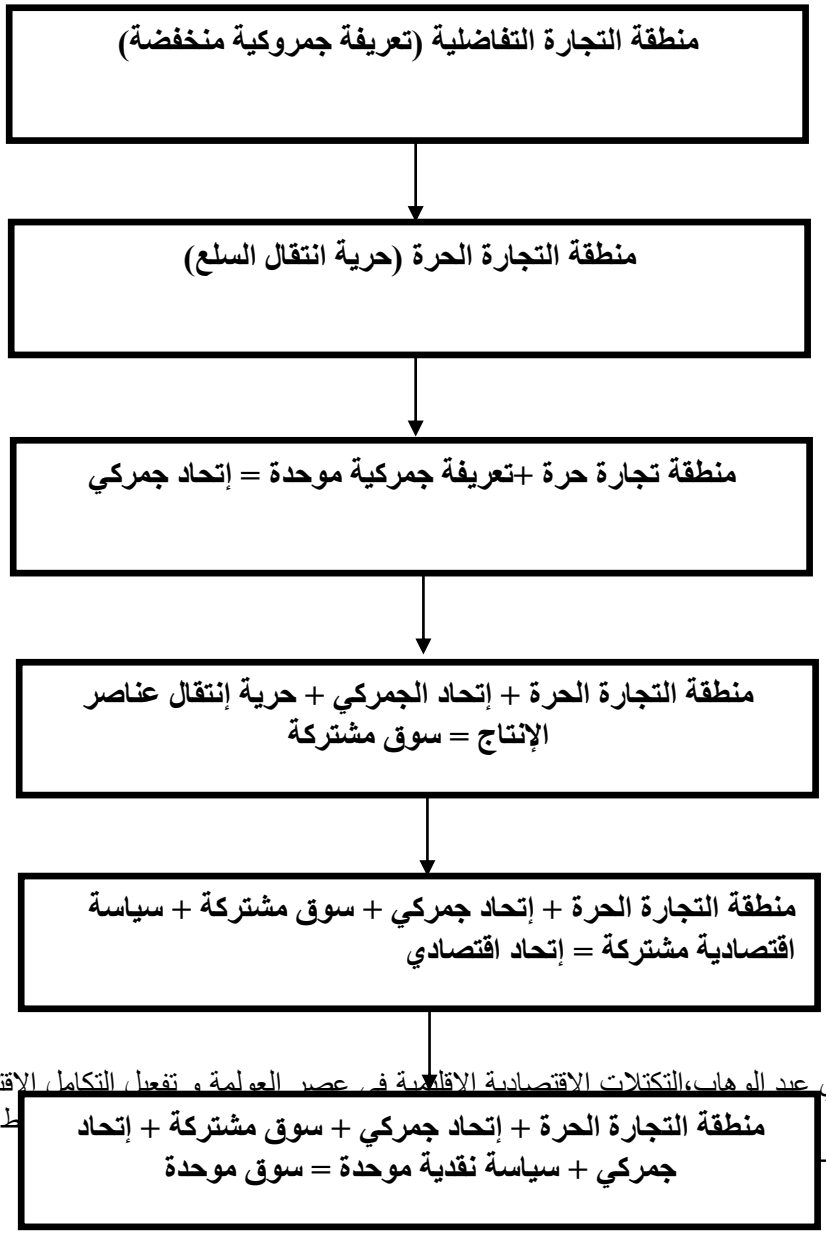

المصدر:رميدي عبد الوهاب،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب ط،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-

الفرع الثاني:فوائد التكامل الاقتصادي العربي

إن المجتمعات اليوم تختلف كل الاختلاف عن المجتمعات القديمة التي كانت تعتمد في حياتها على ذاتها، بل إن المجتمعات اليوم تعتبر مجتمعات تخصص تكمل بعضها البعض من هنا بدأت فكرة التكامل تأخذ أهميتها

لأن المشروعات الكبيرة والوحدات الاقتصادية المتزايدة التي يغطى إنتاجها عدة أسواق حلت محل المشروعات الصغيرة والوحدات الصغيرة التي لا تستوعب إلا جزءا صغيرا من السوق المحلى[1].

وهناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأي مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القريب وإنما يلزمه حقبة منة الزمن.

إن فوائد التكامل اقتصادي عديدة وبالفعل حققتها وبنفسها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي وهي فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي وسواهم.

ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي:

1.يخلق التكامل الاقتصادي سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة.

وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلا طيبا للبدء في تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه، تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذالك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقا جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

2.يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوي العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصا أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة، كما يحقق فرصا أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.

3. يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد، واستغلال الأمكانات الاقتصادية، ويحقق هذا عائدا اكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجا وتشغيلا لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.

وتنعكس آثار ذالك أيضا على زيادة الإنتاج والدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول.

4.كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي انه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامة وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوي عاليا من الخبرات الفنية أو أسواقا واسعة للاستفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييدا وتشغيلا وإنتاجا وتوزيعا والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

5.يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفا أكثر في السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والإستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي سيعمل على أن يحقق لها شروطا أحسن لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى ، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

6.يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذالك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينهم.

7.يساعد التكامل الاقتصادي علي توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة علي نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها.

الفرع الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تدل الدراسات إقتصادات البلدان العربية على وجود مقومات خاصة بهذه البلاد بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

1.إن البلدان العربية تستحوذ على موارد طائلة فتبلغ مساحتها الكلية حوالي 14 مليون كم مربع، ويزيد عدد سكان البلدان العربية عن 240 مليون نسمة منهم حوالي 80 مليون عامل.

[1] - خالد بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2000، ص65.

ويضم العالم العربي حوالي 60% من احتياطي النفط المؤكد عالميا، مع عديد من الموارد المعدنية الأخرى كما يضم موارد كبيرة من المياه والأراضي الخصبة لاسيما في مصر والسودان.

وهناك قاعدة تكنولوجية لابأس بها في بعض الدول العربية، ناهيك عما تتمتع به دول عربية غير قليلة مثل مصر ودول الخليج العربية وتونس من بنية تحية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والأنفاق والموانئ والمطارات وشبكات المياه والصرف والكهرباء والغاز والمياه، وبنية أساسية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق وغيرها.

وتمثل الدول العربية سوقا عريضة تضم حوالي 240 مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو عميل للخدمات، كذالك تتوافر المنطقة العربية لاسيما دول الخليج العربي على رؤوس أموال كبيرة، لكن منها أموال كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على 750مليار دولار[1].

2.موقعها الإستراتيجي، حيث تحتل البلدان العربية موقعا ممتازا له أهميته خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا و أوروبا ويطل أيضا على بحار عديدة هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، ولاشك في أهمية من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

3. وتتوفر للبلدان العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي إضافة إلى وحدة اللغة ووحدة الجنس والأصل والمنبت ووحدة التاريخ ووحدة الدين ووحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية.[2]

الفرع الرابع: أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي

هناك عدد من المزايا يمكن أن تعود بالنفع علي جميع البلدان العربية وذالك منة خلال التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه المزايا يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

1. **اتساع حجم السوق**: يتوقف حجم السوق في أي بلد على عدد من العوامل أهما متوسط دخل الفرد وعدد السكان، ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تمت عن طريق التوسع الرأسي، أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق التوسع الأفقي وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات أي عن طريق التكامل الاقتصادي.

ولما كانت البلدان العربية منفردة تعاني من ضيق حجم السوق نظرا لضعف القوة الشرائية الحقيقية في بعضها (البلدان الغير بترولية) وقلة عدد السكان في بعضها الآخر (البلدان البترولية) فمعني ذالك أن جميع البلدان العربية سوف تستفيد من هذه الميزة المترتبة علي التكامل الاقتصادي.

2. **زيادة قوة المساومة:**يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن ثم يقوي موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية وقد تبين أن أسلوب الإقناع وحده لم يكف الدول لجعل الدول المتقدمة تأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول النامية ومنها الدول العربية.

3. **اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار**: إن حصيلة الصادرات في البلدان العربية شانها في ذالك شأن بقية البلدان النامية، تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة ويرجع ذالك وبصفة أساسية إلى التقلبات الدولية إلى تتعرض لها اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية، لذالك فإن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافي لتجارتها الخارجية سيؤدي حتما إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار.

4. **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي**: لاشك أن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوي الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

5. **زيادة فرص التوظيف**: يساعد التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي

---

[1] - أحمد سيد مصطفي، مرجع سابق، ص 77.

[2] - عبد الرحمن التيشوري، التكامل الاقتصادي في مواجهة التحديات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368، تاريخ النشر:2005/11/04، عن الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49663، تاريخ الاطلاع: 2012/04/10.

[3] - حربي محمد موسي عريقات، مرجع سابق، ص68.

تواجهها كل دولة عربية على حدة في سبيل تحقيق التوظيف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلدان العربية فبعضها يعاني من انتشار البطالة وبصفة خاصة البطالة المقنعة، بينما يعاني البعض الآخر من نقص الأيدي العاملة.

6. **زيادة المنافسة ثم ارتفاع مستوي الكفاءة الإنتاجية**: من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة في انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب علي ذالك من انخفاض مستوي الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة، ومن هنا يمكن القول إن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يؤدي إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار

فالتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولا من جانب المشروعات المماثلة في البلدان العربية ذاتها – ثم بعد فترة معينة- تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المماثلة في الدول المتقدمة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذالك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات العربية.

ولاشك أن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يجعل لنا قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام تكتلات اقتصادية عالمية وفي مواجهة العولمة.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة قراره رقم1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي.[1]

ولقد أقر المجلس بموجب قراره هذا وذالك في 1997/2/19 البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لإحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشي هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية[2].

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الخامس مع مطلع عام2002، وبلغ التخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي 50% من تلك التي كانت مطبقة في1997/12/31.

وبلغ عدد الدول العربية أعضاء المنطقة في نهاية عام2002 ستة عشر دولة عربية، وهي:الأردن، الأمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.[3]

ولقد استفادة السودان من الميزة التي أقرتها القمة العربية في بيروت في مارس عام2001، والتي منحت الدول العربة الأقل نموا مهلة حتى عام 2010 للوصول إلى التعرفة الصفرية وترك لهذه الدول تحديد الأسلوب الذي تتبعه في التخفيض الجمركي للرسوم الجمركية، في حين ستصل بقية الدول العربية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ في 2005/01/01 ، ولقد اختار السودان أن يبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية مع مطلع 2005 بنسبة 20% سنويا ولفترة خمس سنوات، أما فلسطين فقد تم إعفاء منتجاتها بالكامل من الرسوم الجمركية عند دخولها للأسواق العربية دون إلزامها بتطبيق أي تخفيض من الرسوم الجمركية على سلع الدول العربية الأخرى المصدرة إلى فلسطين وذالك مراعاة لأوضاعها الخاصة[4].

---

[1] - إبراهيم سعد الدين، العرب و التحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999،ص ص22-23.

[2] - سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 107-109.

[3] - موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، المنعقد في 08-09 ماي 2004، ص12.

[4] - احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق ،ص ص 314-315.

ملخص الفصل الثالث:

استعرضنا في هذا الفصل أولا خصائص الاقتصاد العربي، حيث أن هذه الخصائص لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في البلدان النامية من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى التخصص في الإنتاج الأولى وتبعية اقتصادية وضعف تراكم رأسمالي والنمو الديمغرافي وارتفاع نسبة الأمية والبطالة....الخ.

وقد تناولنا أيضا تطور القوة الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة، وتطرقنا أيضا إلى التجارة الخارجية العربية وبينا هيكلها السلعي وكذا اتجاهاتها الجغرافية.

لنتطرق بعد ذالك إلى طبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية، حيث بينا أن هذه الشركات تربط ومنذ فترة طويلة بالبلدان العربية وذالك نظرا لتوفر عوامل جاذبة تدفعها إلى التوجه إلى والاستثمار في هذه البلدان، من توفر المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وثرواة طبيعية غزيرة تمثلت أساسا في البترول.

وأخيرا تناولنا التكامل الاقتصادي العربي وبينا فوائده ومقوماته وأهميته بالنسبة للبلدان العربية وما سيعود عليهم به من نفع وايجابيات، فضلا عن أنه استراتيجية بديلة وضرورية لمواجهة العولمة الاقتصادية بمختلف تجلياتها.

الخاتمة العامة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية ذات طابع اقتصادي و مصطلح الشركات متعددة الجنسيات ربما يوحي بمفاهيم كثيرة، قد تتعلق بأن كل شركة تتميز بتعدد جنسية مالكها أو غير ذلك، لكن الشركة متعددة الجنسيات أطلق عليها هذا المصطلح لتوزيعها و توزيع نشاطاتها في أغلب أنحاء العالم.
فهي شركة عابرة للقارات أو الحدود، فهي تتميز عن نظيراتها وحيدة الجنسية بالاستثمار الدولي الذي يحتم عليها التعامل مع جميع التشريعات و القوانين الوطنية "قوانين الدولة الأم و قوانين الدولة المضيفة" و القوانين الدولية.
و تتميز بعدة خصائص مختلفة جعلت منها شكلا فريدا على مستوى باقي أشكال الشركات نظرا لضخامة حجمها و سرعة حركتها و نمو قدرتها على التكيف مع الواقع الذي ساهم في انتشارها الواسع على مستوى العالم و سهولة تكاملها و تسايرها مع الأنظمة العالمية المختلفة. و قد ساعدتها في ذلك تعدد إستراتجياتها و أشكالها و تباين أشكال إدارتها بما يتوافق مع مصالحها الخاصة بما في ذلك سرعة غزوها للأسواق الدولية. و بذلك فهي تحدث أثرا عميقا و متنوعة على الاقتصاد الدولي و الوطني. و التي تتميز بدورها بالازدواجية بدون أثار سلبية و أخرى إيجابية على مستوى الاقتصاد العالمي، بما فيه اقتصادات الدول العربية.
و تتحدد طبيعة هذه الآثار طبقا لمصالح الشركات متعددة الجنسيات و قدرة الدول المضيفة على استيعابها بما يساير مناخها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، كما تلعب القوانين دورا أساسيا في ضبط العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة لها.
و بالعودة إلى الدول العربية فإن طبيعة واقعها الاقتصادي و خصائصه و مميزاته و الثروات الهائلة التي تتوفر عليها البلدان العربية تجعلها موطن اهتمام متزايد من طرف الشركات متعددة الجنسيات، و لموقعها الاستراتيجي من أهمية بالغة، حيث تبين أن علاقة الشركات متعددة الجنسيات " الشركات النفطية خصوصا " مع البلدان العربية ليست حديثة النشأة و إنما ترجع إلى الحقبة الاستعمارية.
فقد إرتبطت الشركات متعددة الجنسيات بقطاع البترول باعتبارها احتكارية طبقا لعقود الامتياز ذات النفوذ الهائل على اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة و المصدرة للبترول. في حين نجد نسبة ضئيلة من الشركات متعددة الجنسيات غير البترولية تمارس نشاطها على مستوى الدول العربية.

I.نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يخص **الفرضية الأولى** والمتعلقة بارتباط العولمة في وجهها الاقتصادي بعمل ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، فمن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل جانبًا هامًا من الاقتصاد العالمي حيث أنها قاطرة العولمة الاقتصادية التي تخترق الحدود الوطنية بكل سهولة نظرًا لما بحوزتها من إمكانيات مالية وأخرى تقنية.

أما **الفرضية الثانية** والتي ترى أن غزارة المواد الأولية ورخص اليد العاملة كانت من أهم العوامل التي دفعت الشركات متعددة الجنسيات إلى التوجه إلى الدول النامية، هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدت إلى تواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية منها ما هو تاريخي مرتبط بالمرحلة الاستعمارية ومنها ما هو موضوعي مثل: وفرة المواد الأولية الضرورية في مختلف ميادين الصناعة وكذا وجود اليد العاملة الرخيصة وأيضًا انخفاض تكاليف النقل والتعريفة الجمركية.

أما **الفرضية الثالثة** و التي تأكد على أن تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية يؤدى إلى تبعية اقتصادياتها إلى العالم الغربي، فقد تبين أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس آليات مختلفة لتكريس تبعية البلدان النامية وابرز أنواع هذه التبعيات والتي لا تكاد يخلو منها أي قطر من أقطار البلدان العربية هي التبعية التكنولوجية.

أما **الفرضية الرابعة** والتي تتلخص في انعكاسات ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها على البلدان العربية بوصفها العمود الفقري للبلدان الإسلامية، حيث أن العولمة في بعض جوانبها تستهدف طمس هوية الشعوب وكذا ثقافاتها وتقاليدها لتنصهر جميع شعوب العالم في بوتقة واحدة، وهذا لاشك أن له مخاطره على مختلف الشعوب وخاصة الشعوب الإسلامية ذات الثقافة والقيم والعادات الإسلامية النبيلة.

II. النتائج العامة:لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى بعض النتائج منها:

1. أن العولمة الاقتصادية هي مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، تهدف إلى تحقيق وحدة العالم اقتصاديًا.
2. أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت هي الفاعل المركزي في العولمة تغذيها وتكرسها وتعمل على تعميقها.
3. إن هذه الشركات تكرس من خلال تواجدها في البلدان النامية وخاصة العربية منها ظاهرة تبعية الأطراف للمركز.

III. التوصيات والمقترحات:

1. ضرورة العمل على تقوية القوة التفاوضية بين الأقطار النامية العربية وهذه الشركات.
2. التسلح بالمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية عند التعاقد مع هذه الشركات.
3. ضرورة مشاركة البلدان العربية في الجهود المبذولة على المستوى العالمي من أجل تصحيح وتقويم تصرفات الشركات متعددة الجنسيات في تعاملها مع بلدان العالم الثالث.
4. رفض التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات التي يثبت تلاعبها بالأسعار أو أنها فرضت شروطًا تعسفية وتقييدية فيما يتعلق بنقل التقانة أو التصدير أو أنها قدمت منتجات غير ملائمة.
5. مطالبة الشركات متعددة الجنسيات بإجراء الأبحاث والتطوير في المناطق التي تعمل فيها وتوفير التدريب والتعلم الكافيين للقوى العاملة العربية وذلك في مجالات الإدارة والتشغيل في نطاق المشروعات التي تنفذها هذه الشركات.
6. القيام بعملية عربية واسعة على كافة المستويات للتنبيه والتوعية بالأخطار المستقبلية التى قد تتعرض لها البلدان العربية من العولمة ومن الشركات متعددة الجنسيات.
7. الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل الاقتصادي العربي وإيجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والتنمية موضع التنفيذ.

IV. آفاق الموضوع:

تناولت الدراسة الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية, وهذه الدراسة لا تخلو من النقائص ونظرًا لاتساع الموضوع وعدم إمكانية معالجة الموضوع من جهة أخرى, فيمكن التوسع في دراسة بعض جزئياته فمثلا يمكن اعتماد المواضيع التالية:

1. دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
2. انعكاسات ظاهرة العولمة الاقتصادية على البلدان النامية.
3. الشركات متعددة الجنسيات وتكريس ظاهرة التبعية الاقتصادية.
4. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة

قائمة المراجع:

أولا:قائمة الكتب:

I. الكتب باللغة العربية:

1 -إبراهيم سعد الدين، العرب و التحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999.

2 - أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة عين الشمس ،القاهرة ، مصر ،1998.

3 - أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، ، دار الكتب، القاهرة، مصر،1999.

4 -احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2010.

5 -إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي العربية للنشر و الطباعة ، القاهرة، مصر، 2002.

6 -الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

7 -الموجي حسين ،قانون المنظمات الدولية النظرية العامة: المنظمات الإقليمية والمتخصصة،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر، 1991.

8 -الصباخي حمدي ، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،بيروت، لبنان،دون سنة نشر.

9 -الفار عبد الواحد محمد ،أحكام التعاون الدولي ،دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ،1985.

10 -أسامة أمين الخولي، العولمة وضرورات الاتحاد، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، مصر، 2001، مصر،1999.

11 -جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلي جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

12 -جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1992.

13 -زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي:نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998.

14 -حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ، مجلس النشر العلمي ،الكويت ،2002.

15 -حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة ، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس،1998.

16 -حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

17 -حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، المطبعة الموسعة، مصر، 1991.

18 -يونس احمد البطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

19 -يحيى اليحياوي، العولمة : أية عولمة، بيروت إفريقيا الشرق ،بيروت،لبنان، 1999.

20 -مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها علي منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا،1998.

21 -محي الدين محمد مسعد،ظاهرة العولمة:الأوهام والحقائق،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الطبعة الأولى، 1999.

22 -ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة د. علي محمد تقي عبد الحسين القزويني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983.

23 -محمد احمد عقله المومني، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الطبعة الثانية، 1998.

24 -محمد أمين،الفكر العربي بين العولمة والحداثة: سلسلة كتاب القضايا الفكرية،العالم للكتاب التاسع والعشرين،أكتوبر 1999.
25 -محمد الاطرش، العرب و العولمة: بحوث و مناقشات ندوة فكرية بعنوان العرب و العولمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ، 1998.
26 -محمد الحبائي ،معركة البترول العربية ،ترجمة رشيد بن حدو،دار النشر المغربية،الدار البيضاء، المغرب ، 1977.
27 -محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1978.
28 -محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1986.
29 -محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، الطبعة الأولى، دار البيارق، عمان، الأردن، ، 1998.
30 -محمد عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، 1988،لبنان.
31 -محمد علي السمان، الاقتصاديات العربية و تحديات العولمة،مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة، مصر، 2002.
32 -محمود رؤوف حامد، إدارة العولمة:سلسلة كراسات عروض،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،مصر،1999.
33 -محسن احمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
34 -محسن الندوي،تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان،2011.
35 -مصطفي حسين وآخرون ،أبعاد التنمية في الوطن العربي،دار المستقبل للنشر و التوزيع،عمان،1995.
36 -مصطفى سلامة، قواعد الجات:الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.
37 -نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادي-الاجتماعي، داراليازوري العلمية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولي، عمان،1998.
38 -نصيرة بوجمعة سيدي عفود ،نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.
39 -سالم توفيق النجفي و آخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق و التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 2005.
40 -سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،مصر،2000.
41 -سوزي عدلي ناشد غفران، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية،مصر، 1999.
42 -سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.
43 -سمير كريم، الشركات المتعددة الجنسيات ، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1976.
44 -سعد علي العنزي ، جواد محسن راضي، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2000.
45 -سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وصندوق النقد العربي، ديسمبر 1989.
46 -سرية عصام نور،العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي،مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة، مصر،2002.
47 -عادل أحمد حشيش وآخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر، 1998.
48 -عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 1998.
49 -عبد الله إسماعيل صبري ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ،الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة، مصر، 1977.
50 -عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة، مصر،2003.

51 -عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد: الآليات الخصائص الأبعاد، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998.
52 -عبد المطلب عبد الحميد،السوق العربية المشتركة:الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر، 2003.
53 -عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ،مكتبة الإشعاع الفني ،الطبعة الرابعة ،القاهرة ، مصر،1998.
54 -عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1989.
55 - عبد الفتاح مراد ، شرح اتفاقيات الجات ،دار الكتب و الوثائق الرسمية ، القاهرة ، مصر ، 1996.
56 -عبد القادر رزيق مخا دمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر،2009.
57 -عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1999.
58 -فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2004.
59 -فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية:من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين،أنترك للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر،1999.
60 -قصور عدي ، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، د. م. ج، الجزائر، 1983.
61 -قرم جورج ، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان،1980.
62 -خالد بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2000.
63 -ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1994.
64 -غسان عبد الهادي إبراهيم،تأثير العولمة على ثقافة المجتمعات،الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ، مصر،2000.
65 -UNCTAD ، العولمة و التحرير: التنمية في مواجهة أقوى حدثين، ترجمة: محمد جاد الله، عربي مدبولي احمد، المجلس الأعلى للثقافة و الفنون، القاهرة، 2000.

II. الكتب باللغة الأجنبية:

1 -Chehrit Kamel, l'organisation mondiale de commerce, édition M.L.P, 1998.
2 -FREDERIC Teulon., la nouvelle économie mondiale Paris, PUF, 1993.
3 -Ivan Christine, la banque mondial :que sais je? , Presses universitaires de françe, 1ère éd, 1995.

4 - Jean Pierre Bibeau , introduction à l'économie internationale, gaetan mamin -3 éditeur ltée, 3èm éd,1997.
5 -MICHEL Bélanger, institutions économiques internationales, ed Economica, Paris, 1997.
6 -MICHEL- delapierre CHARLES- ALBERT michalet, les implantations étrangères en France : stratégie et structures, calmann-levy,france,1976 .
7 -VERNON (R), les entreprises multinationales la souveraineté en péril, traduit de L'anglais par ANNIE NICOLAS et DANNIELLE prompt, ED CALMANN – LEVY, FRANCE, 1973.

ثانيا:المذكرات و الرسائل:

1 - بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

2 -عبد المالك بضياف ، النظام النقدي الدولي ، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر ،تخصص نقود و مؤسسات مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 08ماي 1945،قالمة ،2010.

3 -فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1998.

4 – فريد يبالة، الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية:علاقات- آثار- مواقف،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر، 1996.

ثالثا:المجلات و الجرائد:

1 -أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة: المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999.

2 -المهذبي ميلود عبدالله، قراءة مغايرة لمصطلحات معاصرة:النظام العالمي الجديد والشرعية الدولية، مجلة المستقبل العربي،العدد 16، جويلية 1992.

3 -المشوخي حمد سليمان ، ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:أسس مدخلية للملامح المبلورة لنشأة وتطور فعاليات النظام،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،العدد 1 ،أسيوط ،مصر،1994.

4 -أسامة عبد المجيد العاني ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات، مجلة شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر 2001.

5 -إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية : مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997.

6 -إسماعيل صبري عبد الله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة:أوراق مصر 2020،منتدى العالم الثالث،مكتب الشرق الأوسط، القاهرة ، مصر، العدد3، نوفمبر 1999.

7 -جرجس الضهر، مع القفزة التكنولوجية وتحرير الأسواق:قفزة نحو الرفاه أم إلى المجهول؟!،مجلة علوم وتكنولوجيا،العدد 49،ديسمبر 1997.

8 -حمدي عبد الرحمان، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، أوت 2000.

9 -حفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة ، العدد 01، الجزائر،2002.

10 -حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد 20، القاهرة، مصر،صيف 2000.

11 -محمد السيد المليجي، العولمة وقيمنا الأخلاقية، مجلة الرابطة، العدد 425، جوان 2000.

12 -محمد مقداد، نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية، مجلة التجديد،مجلة فكرية نصف سنوية محكمة، تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة الرابعة، العدد السابع، فبراير 2000.

13 -سمير الزبن، الشرق أوسطية ومستقبل المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد30، العدد1، سبتمبر 2001.

14 -عبد الخالق عبد الله،العولمة:جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها،مجلة عالم الفكر،المجلد28 ،العدد 2،أكتوبر/ديسمبر 1999.

15 -خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أفريل 2000.

16 -غيرهالد فيلس ، العولمة مصيدة نفسية فقط، مجلة الصلب العربي، فيفري 1998.

17 -مجلة النفط والتنمية ، العدد الأول ،أكتوبر 1977.

18 -مجلة النفط والتنمية العدد الثاني ،نوفمبر 1977 .

رابعا:الملتقيات و الندوات:

I. الملتقيات بالغة العربية:

1 -بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان: معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي بعنوان: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، المنعقدة في 08-09 ماي 2004، كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف.
2 -جمال عمورة، هلال رحمون، مداخلة بعنوان المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف 8-9 ماي، 2004.
3 -موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، المنعقد في 08-09 ماي 2004.

II. الملتقيات باللغة الأجنبية:

Thierry Apotrker, Morgane lohezic et Emilie Grozet , L ’intégration économique régionale au moyen orient, conditions requises et possibilities futures, colloque International : les nouvelles frontières de l’ UE ,Marrakech , Maroc , 16-17 Mars 2005 .

خامسا:التقارير:

1 -مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير استثمار العالمي، الامم المتحدة، نيويورك، 2006.
2 - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011.

سادسا:المواقع الالكترونية:

1 - حاكمي بوحفص، العولمة :الاندماج السريع والمنافع المحدودة- حالة الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، أفريل 2005، عن الموقع الالكتروني: www.uluminsania.net
2 -محمد إبراهيم الدميثي،النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين،تاريخ النشر: 2012/05/14، عن الموقع الالكتروني:
www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=6115
3-عبد الرحمن التيشوري، التكامل الاقتصادي في مواجهة التحديات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368، تاريخ النشر:2005/11/04، عن الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49663
4 - خلف محمد الجراد، حقيقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1998، عن الموقع الإلكتروني: www.awu-dam-org /book/98/stady/213-h-j/book- k98- sd .003.htm.

الملخص:
يعتبر ظهور الشركات متعددة الجنسيات أحد السياسات المعتمدة من طرف الدولة الرائدة. خاصة في العصر الحديث الذي غزت فيه العولمة (بكافة أنواعها) العالم و جعلت منه قرية كونية، و هو ما سهل من حركة هذه الشركات و تنقلها بين مختلف دول العالم.
و الدول العربية بما تمتلكه من إمكانات هائلة في مختلف الجوانب أصبحت مطمعا لهذه الشركات التي و من خلال استثماراتها تؤثر على اقتصاديات الدول العربية ايجابيا في المدى القصير، و لكن على المدى الطويل تؤثر عليها سلبا، و تقلب موازين اقتصادياتها و ميزان مدفوعاتها بالتهرب الضريبي أو تحويل الفوائد من الفروع للشركة الأم. الأمر الذي يتطلب من الدول العربية اللجوء إلى تحقيق التكامل فيما بينها حتى ترتقي بدرجة و قوة تفاوضها إلى المستوى الذي يسمح لها بمواجهة مخاطر هذه الشركات.
الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، العولمة، الاقتصاد العربي، التكامل الاقتصادي، الإستثمار.

Summary:
The emergence of multinational companies, one of the policies adopted by the leading country. Especially in the modern era of globalization, which invaded it (all kinds) and made him the world a global village, and what is the easy movement of these companies and movement between the different countries of the world.
And the Arab states the holdings of the enormous potential in various aspects have become coveted for these companies and through its investments affect the economies of Arab countries a positive in the short term, but over the long term affect it negatively, and the volatility of the balance of their economies and balance of payments of tax fraud or conversion the benefits of the branches of the parent company. Which requires the use of Arab countries to integrate with each other so much and live up to the level of negotiating power, which allows it to face the risk of these companies.
Keywords: multinational corporations, globalization, the Arab economy, economic integration, investment.